

الاستفاد

على أحكام الطلاق

في الرد على « نظام الطلاق » الذي
أصدره الأستاذ أحمد شاكر القاضي

بقلم الأستاذ
محمد زاهد الكوثري
وكيل المشيخة الإسلامية بدار السلطنة العثمانية سابقا

١٤١٥ هـ — ١٩٩٤ م



حقوق الطبع محفوظة للناسخ

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ در باب الامتراك خلفا الجامع الأزهر الشريف
٥١٢٠٨٤٧ ت

الاشفاق

على أحكام الطلاق

في الرد على « نظام الطلاق » الذي
أصدره الأستاذ أحمد شاکر القاضي

بقلم الأستاذ
محمد زاهد الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية بدار السلطنة العثمانية سابقا

١٤١٤ هـ — ١٩٩٤ م

حقوق الطبع محفوظة للناسر



الناسر

المكتبة الأزهرية للناسر
٩ درب الاتراك خلف الجامع الأزهر الشريف
٥١٢٠٨٤٧ ت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين :
والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد وآله وصحبه أجمعين •

وبعد فلا يخفى أن مذهب الأئمة المتبوعين يستمد بعضها من بعض
في مسائل قضائية خاصة في أحوال خاصة . وقد ذكر فقهاء المذاهب وجه
الأخذ بمثل تلك المسائل عند قيام ضرورة تحصل على ذلك • وليس معنى
هذا التمشي مع الهوى والخروج على مذهب أو على المذاهب كلها ،
بإقامة أنظمة وضعية مقام أحكام شرعية . كما جرى سير أهل الشأن عليه في
كثير من بلاد المسلمين استحساناً منهم لكل جديد ، واستسخافاً لكل
قديم ، مع أن كل أمة لا تتفانى في المحافظة على مفاخرها المتوارثة بينما
فضلاً عن أن تسعى جهدها لتندمج في غيرها من الأمم تكون قد أقرت
بأنها ليست بأمة مجيدة ذات مفاخر متوارثة •

والفقه صلح لكل زمان ومكان في أيام مجد الإسلام فلا يعقل
ألا يصلح لهذا الزمان الذي ظهر فيه للعيان مبلغ الخلل في أنظمة الغرب
حتى أصبحت المجتمعات عرضة للانحلال من فساد تلك الأنظمة •

ومن المعلوم أن العامة إذا تركوا وشأنهم يتكروون من الحيل ما يعرقل
سير العدل في أحكام القضاة لكن لا يعجز القضاة النبهاء عن إقامة سياح
يكفل حراسة العدل من أن تمسه يد محتال في كل زمان وفي كل مكان •
ولهذا المعنى يقول إياس بن معاوية : قيسوا القضاء ما صلح الناس فإذا
فسدوا فاستحسنوا • وقال عمر ابن عبد العزيز تحدث للناس أفضية
بقدر ما أحدثوا من الفجور •

فإذا حدث مرض اجتماعي كالعبث بالطلاق مثلاً يحلف هذا بالطلاق
بدون سبب ، ويطلق ذلك ثلاثاً مجموعة بلا باعث على الاستعجال ،



فليس دواء ذلك مساقطة المرضى بتعميد طرق لهم في العبث بالطلاق • وإيقاع أنكحتهم في ريبة ، بأن يقال لهم إن الحلف ليس بشيء • وإن الطلاق الثلاث واحدة أو ليست بشيء لقول فلان ولراى فلان بدون حجة ولا برهان ، بل هذه المساقطة تزيد في فتك المرض بهم ، وتوجب اتساع الخرق على الراقع ، وتزِيل حكمة استباحة الأُبضاع بكلمة الله سبحانه من حصول البركة في الحرث والنسل بإقامة كلمة بعض المتفهبين « المتسجدین » الذين ليس لأهوائهم قرار ، مقام كلمة الله جل جلاله في ذلك ، وليس بالأمر الهين الخروج عما يفقهه الأئمة المتبوعين إلى أقوال شذاذ ، ما صدرت تلك الأقوال منهم إلا غلطاً ، أو إلى آراء رجال متهمين أثناء يسعون في الأرض فساداً إذ زين الشيطان لهم سوء عملهم •

وهذه المساقطة هي التي أدت إلى تخلى الفقه عن كثير من أبوابه في المحاكم بأيدي أبناءه الذين عقوه ، وليس ذلك ناشئاً من عدم صلاحية الفقه لكل زمان ومكان بدون تقويض دعائمه ، أو قص خوافيه مع قوادمه •

ونرى اليوم بعض هؤلاء الأبناء لا يهدأ لهم بال قبل أن يقضوا على البقية الباقية في المحاكم من الشرع ، باسم الشرع عن مخالطة ، مساقطة منهم للمرضى ، ومتابعة لأهواء المستغربين من أبناء الشرق في حين أننا كنا نؤمل جداً من حلول عهد استعادة الحقوق كاملة غير منقوصة أن يعاد النظر في الأنظمة كلها ، وأن يصلح ما يحتاج منها إلى الإصلاح بسدد الفقه الإسلامى كما هو الجدير بحكومة بيدها زعامة العالم الإسلامى ، ولم يزال ذلك أملنا •

وأما تحميل الأدلة من الكتاب والسنة ما لا تحتمله من المعانى ، والتظاهر بسطو الاستبدال بهما على أنظمة ما أنزل الله بها من سلطان ، فلا يفيدان سوى تلبيس مكشوف ، ومخادعة يشف ستارها الرقيق عما تحته • والمتدبون لتشكيك المسلمين في دينهم بالمرصاد ، لا تفوتهم أية فرصة من غير أن ينتهزوها في وصم الفقه بأعمال هؤلاء المتفهبين ، والفقه براء منهم ومن أعمالهم • وها هو ذا قد ألقى بعض أساتذة الجامعة

المصرية من المستشرقين ثلاث محاضرات عن تاريخ الفقه الإسلامى منذ
سنة وأكثر ، وهو يقول فى آخرها :

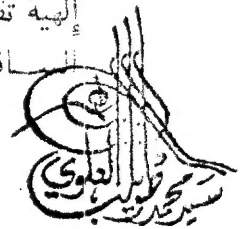
« وعلاقة أخرى بين الشريعة الإسلامية والتشريع المدنى تخالف كل
ما تقدم مخالفة تامة ، توجد فى الدور الأخير من تاريخ الشرع ، وهو دور
تطوره المعاصر وحسبنا أن نذكركم بالتعديلات التى أدخلت منذ سنة
ألف وتسعمائة وعشرين على الأحوال الشخصية فى مصر » ١ هـ .

وفى ذلك عبرة بالغة لمن لا يفتل مغزى هذا الكلام ، يريد أن يقول
ها أنتم أولاً رأيتم إقحام أحكام فى الشرع وإن حاكموا حولها أقوالا عن
أناس لتغطية مصدر الأحكام الجديدة الغريبة عن الشرع ، والحاضر
دليل الغابر .

وكم عندنا من ذكريات أليمة فى هذا الصدد لا يفيد ذكرها هنا غير
تجديد الألم وقد بلغنى منذ مدة أن بعض القضاة أذاع رسالة يقترح فيها
ما هو قاض على البقية الباقية فى محاكم القطر من الفقه المتوارث بين
ضوائف الفقهاء المستمدين من الكتاب والسنة ، فأكبرت ذلك ممن يعد
نفسه من قضاة الشرع ، ثم فكرت فى الرسائل القائمة فى البلد على غير
طراز رسالة رسل الله ، وقلت فى نفسى لعل تلك الرسالة مبعثها على قلمه
ولسانه وفكره وجنانه ليس من مجمع فقهى من محفل عربى مستشرق ،
أصله غرس يد الأسباط ، وفرعه بوادى النيل يعيش يمدد الاقباط .

وبينما أنا ناظر الى هذا الحدث هذا النظر ، واعتبر بما ينطوى
عليه من العبر ، إذ بعث القدر بتلك الرسالة الى مرأى منى ومنظر ، فقبلت
أوراقها ، وتصفحت صفحاتها فاذا الخبر يصدق الخبر .

وأول ما وقع عليه نظرى اسم الرسالة على ظهرها المرسوم بخط
عجصى ينبىء عن عجمة ما حوته ، وقد ركبت على الاسم المذكور آية
إلهية تقذف به الى الهاوية ، يجذبه عمله الطالح الى حيث تكون الكلمات
السافلة من الدرك الأسفل ، يخيل إلى الناظر من هذا المظهر وذاك



المخبر ، أن بومة غريبة حلقت على سماء المسلمين ترفع صياحا منكرا
وهي تقول : وها هو نظام وضعى يسد مسد الأحكام الشرعية فى الطلاق
وقد انتهى زمن الحكم فى محاكمكم •

ومن المعلوم أن النظام والقانون من الكلمات المصطلحة فى الدساتير
الوضعية التى لا تستمد من الأحكام الشرعية ، وأنها لم تردا فى الكتاب
ولا فى السنة ولا تداولهما الفقهاء • فكأن المؤلف اعتبر الأنظمة الوضعية
والأحكام الشرعية من واحد ، واحد ، وعد ما نعتقده نحن مستمدا من الكتاب
واحد ، وعد السنة فقط ونسبته شرعيا ، من طراز النظام الوضعى يتغير
ويتبدل من حين وآخر •

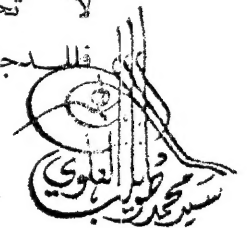
والحق أن حكم الطلاق الثلاث بلفظ واحد مثلا بعد أن اعتبره
المسلمون على اختلاف طوائفهم بينونة مغلظة ، استنادا على الكتاب
والسنة من مصدر الاسلام إلى القرن الحاضر • إذ شاهد متهوس تغييره
بجرة قلم من بينونة المغلظة • إلى الواحدة الرجعية ، فلا عجب فى أن
يجترأ ذلك المتهوس على اقتراح إلغاء الحكم بالمرة فى عصر مدت
الفوضى أطناها على مقومات الجماعة ، وحدثت نفس كل من يعرف لسان
أمة بالتسلى على الاجتهاد ، ومفاجأة الناس بأراء تهد كيان الأمة

وبعد اسم الرسالة استعرضت ما فى تصديرها فإذا مؤلفها يتبجح
فى تمهيد رسالته بأن والده الجليل - بعد أن تحنف لأجل القضاء - كان
هو أول من خرج على المذهب بإقامة أحكام من خارج المذهب مقام
أحكام فى المذهب ، مع أنه كان فى غنية عن هذا التبديل والتغيير بإناة
عالم مالكى مثلا فى حسم المشكلة التى ذكرها • ونحن نعلم جيدا أن
أخطر أمة على الفقه من ينخرط لأجل المال فى سلوكه ، بدون أن يتذوقه
تذوق أهله • وبعد أن ذكر منقبة والده من حيث انه كان أول مبتكر
لعمل الخروج على المذهب ، تخيل أن يكون هو بهذا الاقتراح قدوة
كوالده فى الخروج لكن لا فى الخروج على مذهب فقط كما فعل والده
بل فى الخروج على المذاهب كلها على الأمة جمعاء ، ولو فكر قليلا لعدل
عن هذا التمهيد بملاحظة أن أهل الشأن ربما يبلغ بهم الافتتان بالغربين

إلى حد أن يعرضوا عن الفقه المتوارث بالمرّة تبعاً لكل متهوس ، على أن شهادة الشبل للأسد يجب ألا تخفى قيمتها على من انخرط في سلك القضاء . وذلك الأسد - أطل الله بقاءه - لم يدخل بعد في ذمة التاريخ ، وإليه فقط تقدير أعماله في الأزهر ، وكالة الأزهر ، وقضاء السودان ، والمجلس التشريعي ، والمحافل الماسونية ، وإليه فحسب تقدير ما جادت به قريحته من مؤلفات ، ومقالات عموريات - كما أن تقدير أعمال أبي الأشبال ليس اليهم ، بل هو أيضاً إلى التاريخ في حينه بعد عسرطويل تحسن عواقبه بالإجابة والتوبة مما جنت يده في رسالته هذه خاصة من المخالفة لكتاب الله وسنة رسول الله وإجماع فقهاء هذه الأمة رغم تقول الزائغين ، كما ترى انبلاج الصبح عن قرب .

فيا سبحان الله !!! كيف يتصور أن يغلط جمهور الصحابة والتابعين وتابعيهم وجمهرة فقهاء الأمصار على توالي القرون إلى يوم إصدار المؤلف رسالته في فهم اللغة العربية ، والا ينتبهوا في دور من الأدوار ، إلى أن ذكر الثلاث في انشاء الطلاق يكون محالاً لا لغواً فقط ، وقد اختص هذا المؤلف الفذ بالاهتداء إلى الحق في ذلك بعربيته الفحة التي لم تمسها عجمة بين أقباط وادى النيل ، ولا لحقتها هجنة من رطانة أسباط بنى إسرائيل ، وبفقهه الذي لم ينقل مثله عن أحد من علماء السنة نقلاً صحيحاً صريحاً ، ولا ارتضى في نحلة من النحل إلا عند الروافض الاسعيلية الذين يؤهلون الأئمة - ومنهم العبيديون فحرام ألف حرام على من يرتبك في وجوه دلالة الكتاب هذا الارتباك ، ويتخبط في الحديث والفقه وأصولهما هذا التخبط أن يكتب في دقائق الفقه والحديث ظناً منه أن اقتناء عدة كتب مغلوطة مصحفة من مطبوعات الهيد ومصر في العلمين يصعده إلى قمة الاجتهاد من غير أن تكون مواهبه تساعد على السباق في هذه الحلبة ، وبدون أن يكون تعلم العلمين على أستاذ يدر به عن كفاءة وخبرة ، وقدماً قال الشاعر :

ما العلم مخزون كتب	لديك منها الكثير
لا تحسبك بهذا	يوماً فقيهاً تصير
فللدجاجة ريش	لكنها لا تطير



والانفراد عن أهل العلم برأى في الشرع ، والقول بما لم يقل
به أحد فيه يثبتان عن خلل في العقل ، وقد رويناه في فضائل أبي حنيفة
وأصحابه لابن أبي العوام الحافظ بسنده الى زفر بن الهذيل أنه قال
بمعناه : (إني لا أناظر أحداً حتى يسكت ، بل أناظره حتى يجن • قالوا
كيف ذلك ؟ قال : يقول بما لم يقل به أحد) •

وأرى من الواجب الديني أن أوصيه — إن كان التيه أبقي عنده
من العقل بقية صالحة للتعقل — أن يترك الكتابة في الفقه والحديث لأنه
استبان من كتاباته ما يقضى عليه قضاء لا مرد له بأنهما ليسا من صناعته،
والعقل يترك ما لا يحسنه • وقد قال الشاعر العربي :

خلق الله للحروب رجالاً ورجالا لقصة وثرید

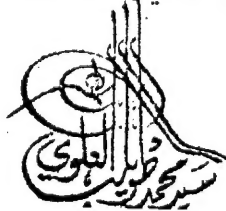
والغلط فيهما غلط في صميم الدين ، والطيش فيهما هلاك في الدنيا
والآخرة • وكفاه أن يحافظ على القضاء الذي ساقه القدر اليه مع الإجابة
والتوبة مما بدر منه ونحن نتكلم هنا — حيث لم أر من تكلم — على
بعض مواضع من مواطن زيفه في الرسالة كلاماً يجلبو إن شاء الله تعالى
عما وراء الأكمة تحذيراً للجمهور من الاغترار بكلامه انخداعاً منهم
بما يتلوه من الآيات في غير متناولها بتأويلات ليس هو على علم من مدخلها
ومخرجها ، وانجذاباً إلى ما يسرده من الأحاديث في غير مواردها من غير
أن يفقه معاني متونها ، ويعرف رجال أسانيدها كما هو شأن من يحلو
له تلقى الفقه والحديث وسائر العلوم من الصحف بدون أستاذ يرشده
في مواقع الخطأ ، وإنى بحول الله سبحانه وتوفيقه لا أدع لهذا «المتجهد»
موطئ قدم يستقر عليه لحظة فيما أناقشه من المسائل ، وذلك لأن من
صادم الحق يكون عنده حجة أصلاً • وقد سميت ما كتبت في هذه
الأوراق (الإشفاق ، على أحكام الطلاق) والله سبحانه ولي الهداية
وعليه الاعتماد في البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل •



هل يحل الطلاق الرجعى عقد النكاح

قال مؤلف الرسالة (فى ص ١٤ - ١٥) : القاعدة العامة فى العقود أنها تلزم كلا من الطرفين ما التزم به من حقوق فى العقد والطلاق يزيل عقد النكاح سواء الرجعى وغيره قال ابن السمانى : الحق أن القياس يقتضى أن الطلاق اذا وقع زال النكاح كالعتق لكن الشرع أثبت الرجعة فى النكاح دون العتق فافترقا أهـ) .

أقول : أراد مؤلف هذه الرسالة أن يفرع على تلك القاعدة عدم جواز انفراد الرجل بالطلاق لولا اذن الشارع فتشديد صحة طلاقه بالإذن حتى إنه إذا طلق على صورة تخالف الوجه المأذون به يكون طلاقه باطلا لأنه لا يملكه وحده بطبيعة التعاقد ، وأن الطلاق الرجعى إذا جعل النكاح محلل للعقد لا تكون المرأة محلا لوقوع الطلاق الثانى والثالث ولو فى العدة ، وعليهما بنى جل ما فى اقتراحه ، لكن أستغرب ممن يدعى الأخذ بالكتاب والسنة فقط أن يفتتح اقتراحه برأى فج فى مورد النص ، وإن كان يريد التفلسف فى هذا خاصة ، وأراد أن ينحاز الى أهل الرأى لحظة ، يجب ألا يعرب عن علمه أن المسلم لا يملك شيئا بطبيعة التعاقد بل يتمليك الله إياه ، وأن المرأة حينما قبلت الزواج من غير أن تشترط الخيار لنفسها عندما يعمل كيت وكيت وهى تعلم أن الزوج له حق طلاقها متى شاء فقد التزمت بإيقاع الزوج طلاقها متى شاء ، فإذا كان إلزام الطلاق على المرأة بالتزامها ، وليس فى ذلك إلزام مالم تلتزمه حتى تكون لمثل هذا الرأى أى قيمة ، فلا يمكن أن يبنى على هذه القاعدة المستععدة ما أراد أن يبنيه عليها ، لأنها على جرف هار ، وكذا القول بحل الطلاق الرجعى لعقد النكاح فإنه رأى باطل مخالف لكتاب الله وسنة رسوله ، وخارج عما يفقهه أئمة الدين ، فالله سبحانه وتعالى يقول فى حق المطلقات رجعيا : (وبعولتهن أحق بردهن) فقد عد الله رجالهن أزواجا لهن مادامت العدة قائمة ، وجعل لهم حق اعادتهن الى الحالة الأولى ، وهذا (المتجهد) يزعم أنه لا زوجية بينهما ، وإذا حاول أن يتمسك بالرد فسيواجهه من الرد ما يفهمه أنه كفر يقرب يتمسك بكل



حشيش ، وكذلك يقول الله جل شأنه : (الطلاق مرتان فامسأك بمعروف)
فالامسأك هو استدامة القائم لا إعادة الزائل ، فدللت الآيتان على أن
الانكاح باق بعد الطلاق الرجعى الى أن تنقضى العدة ، وكذلك يدل على
ما ذكرنا الأحاديث الواردة في طلاق ابن عمر ولا سيما رواية جابر في
مسند أحمد بلفظ (ليراجعها فانها امرأته) على تقدير صحة هذه الرواية
كما يدعى مؤلف الرسالة ، لأنه نص في أنها لم تزأ امرأة له بعد إيقاع
الطلاق الرجعى عليها ، والمراجعة إعادة المرأة الى حالتها الأولى من
المعاشرة الزوجية بمد جعلها بحيث تبين على تقدير انقضاء المدة قبل
العود الى المعاشرة . وهذا معنى شرعى لها منذ عهد النبى صلى الله
عليه وسلم كالصلاة والصيام والزكاة والحج ونحوها ، ومن حاول
أن يشاغب بالمعنى اللغوى لها فقد نطق خلفاً لأنه إذا كلم الرجل
المرأة فى شىء يقال أنه راجعها لغة ، والأحاديث التى وردت هى فيها
لا يصح أن يراد منها غير العود الى المعاشرة الزوجية ، فلا إمكان
المشاغبة فى ذلك ، على أن العود الى معاشرتها بدون عقد يؤدى الى أن
تكون المعاشرة بينهما غير شرعية لو لم يكن العقد قائماً ، ثم وجوب
النفقة والسكنى وإحراز إرث الزوجية عند الوفاة قبل انقضاء العدة ،
وانفراد الزوج بحق الرجعة ، كل ذلك من الدليل على دوام الزوجية
بينهما بعد الطلاق الرجعى . على أن قول ابن السمعاني فى القواطع ،
بمعنى أنه لولا الصوارف من الكتاب والسنة واجماع الأمة لاعتبر زوال
النكاح مقتضى القياس . فمن الذى يقول بالقياس مع الاعتراف بقيام
النصوص ضده بل الإقرار بوجود فارق بين المقيس عليه ، فانهذه بهذا
البيان الوجيز ذاك الأصل المصطنع الخيالى ، فبانهداده انهذه ما حاول
أن يبنيه عليه من العلالى والقصور ، فماذا تكون قيمة قول جدلى
منلوط فيه أمام تلك الرواسى من الحجج .

تقسيم الطلاق إلى مسنون وغيره

قال مؤلف الرسالة في (ص ١٦ : لم تدل الآيات والأحاديث على طلاق مسنون وطلاق غير مسنون وإنما دلت على طلاق بأوصاف خاصة وشروط معينة أذن به الشارع فمن أوقعه على غير هذه الشرائط والأوصاف كان قد تجاوز ما أذن له فيه وأتى بعمل لا يملكه إذ لم يؤذن به من الشارع فكان لغواً فلم يجز لنا إثباته أصلاً إلا على هذه الشريطة وبهذا الوصف أه) .

أقول : غريب ممن تعود تقليب أوراق كتب الحديث أن يزعم هذا !!! وقد ذكر مالك في الموطأ ما هو طلاق السنة وكذلك البخاري في صحيحه ، وباقي أصحاب الصحاح والسنن ، وفقهاء هذه الأمة من كل طائفة حتى ابن حزم في المحلى ، وأدلة ذلك كثيرة جداً — منها ما رواه شعيب بن رزيق وعطاء الخراساني عن الحسن قال : حدثنا عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض ، ثم أراد أن يتبعها بطلقتين أخريين عند القرأين ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا بن عمر ما هكذا أمرك الله قد أخطأت السنة ، السنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء فأمرني فراجعته فقال : إذا هي طهرت فطلق عند ذلك أو أمسك فقلت يا رسول الله : أرأيت لو طلقته ثلاثاً أكان يحل لى أن أراجعها قال : لا كانت تبين منك وكانت معصية . — واه الطبراني قال : (حدثنا علي بن سعيد الرازي . حدثنا يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير الحمصي حدثنا أبي . ثنا شعيب بن رزيق . قال : حدثنا الحسن) الحديث . وأخرجه الدارقطني بطريق معلى بن منصور . وحاول عبد الحق إعلاؤه بمعلى وليس بذلك . وقد روى عنه الجماعة ، ووثقه ابن معين ، ويعقوب ابن شيبة — وأخرجه البيهقي بطريق شعيب عن عطاء الخراساني ، ولم يعله إلا بالخراساني ، وهو من رجال مسلم والأربعة ، وما يرمى به من الوهم في بعض حديثه يزول بوجود متابع له ، وقد تابعه شعيب في روايته الطبراني . وروى هذا الحديث أيضاً أبو بكر الرازي عن ابن قانع عن محمد بن شاذان عن معلى ، وسماع أبي بكر من ابن قانع قبل اختلاطه



قطعا ، وشعيب يرويه مرة عن عطاء الخراساني عن الحسن ، وأخرى عن الحسن مباشرة ، وهو ممن لقيهما جميعا . وروى عنهما سماعا ، والظاهر أنه بعد أن سمعه من عطاء سمعه من الحسن ، فروى مرة عن عطاء وأخرى عن الحسن كما يقع مثل ذلك لكثير من الرواة على ما يذكر في جامع التحصيل الأحكام المراسيل للحافظ أبي سعيد العلائي . وأما محاولة المشوكاني لتضعيف شعيب بن رزيق فبتقليد منه لابن حزم ، وهو هجاء جاهل بالرجال كما يظهر (من القدح المعلى ، في الكلام على بعض أحاديث الحلبي) للحافظ قطب الدين الحلبي ، وشعيب قد وثقه الدارقطني : ابن حبان ، وأما رزيق الدمشقي كما وقع في بعض روايات الحديث فمن رجال مسلم . وأما علي بن سعيد الرازي فقد عظمه جماعة منهم الذهبي ، وصرح الحسن بسأعه من ابن عمر ، وقيل لأبي زرعة : الحسن لقي عمر ؟ قال نعم .

والحاصل أن هذا الحديث لن ينزل عن مرتبة الاحتجاج مها احتوشت حوله شياطين الشذوذ ، والأدلة في هذا الباب كثيرة جداً في الأصول الستة فضلاً عن باقي كتب الحديث ، فعلم من ذلك أن من خالف السنة يقع طلاقه مع مخالفته للأمر لأن النهي لطاريء لا ينافي المشروعية الأصلية كما فصل في علم الأصول كالصلاة في الأرض المغصوبة والبيع عند النداء لصلاة الجمعة .

أما الطلاق فإنه إزالة ملك النكاح ، ورفع تقييد حرية المرأة ، وإنما شرع تقييدها ابتداء برضاها لمصالح دينية ودنيوية رأيا ترتبها عليه . فإذا علم الرجل انقلاب تلك المصالح إلى المفاسد فله أن يرفع هذا التقييد حتى تعود المرأة إلى حالتها الأولى ، فالطلاق مشروع الأصل بالكتاب والسنة ، وإنما أمر الشارع الرجل أن يفرق الطلقات الثلاث التي يملكها على الأطهار التي لا وطء فيها ليكون طلاقه إياها في زمن الرغبة لتتأكد حاجته إلى الفراق ، وليكون أبعد عن الندم مع ما في الطلاق أثناء الحيض من إطالة مدة العدة على المرأة ، وتلك طواريء لا تخل بأصل المشروعية ، فإذا جسع الرجل الطلقات الثلاث في حيض أو طهر جامع فيه فإنما يوجب

إيقاعها مجموعة في حيض أو طهر جامع فيه الاثم، ولا يمنع الاثم الطارىء ترتب الأثر عليه كالظهار فإنه منكر من القول وزور ولم يمنع ذلك من ترتب أثره عليه ، ونسنا في حاجة إلى قياس مع وجود النص على ما قلنا في الكتاب والسنة وإنما ذكرنا الظهار نظيراً لا قياساً .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم أخطأت السنة . بمعنى الطريقة التي أمر الله سبحانه بإجراء الطلاق عليها ، لا السنة التي يثاب عليها الفاعل ، لأن الطلاق ليس بأمر يثاب عليه المطلق ، وكذا المراد في طلاق البدعة ليس بمعنى ما أحدث بعد الصدر الأول على خلاف السنة ، بل بمعنى ما خالف الطريقة المذكورة ، لأن الطلاق في الحيض وإيقاع الثلاث مجموعة مما وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما نذكر تصوص الأحاديث الدالة على ذلك عند ذكر الحجة على وقوع الثلاث مجموعة ، ومن نازع فإنما نازع في الاثم لا في الوقوع . وصحة الثلاث مجموعة ، وصحة الطلاق في الحيض على حد سواء ، وليس عند من يحاول أن ينازع في هذه أو في تلك دليل ولا شبه دليل ، كما يتضح من الأدلة التي نسوقها في البحثين الآتين .

وإنما ضرب الطحاوي مثلاً بالصلاة ليقرب إلى ذهن المتفقه وجه الفرق بين الدخول في العقد والخروج منه لا لأجل أن يقيس الطلاق على الصلاة ، وليس هو في حاجة إلى القياس مع وجود النصوص من الكتاب والسنة فلا معنى لما يقوله مؤلف الرسالة ، والاعتراض صحيح والإجابة عنه باطلة فإنها قياس للعقود على العبادات ، والعقد تعلق به حق الآخر . على أنه لا مانع من القياس لو أراد الطحاوي لأنه قياس للخروج من النكاح بما لم يؤمر به ، على الخروج من الصلاة بما لم يؤمر به ، والطلاق حق متمحض للرجل ، وإنما حق المرأة في المهر وما إلى ذلك ، ولا فارق مؤثر في صحة القياس إلا عند خيانه الذي اصطنعه . وقوله بعد أن ذكر حديث الحاكم والترمذي في سبب نزول (الطلاق مرتان) : « وكلا الإسنادين عندي صحيح » من الدليل على أنه بلغ مرتبة الاجتهاد في

الحديث أيضا لا فى الفقه فقط فى حين أن بلوغ أمثال ابن حجر من المتأخرين لتلك المرتبة موضع نظر .

فسن أقّم حتى يكون لكم عند ؟ !!
ولو كان للبحث فى سبب نزول الآية المذكورة غرض يتعلق بما نحن فيه لكنت أريه أين تكون الصحة ، نسأل الله السلامة .

* * *

صحة الطلاق فى الحيض

قال : (فى ص ٢٤ : وروايات هذا الحديث وألفاظه كثيرة فى كتب السنة - يعنى حديث ابن عمر فى طلاق امرأته وهى حائض - وفيها خلاف شديد فى احتساب الطلقة التى طلقها ابن عمر فى الحيض حتى كادت تكون اضطرابا . بل ألفاظها مضطربة (ص ٢٦) فيرجح رواية أبى الزبير « فردها على ولم يرها شيئا » بموافقتها لظاهر القرآن والقواعد الصحيحة ويؤيد صحة رواية أبى الزبير (ص ٢٥) روايته سماعا عن جابر فى مسند أحمد (ليراجعها فانها امرأته) وهذا إسناد صحيح وابن لهيعة حجة ثقة ، ورواية الخشنى (ص ٢٦) عن محمد بن بشار ، « لا يعتد بذلك » وهذا إسناد صحيح جداً . وقد فهموا من قوله « وهى واحدة فى حديث ابن وهب ان الضمير يعود إلى تلك الطلقة حتى أن ابن حزم وابن القيم لم يجدا مخلصاً من هذه الحجة (فى احتساب طلقة الحيض) إلا أن يزعموا الادراج والصحيح الواضح إرجاعه الى الطلقة فى قبل العدة فيكون دليلاً على بطلان الطلاق فى الحيض ومؤيدة لرواية أبى الزبير (ص ٢٨) والمراد بالمراجعة هنا المعنى اللغوى للكلمة وأما استعمالها فى مراجعة المطلقة الرجعية فانما هو اصطلاح مستحدث بعد عصر النبوة (ص ٣٠) اهـ .

أقول قد صرح المؤلف فى (ص ٢٧) بأن الطلاق فى الحيض غير صحيح ولا أثر له ، وهذا متابعة منه للروافض ومن سار سيرهم ،

وتلاعب بما صح من الأخبار في الصحيحين وغيرهما بشهادة الحفاظ
الأثبات ، وقول بالتشهي ، ومحاولة لتقوية المنكر بما لا يقويه بل بما
هو أنكر منه بين فادة النقد ، ودعوى الاضطراب في الأحاديث التي
خرجها أصحاب الصحاح تدل على وقاحة بالغة واضطراب في عقل
مدعيه • وقد بوب البخارى على وقوع طلاق الحائض في صحيحه
حيث قال : (باب إذا طلقت الحائض يعتد بذلك الطلاق) بدون أى
إشارة إلى خلاف فى ذلك ، وساق حديث ابن عمر فى طلاق امرأته
وهى حائض ولفظه (مرة فليراجعها) ونص مسلم أيضا على احتساب
نكح التطليقة حيث قال : وحسبت لها التطليقة التى طلقها •

وكذلك حديث الحسن عن ابن عمر قد سبق ذكره مع إسناده •
ومن استعرض الأحاديث التى ورد فيها لفظ المراجعة في الصحيحين
وغيرهما لا يشك لحظة أن هذا اللفظ من الأوضاع الشرعية فى عهد
النبي صلى الله عليه وسلم كالطلاق وغيره ، ولم يحدث فيه اصطلاح
مستحدث بعد عهد النبوة أصلا ، وكل ما وقع فى أحاديث الطلاق من
الارتجاع والرجعة والمراجعة فهو بالمعنى الشرعى ، أعنى العود إلى
المعاشرة الزوجية بعد إيقاع الطلاق الرجعى ، بل كل ما وقع فى نصوص
الفقهاء من هذا القبيل على طبق ما ورد فى الأحاديث لفظاً ومعنى ، وقد
سبق عدم صحة إرادة المعنى اللغوى الذى يتحقق إذا حادثها فى شيء ،
فى أحاديث الباب ، وابن القيم لى يجنح الى منع كون المعنى الشرعى
مراداً من المراجعة خجلاً من الأحاديث الماثلة أمامه التى لا تحتل غير
المعنى الشرعى أصلا ، وربما بنفسه عن أن يتكلم بمثل هذا المنع غير
المجدى أصلا فى التشغيب الساقط عند حملة الحديث أنفسهم فضلا
عن الفقهاء •

وحيث أن الشوكانى أوسع خطأ فى الزيف ، وأقل إدراكا لمواطن
الافتضاح ، لم ير بأساً فى سلوك طريق منع كون المعنى الشرعى مراداً
من اللفظ المذكور ، فى رسالته فى الطلاق البدعى ، ومؤلف الرسالة
سار هذا المنع إلى صورة دعوى غير منتبه إلى أنه يطالب بالدليل



عليها : ويسأل عن تحديد زمن بعد زمن النبوة لحدوث الاصطلاح المستحدث الذي يدعى حدوثه مجتئنا على الدعاوى من غير بينة كآبن حزم ، من غير نظر إلى صحة الأخبار فى احتساب الطلقة فى حالة الحيض وهى تقضى قضاء لا مرد له بأن المراد من المراجعة المعنى الشرعى ختسا .

فالأمر بالمراجعة فى تلك الأحاديث يفيد بفرده وقوع الطلاق فى حالة الحيض بلا شك ، فكيف وقد صحت الأخبار فى احتساب الطلقة فى تلك الحالة كما سبق . وأما التراجع فى الآية فأنما ذكر فيها إذا احتاج الأمر عقد جديد بينهما وليس ذلك مما نحن فيه ومن أحاط خبراً بالأحاديث الواردة فى طلاق ابن عمر ، بل بالنبذة اليسيرة التى ذكرها ابن حجر فى الفتح ، ولا سيما حديث شعبة عند الدارقطنى وحديث سعيد بن عبد الرحمن الجمحى عنده أيضاً ، يعزم أن المراجعة فى تلك الأحاديث بالمعنى الشرعى فقط ، وهو العود إلى المعاشرة الزوجية بعد الطلاق الرجعى والحقيقة الشرعية هى المتعينة إلا عند وجود صارف ولا صارف ، وابن القيم حيث كان مستحضراً لتلك الأحاديث لم يرض لنفسه أن يظهر بمظهر الإنكار للمعنى الشرعى مكابرة ، حيث لا مجال للإنكار ، بل حاول أن يثبت للمراجعة ثلاثة معان فى الشرع وهى : النكاح ، ورد الهبة الجائرة ، والعود إلى المعاشرة الزوجية بعد الطلاق الرجعى ، حتى يصح له أن يقول هذا مشترك محتمل ، وعند الاحتمال يسقط الاستدلال ، لكن فاته أن نسبة المراجعة إلى الزوج قياما ، وإلى الزوجة وقوعاً تعين معنى العود إلى المعاشرة بعد الطلاق ، فلا يرد الاعتراض بالاشتراك على أنه نسي أن كلامنا فى لفظ المراجعة كما وقع فى تلك الأحاديث لا التراجع الذى وقع فى كتاب الله بمعنى النكاح ، ولا الإرجاع الذى وقع فى حديث رد الهبة الجائرة ، ثم جاء الشوكانى وسلك طريق عدم تسليم إرادة المعنى الشرعى فى تلك الأحاديث معتبراً بأن المعنى اللغوى أعم فى رسالته فى الطلاق البدعى ، لتوغلته فى المباحكات الزائفة ، التى استفادها من كتب العجم ، التى درسها

هو دون ابن القيم ، وفاته أن الحقيقة الشرعية هي المتعينة في الكتاب والسنة باتفاق بين أهل العلم ، فلا مجال لمنع إرادتها ، بعد الاعتراف بثبوتها ، ثم أوغل في التحريف ، والتحريف حيث أنكروا في نيل الأوطار ، أن يكون للمراجعة معنى شرعي ، مكابرة وظناً منه أن إغفال الأحاديث التي هي نصوص في المعنى الشرعي فيما نقله عن فتح ابن حجر يكفي في إضلال ضخفة أهل العلم ، ولا يوجد من يكشف الستار عن وجوه خيائته في النقل ، فسله لماذا لم ينقل قول ابن حجر فيه : «وعند الدارقطني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة : فقال عسرياً رسول الله أفترضبت بتلك التظليقة ؟ قال : نعم ، ورجاله إلى شعبة ثقات ، وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي (وثقة ابن معين وغيره) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً قال : إني طلقت امرأتى البتة وهي حائض . فقال : عصيت ربك وفارقت امرأتك . قال : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر أن يراجع امرأته . قال : إنه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقي له ، وأنت لم تبق ما ترجع به امرأتك . وفي هذا السياق رد على من حمل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي . انتهى ما قاله ابن حجر ، هذا على تقدير تسليم أن هناك معنى لغوياً تصح إرادته في أحاديث ابن عمر لكن من راجع معاجم اللغة يتبين له أن المعنى اللغوي للفظ المراجعة يتحقق فيما إذا حادثها في أمر ، وهذا المعنى الأعم لا تصح إرادته أصلاً في تلك الأحاديث إلا إذا أحدث الشوكاني لتلك الكلمة معنى خاصاً حديثاً يوافق رأيه المستحدث على خلاف الكتاب والسنة وإجماع فقهاء الله وخلاف اللغة ، فتبين من هذا البيان أن (مرة فليراجعها) في أحاديث ابن عمر نص في المعنى الشرعي بدون حاجة إلى ما أخرجه الدارقطني . وأما ما قاله ابن حزم في المحلى : (قال بعضهم : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمراجعتها ، دليل على أنها طليقة يعتد بها . قلنا ليس ذلك دليلاً على ما زعمتم ، لأن ابن عمر بلا شك إذ طلقها حائضاً فقد اجتنبها ، فإنما أمره عليه الصلاة والسلام برفض فراقه لها ، وأن يراجعها كما كانت قبل بلا شك)



فإن كان يريد بقوله (كما كانت قبل) معنى كما كانت قبل الطلاق ، فهو اعتراف منه بأنه دليل على الطلقة ، وإن كان يريد معنى كما كانت قبل الاجتناب ، فهو ليس بمعنى لغوى ولا شرعى للكلمة ، بل يمكن أن يكون معنى مجازيا منتزعا من المعنى الشرعى بعلاقة الاطلاق والتقيد ولكن أين القرينة الصارفة عن الحقيقة الشرعية ؟ وبعد هذا البيان ، ارم كلمة مؤلف الرسالة حيث شئت من الوديان .

ولفظ أبى الزبير عند أبى داود « فردها على ولم يرها شيئا » مجمل لا يدل على أن الطلقة لم تقع ، بل الرد عليه يفيد أن تلك الطلقة ليست من إفادة البيونة فى شيء والرد والإمسك يستعملان فى الرجعة التى تعقب الطلاق الرجعى .

ولو فرضنا أن فيه بعض دلالة على عدم الاحتساب فقد قال أبو داود : الأحاديث كلها على خلاف هذا يعنى أنها حسبت عليه بتطبيقه ، وقد رواه البخارى مصرحا بذلك ، ولمسلم نحوه كما تقدم (وقد ذكر غير واحد أنه حكى عدم وقوع الطلاق البدعى للإمام أحمد فأنكره وقال هو مذهب الرافضة) .

وأبو الزبير محمد بن مسلم المكي يذكره كل من ألف فى المدلسين فى عدادهم وهو مشهور بالتدليس ، فمن يرد رواية المدلس مطلقا يرد روايته ، ويقبلها بشروط من يقبل رواية المدلس بشروط ، لكن لم تتحقق تلك الشروط هنا فترد روايته هذه اتفاقا . قال ابن عبد البر لم يقله أحد غير أبى الزبير ، وقد رواه جماعة جلة فلم يقل ذلك واحد منهم وقال بعض أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثا أنكر من هذا حتى إن أبا الزبير لو لم يكن مدلسا وخالفه هؤلاء رواة حديث ابن عمر فى الصحيحين وغيرهما لكان خبره هذا منكرا فكيف وهو مدلس مشهورا ؟ .

وأما ما أخرجه ابن حزم بطريق محمد بن عبد السلام الخشنى (ولفظ الشوكانى فى جزئه الحجبى بخطه بدل الخشنى وهو يدل على مبلغ

علمه بالرجال) عن محمد بن بشار عن عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال ابن عمر : لا يعتد بذلك ، فقد قال ابن حجر في تخريج الرافعي إنه بمعنى أنه خالف السنة لا بمعنى أن الطلقة لا تحسب أ هـ على أن بنداراً وإن كان من رجال الصحيح لكنه ممن ينتقى من أحاديثهم لا ممن تقبل رواياتهم كلها ، لأنه متهم بسرقة الحديث والكذب وغير ذلك ، وقد تكلم فيه كثير من أهل النقد وترجمت عدائته عند بعض أصحاب الصحاح ، فروى من حديثه ما سلم من النكارة ، والبخاري لم يخرج حديثه هذا مع إكثاره عنه ، وليس الضعيف كالبخاري في الالتقاء وإن كان ثقة •

ودعوى أن حديث أحمد بطريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر يؤيد صحة حديث أبي الزبير مما تضحك منه التكلبي ، لأن مسند أحمد على انفراد من انفرد به ليس من دواوين الصحة أصلاً كما ذكره أهل النقد ، ودفاع ابن حجر عنه قبل أن تتسع دائرة روايته إنما كان ليضع الموضوع عنه •

وابن لهيعة يدلس عن الضعفاء ، واختلط بعد احتراق كتبه اختلاطاً شديداً فلا يكتب حديثه إلا من رواية العبادلة الأربعة : ابن المبارك ، وابن وهب ، وابن يزيد ، والتعني عنه ، وليس هذا من رواية أحدهم بل من رواية حسن • على أن جماعة من أهل النقد توقفوا في رواية أبي الزبير عن جابر إلا ما كان بطريق الليث - حتى فيما لم يخالف فيه - كما ذكره الحافظ أبو سعيد العلافي في جامع التحصيل وهذه ليست بطريق الليث ، ومثل مسند أحمد لا يسلم من إقامة السماع والتحديث مقام الغنعة لقلّة ضبط من انفرد برواية مثل هذا المسند الضخم فأني الصّحة لمثل هذه الرواية عند من يعرف طريق النقد ؟ •

وعلى فرض صحتها ليست مما يمكن أن يتصور تأييدها لعدم وقوع الطلاق في حالة الحيض كما توهم متمهجد العصر ، لأن لفظ هذه الرواية (ليراجعها فإنها امرأته) وهذا اللفظ يكون من الأدلة على وقوع

الطلاق في تلك الحالة ودوام الزوجية بينهما ما دامت العدة قائمة كما يقول بذلك جماهير الفقهاء فإن المراجعة إنما تكون بعد الطلاق الرجعي . رقبوله (فإنها امرأته) نص في دوام الزوجية بينهما ، بل هذه الرواية تفسر إجمال الرواية الأخرى بأن معنى (فليس بشيء) أن الطلاق في حالة انحيض ليس بشيء يفيد البينونة ما دامت العدة قائمة ، فتتفق رواية أبي الزبير مع رواية الآخرين .

وما رواه ابن حزم بطريق هشام بن يحيى عن قتادة عن خلاص بن عمرو أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض : لا يعتد بها . وفيه أن هشاماً في حفظه شيء وأن فيه عننة قتادة وهو مدلس على أن قوله (لا يعتد بها) مجمل يدور أمره بين أن تكون لا يعتد بها باعتبار أنه أتى بالسنة - كما اعتبر الجمع غير مخالف للسنة عند بعضهم - وبين أن تكون لا يعتد بها في حد ذاتها ويؤيد الإجماع الجاري بينهم الاحتساب الأول ، وليس خلاص من عرف بالشذوذ في المسائل ، ورأى ابن عبد البر في أمثال هذا إرجاع الضمير إلى تلك الحيضة فإنها لا تعتد بها في عدة المرأة .

وجنوح المؤلف إلى تأييد رواية أبي الزبير المنكرة بما في جامع ابن وهب عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حق ابن عمر (مرة فليراجعها ثم ليسسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس . تلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء ، وهي واحدة) ، من الاختلال في التفكير زمن قبيل الاستجارة من الرمضاء ، بالنار وقد سعى ابن حزم وابن القيم جهدهما في التخلص من لفظ (وهي واحدة) بذكر احتمال كونه مدرجا بتغير دليل ، لكونه نصاً في موضوع النزاع يزداد به الجمهور حجة إلى حججهم .

واكتشف متمجدنا طريقاً في التخلص منه مع قلب الحديث إلى أن يكون دليلاً لزعمه وهو إرجاع الضمير إلى الطلقة المستفادة من (وإن

شاء طلق) بنسابة قربها فلنفرض ارجاعه إليها كما يشتهي مع خلوه
عن الفائدة ومع ما فيه من صرف الكلام عن المحدث عنه ، لكن أين
يوجد في هذا أدنى تأكيد لرواية أبي الزبير وقصارى ما يفيد : أن
ابن عمر طلق امرأته في الحيض فأمره النبي صلى الله عليه وسلم على
إنسان عمر بأن يراجعها على أن يكون مخيراً فيما بعد بين أن يمسخها
ويطلقها ، وهذه الطلقة غير المعلوم إيقاعها واحدة • فمن الذى يقول
عن هذه الطلقة غير المعلوم وقوعها في الخارج أنها اثنتان أو ثلاث وهى
واحدة حتما إذا وقعت في الخارج وتحققت • وهل ينافي فرض كونها
واحدة أن يقع قبلها طلاق على المرأة حقيقة كما يدل عليه لفظ المراجعة
في الحديث ؟•

ولعل المؤلف بلغ من التوسع في العلوم ولا سيما اللغة العربية
القحة مبلغاً يغنيه عن تعلمها من أهلها ، واستقائها من مصادرها حتى
اصطف الواقع والمفروض في صف واحد عنده ، وأدرك هو وحده ،
أن ما يقال له العدد باعتبار ذاته ، والعدد باعتبار مرتبته ، والعدد باعتبار
تصويره ، اعتبارات مستعجمة أدخلت في العربية فيجب هجرها فاذن يكون
معنى (وهى واحدة) - على تقدير إرجاع الضمير إلى الطلقة
المفروضة - وهى (الطلقة الاولى) فتتم بذلك الحجة على ابن حزم
وابن القيم وعلى الجمهور !!! أفلا يحق أن يقال لمثله من المتشبهين :
سكب لا يقطر الزحام •

وكان طلاق ابن عمر في حالة الحيض طلقة واحدة فقط كما في
رواية الليث ورواية ابن سيرين التى يعول هو عليها ، ويفند ما كان يسعه
بنون عشرين سنة من بعضهم وهو يظن صدقه من أن طلاقه في حالة
الحيض كان ثلاثاً ، وقد أخرج مسلم روايتى الليث وابن سيرين كليهما
في صحيحه •

على أن القول بطلان الطلاق في الحيض يجعل الطلاق بيد المرأة
حيث لا يعلم الحيض والطهر إلا من جهتها ، فإذا طلق الرجل وقالت المرأة

إن الطلاق كان في الحيض يسيد الرجل المطلق ويكرره في أوقات إلى أن تسترف بأن الطلاق كان في الطهر أو يسأم الرجل ويعاشرها معاشرة غير شرعية وهو يعلم أنه طلقها ثلاثاً في ثلاثة أظهار وفي ذلك من المفساد ما لا يخفى على متفقه •

ولعل هذا البيان كاف في دحض تقول المؤلف في هذا البحث •



الطلاق الثلاث بلفظ واحد

قال : (في ص ٤٤) الذي يظنه كل الناس يفهم من أقوال جمهور من تعرضوا لهذا البحث من العلماء أنهم يريدون بالطلاق الثلاث لفظ (طالق ثلاثاً) وما في معناه ... ويحتبرون أن الخلاف بين المتقدمين في وقوع الطلاق الثلاث أو عدم وقوعه إنما هو في هذه الكلمة وما في معناها بل يحملون كل ما ورد في الأحاديث والأخبار من التعبير عن إيقاع طلقات ثلاث على أنه قول المطلق (طالق ثلاثاً) وكل هذا خطأ صرف ...

وقب للأوضاع العربية ؛ وعدول عن استعمال صحيح ؛ مفهوم إلى استعمال باطل ، غير مفهوم ثم تنالوا وأوقعوا بينة ثلاثاً بالنية ، وكلمة أنت طالق ثلاثاً (ص ٥٣) محال وإفما هي تلاعب بالألفاظ ، بل هي تلاعب بالعقول والأفهام ، ولا يعقل أن تكون موضع خلاف بين الأئمة من التابعين فمن بعدهم • ولم يعرفها الصحابة (ص ٥٥) ولم يمضها أحد منهم على الناس إذ كانوا أهل اللغة المتحقيقين بها بالفطرة السليمة ، وإنما الذي أمضوه هو ما كان بال تكرار ، وهذا المعنى قد بدا لي منذ أكثر من عشرين سنة وتحققت منه ، وأنا أخالف من سبقني من الباحثين جميعاً (ص ٥٢) وأقرر أن قول القائل (أنت طالق ثلاثاً) ونحوه لا يكون في دلالة الألفاظ على المعاني لغة وفي بديهة العقل إلا طلاقة واحدة ؛ وأن قوله (ثلاثاً) في الإنشاء والإيقاع محال عقلاً ؛ باطل لغة ؛ فصار لغواً من الكلام ، لا دلالة له على شيء في تركيب الجملة التي وضع هو فيها ، وأقرر أيضاً أن الخلاف بين التابعين فمن بعدهم

في الطلاق الثلاث ونحوه ، إنما هو في تكرار الطلاق مرة بعد أخرى يعنى في لصوق الطلاق للمعتدة ، والعقود (ص ٤٥) حقائق معنوية لا وجود لها في الخارج إلا بإيجادها بالألفاظ ، فأنت طالق (ص ٤٧) تقع به حقيقة معنوية وهى الطلاق ، والتكلم بلفظ ثلاثاً بعده لغو ، كما لا يقال (ص ٤٨) بعت ثلاثاً على قصد إلى إيجاد عقد البيع وإنشائه ، وهذا الذى (ص ٤٩) قلنا كله بديهى لا يعارض فيه أحد فكر ودقق برتحقق من المعنى وأنصف أ هـ) •

أقول هذا هو الذى يقوله في مواضع من رسالته بشأن انطلاق الثلاث ، فإذا لم تقبل كل ذلك من غير مطالبة بحجة ، فأنت لست بنصف ، فيالفقه وياللاسلام !؟ يتكلم في الدين مثله بهذا التهور ، في مثل هذا البلد الطيب قبله العلم للعالم الاسلامى ، ولا تعرك أذنه ، يتخيل المؤلف خلافا بين الصحابة والتابعين في أمر الطلاق الثلاث ، ولا خلاف بينهم أصلاً إلا في خياله ولا الطلاق (بأنت طالق ثلاثاً) بسجهول عندهم ، بل يعرفه الصحابة والتابعون وتعرفه العرب ، ولم يجهله إلا هذا المتجاهل ، وقوله هذا المعنى قد بدا لى منذ أكثر من عشرين سنة يدل على أن التحريف كان يلزمه من عهد طفولته • ولم يفرق أحد في ذلك بين الخبر والإنشاء ، والطلبى وغيره ؛ بل عد فقهاء الملة لفظ (طالق ثلاثاً) نصاً في البيئونة الكبرى ، بخلاف البتة التى يقول عنها عمر بن عبد العزيز ما يقوله ، وقولهم في مثل البتة من جملة ما يدل على وقوع الثلاث مجبوعة •

من الأدلة الظاهرة على ما قلنا ما أخرجه البيهقى في سننه والطبرانى وغيرهما • عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة • قال : كانت عائشة بنت الفضل عند الحسن بن على ، فلما بويع بالخلافة هنأته ، فقال الحسن : أتظهرين الشمامسة بقتل أمير المؤمنين ، أنت طالق ثلاثاً — ومتعها بعشرة آلاف — ثم قال : لولا أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم جدى ، أو سمعت أبى يحدث عن جدى صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً عند الأقراء أو طلقها ثلاثاً مبهمة

لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لراجعتهما أ هـ • وإسناده صحيح •
قال ابن رجب الحنبلي يحافظ : بعد أن ساق هذا الحديث في كتابه
« بيان مشكل الأحاديث الواردة ، في أن الطلاق الثلاث واحدة » •

ومما كتب عمر رضى الله عنه إلى أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه
(من قال أنت طالق ثلاثا ، فهي ثلاث) كما أخرجه أبو نعيم •

وقد روى محمد بن الحسن في الآثار بسنده • عن إبراهيم بن
يزيد النخعي في الذى يطلق واحدة وهو ينوى ثلاثا • أو يطلق ثلاثا
وهو ينوى واحدة ، قال : إن تكلم بواحدة فهي واحدة ، وليست نيته
بشيء ، وإن تكلم بثلاث كانت ثلاثا ، وليست نيته بشيء ، قال محمد
بهذا كله يأخذ ، وهو قول أبى حنيفة أ هـ •

وقال عمر بن عبد العزيز كما في الموطأ : لو كان الطلاق ألفا
ما أبقت البتة منها شيئا ، من قال البتة فقد رمى الغاية القصوى أ هـ •
هذا رأيه في لفظ البتة فضلا عن لفظ الثلاث •

وقال الشافعى في الأم (ص ٢٤٧ ج ٥) : ولو رأى امرأة من نساءه
مدلعة فقال « أنت طالق ثلاثا » •• وقال الواحدة منهن هي هذه وقع
عليها الطلاق أ هـ •

وقال الشاعر العربي :

وأم عمرو طالق ثلاثا

مطلقا لامراته حينما استعصت عليه قافية الثاء في مباراته مع
صاحبيه وكذلك قال الشاعر العربي الآخر :

وأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ، ومن يخرق أعق وأظلم
فبيني بها إن كنت غير رفيقة وما لأمريء بعد الثلاث قندم

حتى سأل الكسائي محمد بن الحسن عن ذلك ، فأجابه بما

استحسنه الكسائي على ما في مبسوط شمس الأئمة السرخسي وغيره ،
بل أطال النحاة الكلام فيه •

وليس في استطاعة أحد المتهوسين أن ينقل شيئاً ينافي إرسال الثلاث
بنفط واحد عن أحد من أئمة النحو والعربية ، فدونك كتاب سيبويه ،
وايضاح أبي على الفارسي ، وخصائص ابن جنى ، وشرح المفصل لابن
يعيش ، وارتشاف أبي حيان ونحوها من أمهات الكتب . فإن تجد فيها
بهما بحث كلمة تنافي ما ذكرنا فكيف تتحكم بامتسجده العصر ، وتقول
إن الطلاق الثلاث بنفط واحد لم يعرفه الصحابة ، ولأ التابعون .
ولا الفقهاء ، ولا عرفته العرب ، ولم يكن إيقاع الثلاث عندهم إلا بتكرير
لفظ الطلاق ، وكل ذلك افتراء على الصحابة والتابعين وتابعيهم ، وفقهاء
الدين والعرب والعلوم العربية ، فهاهو عمر وأبو موسى رضى الله
عنهما •

وعرفه إبراهيم النخعي الذي يقول عنه الشعبي : ما ترك إبراهيم
بعده أعلم منه إلا الحسن ولا ابن سيرين ولا من أهل البصرة ، ولا من
أهل الكوفة ، ولا من أهل الحجاز ، والشام • ويقول عنه ابن عبد البر
في التمهيد ما يقوله عند ذكر الاحتجاج براسيله • وعرفه عمر بن
عبد العزيز وهو هو • وعرفه أبو حنيفة وهو الامام الوحيد الذي نشأ
في مهده العلوم العربية • وعرفه محمد بن الحسن الذي اتفقت كلمات
الموافقين والمخالفين على أنه حجة في العربية • وعرفه الشافعي وهو الامام
القرشي الوحيد بين الأئمة • وعرفه قبلها مالك عالم دار الهجرة • وعرفه
هذا الشاعر العربي وذاك الشاعر العربي ، فياترى هل يندى بعد
هذا البيان جبينه ويتحول يقينه •

والغاء العدد في الانشاء لعله رؤيا رآها في المنام ، وحاول أن
يبنى عليها الأحكام ، وأما إن كان اتبته إلى إلغاء العدد من طائفة من
حذاق الاصوليين بأن العدد لا مفهوم له ، وما إلا مفهوم له يكون
لغواً ، فذلك ابتداء لا يسكن أن يجاريه فيه أحد . نموذ بالله من مثل
هذه اليقظة •

فانواهب والمعير والمطلق والبائع والمعتق كلهم يوقعون ما شاءوا من العدد في الإنشاء • فالواهب يقول بلفظ واحد وهبت هؤلاء العبيد لفلان فتقع الهبة على كل واحد منهم ، ويقول المطلق أتنن طلاق لنسوته الأربع • فيقع على كل منهن كما فعل المغيرة بن شعبة • ويقول البائع أو المعتق أو المعير بعث تلك الدور أو أعرتها لفلان أو اعتقت هؤلاء العبيد فلفظ واحد كفى في كل منها من غير حاجة إلى التكرار • ولا شك أن المصدر الذي تضمنه تلك الأفعال الإنشائية لو كنا أردنا الاستفادة عنه بفعول مطلق لأفدنا ذلك بذكر عدد يوافق عدد العبيد الذين تم إعتاقهم ، وكذا النساء والدور إلا أن ذكر المفعول في تلك الأمثلة أغنى عن ذكر المفعول المطلق العددي •

وكون الزوج يملك زوجته بثلاث تطبيقات إنما أتى من الشرع لا علاقة لذلك بلغة دون لغة بل اللغات كلها في ذلك سواء فقوله : إن التطبيق بلفظ (أنت طالق ثلاثا) باطل لغة وإنما دخل في كلام من ينطق به من العجمة ، كلام لا محصل له وكان لهذا الكلام معنى لو كان في شرع الأعجميين ملك الرجل لزوجته بثلاث تطبيقات مجموعة كانت أو مفرقة ، وليس كلامنا في شرع غير شرع الاسلام ولا في طلاق غير طلاق الإخوان المسلمين من أى عنصر كانوا •

فالمسلم إذا أراد أن يطلق امرأته فيما أن يطلقها ثلاثا بلفظ واحد في طهر أو حيض على خلاف السنة أو يفرقها على الأطهار كما هو السنة بأي لغة كان التطبيق سواء كان بالعربي أو الفارسي أو الهندي أو النوبي بدون أى فرق بين تلك اللغات فله أن يريد الواحدة أو الاثنين أو الثلاث ثم يذكر لفظا يحتمل مراده فيقع ما أراد واحدا كان أو اثنين أو ثلاثة فطابق لفظ الانشاء لما أراد •

ودعوى إلغاء العدد في الانشاء من الدعاوى التى أولادها ادعاء إذ تبين مما سبق بيانه أنه لا فرق بين الخبر والانشاء ولا بين الطلبى وغيره في صحة مجيء المفعول المطلق العددي بعدها عند مساس الحاجة

الى ذكرها لا لغة ولا نحواً وإنما الأمر في ذلك الى الشرع فقط كما
أسلفنا .

ومحاولة القياس في مورد النص سخف على أن أجراها على قدر
والتكبير والتلاوة والصلاة ونحوها في اللعان والقسامة ، فالعدد فيها
التعب ، وأما الإقرار بالزنا والحلف في اللعان والقسامة ، فالعدد فيها
للتأكيد ، ولا يحصل ذلك إلا بإتيان العدد المنصوص ، بخلاف ما هنا
فإن الطلاق ليس من العبادات ، ولا العدد فيه للتأكيد حتى يقاس على
تلك أو هذه ، وكذلك كيف يقاس عدد يصح أن يكتفى بأقل منه
بما لا يصح أن يكتفى بأقل منه ، والقياس مع وجود فارق أسخف .

يقول المؤلف في حديث محمود بن لبيد في غضب الرسول صلى
الله عليه وسلم على رجل جمع بين الثلاث : وأغلب ظني أن هذا هو
ركانة . دعنا من ذلك فإن يقينك خاطيء فضلا عن ظنك ، وحديث
محمود بن لبيد على تقدير صحته لا يدل على عدم الوقوع بوجه من
الوجوه المعتبرة عند أهل الاستنباط بل على الإثم على خلاف رأى
الشافعي وابن حزم ولسنا في صدد المناقشة في ذلك بل روى امضاء
الثلاث عليه أبو بكر بن العربي وهو من التوسع في الروايات على
ما يعلمه أهل العلم ، ولابن حجر شغف غريب بنقل كل ما قيل في كل
نقطة وقد يحقق في كتاب ويرسل الكلام على عواهنه في كتاب آخر
وهذا من معاييب كتبه . واختلاف قونه في محمود بن لبيد من هذا
القبيل ، والتحقيق أن محمود بن لبيد لم يسمع كما في فتح الباري ،
وهو من الكتب المرضية عنده بخلاف الإصابة وما في الإصابة ، نقل لما
في بعض نسخ المسند ، والمسند مع انفراد مثل ابن المذهب والقطيعي
بروايته لا يكون موضع تعويل في كل شيء .

وسياًني الكلام على حديث ابن إسحق في مسند أحمد عن تطبيق
ركانة ثلاثاً وتصحيح الضياء ماذا يجدي مع شول المسند والضياء
يصحح مثل حديث الخضرى ، ومن الغلاة من يصحح جميع ما في مسند

أحمد • وقد نقلنا ما يفند ذلك عن الحافظ ابن طولون فيما علقناه على خصائص المسند ، فدعنا من هؤلاء وانتظر الكلام على حديث ركافة في البحث الآتي •

ومن الدليل على وقوع الثلاث بلفظ واحد حديث الملاعة المخرج في صحيح البخارى ، حيث قال عويمر العجلاني في مجلس الملاعة : كذبت عليها إن أمسكتها • يا رسول الله ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد في رواية من الروايات أنه عليه السلام أنكر عليه ذلك ، فدل على وقوع الثلاث مجبوعة • لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن ليدع الناس يفهون وقوع الثلاث بلفظ واحد لو لم يكن هذا النهم صحيحا ، وقد فهم منه ذلك الأمة جمعاء حتى ابن حزم حيث قال : إنما طلقها وهو يقدر أنها امرأته ، ولو لا وقوع الثلاث مجبوعة لأنكر ذلك عليه ، وفهم البخارى أيضا من الحديث ما فهمه الأمة جمعاء من الوقوع حيث ساق هذا الحديث في صحيحه في باب من أجاز طلاق الثلاث، ثم حديث العسيلة، ثم حديث عائشة فيمن طلق ثلاثا ، ومراده بالجواز عدم الإثم في الجمع كما هو رأى الشافعى وابن حزم • والاكترون على أن وقوع الثلاث مجبوعة مقرون بالإثم كما بسط ابن عبد البر في الاستذكار ولسنا في سدد تنقيقه •

وليس المراد أن هناك اختلافا في ذات الوقوع ، لأنه على مخالفته للفظ البخارى يخالف الحق ، لأن وقوع الثلاث مجبوعة موضع اتفاق بين جميع من يعتد بقولهم • كما قاله ابن التين ولم ينقل الخلاف إلا عن غالط • أو عن لا يعتد بخلافه كما سيأتى تحقيقه ، وابن حجر سها هنا في تجويز شموله لهذا المعنى تعويلا منه على مثل ابن مغيث ، وليس للحدث أن يعول على مثله بدون أن يروى الخلاف بأسانيد صحيحة عن يعول عليهم فانتظر البحث في موضعه •

والأحاديث كثيرة جداً فيمن طلق ألفا أو مائة أو تسعا وتسعين أو عدد النجوم أو ثمانية ونحوها عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعن أصحابه الفقهاء ، والتابعين ومن بعدهم في الموطأ ، ومصنف ابن أبى

شبهة . وسنن البيهقي وغيرها كل ذلك يدل على وقوع الثلاث بلفظ واحد لأن من البعيد جداً أن يوجد بين الصحابة من لا يعرف انحصار عدد الطلاق في ثلاث حتى يوقع الطلاق مرة بعد أخرى الى أن يبلغ العدد ألفاً ، أو مائة أو تسعاً وتسعين من غير أن يرشدهم طول هذه الطلقات ، فقهاء الصحابة لعدد الطلاق في الشرع ، ومحال أن يتصور على الصحابة مثل هذا الإهمال فإذاً هي ألفاظ المطلقين عند تطبيقهم لنسائهم ، فأجدهم قال : هي طالق ألفاً . والآخر قال : هي طالق مائة . وثالث قال : هي طالق تسعاً وتسعين ، قصداً منهم الى إيقاع ما تحصل به البينة الكبرى وهو ظاهر لا يحتمل التشغيب بوجه من الوجوه .

وفي رواية يحيى الليثي عن مالك أنه بلغه أن رجلاً قال لعبد الله بن عباس : أني طنقت امرأتي مائة تطبيقه فماذا علي ؟ فقال ابن عباس : سلنت منك بثلاث . وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزواً . وأسندته عبد البر في التمهيد .

وأخرج ابن حزم في المحلى بطريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل نازيد بن وهب أنه رفع الى عمر بن الخطاب رجل طلق امرأته ألفاً . فقال له عمر : أطلقت ؟ فقال إنما كنت ألعب فعلاه بالدرة وقال : إنما يكفيك من ذلك ثلاث ومثله في سنن البيهقي بطريق شعبة .

وأخرج ابن حزم أيضاً بطريق وكيع عن جعفر بن برقان عن معاوية بن أبي يحيى أنه قال : جاء رجل الى عثمان بن عفان فقال : طلقت امرأتي ألفاً . فقال : بانت منك بثلاث ، ومن طريق عبد الرزاق عن الثوري عن عمر بن مرة عن سعيد ابن جبير أن عباس قال لرجل طلق ألفاً : ثلاث تحرمها عليك وبقيتها وزر عليك اتخذت آيات الله هزواً ، ومثله في سنن البيهقي .

وأخرج ابن حزم أيضاً بطريق وكيع عن الأعمش عن حبيب بن ابي

ثابت عن علي كرم الله وجهه أنه قال لمن طلق ألفا : ثلاث تحررها عليك..
الحديث ومثله في سنن البيهقي .

وأخرج الطبراني عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل طلق ألفا : أما ثلاث فله وأما تسعمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له . ومثله في مسند عبد الرزاق عن جد عبادة إلا أن في رواية عبد الرزاق عللا .

وأخرج البيهقي بطريق شعبة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال لمن طلق امرأته مائة تطليقة : عصيت ربك ، وبانت منك امرأتك ، لم تتق الله فيجعل لك مخرجا ثم قرأ (ياأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) .

وأخرج أيضا بطريق شعبة عن الأعمش عن مسروق عن عبد الله — يعني ابن مسعود — أنه قال لمن طلق امرأته مائة : بانت بثلاث ، وسائر ذلك عدوان .

وأخرج ابن حزم بطريق عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود أنه قال لرجل طلق امرأته تسعا وتسعين : ثلاث تبينها وسائرهن عدوان أه .

وأخرج ابن حزم أيضا بطريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خاند عن الشعبي أنه قال : قال رجل لشريح القاضي : طلقت امرأتى مائة . فقال شريح بانت منك بثلاث ، وسبع وتسعون إسراف ومعصية أه .

وصح عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم أن لفظ حرام والبتة ثلاث تطليقات كما في محلى ابن حزم ومنتقى الباجي وغيرهما وذلك جمع الثلاث بلفظ واحد .

وأخرج البيهقي عن مسلمة بن جعفر أنه قال لجعفر بن محمد الصادق إن قوما يزعمون أن من طلق ثلاثا بجهالة رد الى السنة ،

ويجعلونها واحدة يروونها عنكم ، قال معاذ الله ، ما هذا من قولنا ؟
من طلق ثلاثا فهو كما قال •

وفي المجموع الفقهي عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي
عليهم السلام : أن رجلا من قریش طلق امرأته مائة تطلقه ، فأخبر بذلك
النبي صلى الله عليه وسلم • فقال : بانت منه ثلاث ، وسبع وتسعون
نعصية في عنقه •

وأخرج مالك والشافعي والبيهقي عن عبد الله بن الزبير أن
أبا هريرة قال الواحدة تبينها ، والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا
غيره ، وقال ابن عباس مثل ذلك في رجل من أهل البادية طلق امرأته
ثلاثا قبل أن يدخل بها • ومثل ذلك عن عبد الله بن عمر •

وأُسند عبد الرزاق عن ابن مسعود فيمن طلق تسعا وتسعين :
ثلاث تبينها وسائرهن عدوان •

وقال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن عبد الله
ابن عبد الرحمن بن أبي حسين عن عمرو بن دينار عن عطاء عن بن
عباس • قال : أتاه رجل فقال إني طلقت امرأتى ثلاثا ، قال يذهب
أحدكم يتلطح بالنتن ، ثم يأتينا ، اذهب فقد عصيت ربك ، وقد حرمت
عليك امرأتك ، لا تحل لك حتى تنكح زوجا غيرك ، قال محمد وبه نأخذ
وهو قول أبي حنيفة ، وقول العامة لا اختلاف فيه •

قال محمد بن الحسن أيضا : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن
إبراهيم في الذي يطلق واحدة وهو ينوي ثلاثا : أو يطلق ثلاثا وهو
ينوي واحدة • قال : إن تكلم بواحدة فهي واحدة وليست نيته بشيء
وإن تكلم بثلاث كانت ثلاثا وليست نيته بشيء • قال محمد بهذا كله
نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة •

قال الحسين بن علي الكرايسي في أدب القضاء : أخبرنا علي بن
عبد الله (وهو ابن المديني) عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس

عن طاوس أنه قال : من حدثك عن طاوس أنه كان يروى طلاق الثلاث
واحدة كذبه •

وروى ابن جريج • قال قلت لعطاء أسمعت ابن عباس يقول
طلاق البكر الثلاث واحدة ؟ قال : لا بلغني ذلك عنه ، وعطاء أعلم
الناس بابن عباس أه •

قال أبو بكر الرازي النجصاص في أحكام القرآن بعد أن سرد
ما يدل على وقوع الثلاث من الآيات والأحاديث وأقوال السلف :
فالكتاب ، والسنة ، واجماع السلف توجب إيقاع الثلاث معا ، وإن كان
بعضية أه •

وقال أبو الوليد الباجي في المنتقى : فمن أوقع الثلاث بلفظة
واحدة لزمه ما أوقعه من الثلاث وبه قال جماعة الفقهاء ، والدليل على
ما نفوه إجماع الصحابة لأن هذا مروي عن ابن عمر ، وعمران بن
حصين ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وعائشة رضي
الله عنهم ولا مخالف لهم أه •

وقال أبو بكر العربي عند الكلام في حديث ابن عباس في إمضاء
الثلاث هذا حديث مختلف في صحته ، فكيف يقدم على الاجماع
ويعارضه حديث محمود بن ليبد ؟ فإن فيه التصريح ، بأن الرجل طلق
ثلاثا مجبوعة ولم يردده النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه أه • لعله
يريد رواية غير رواية النسائي • وأبو بكر بن العربي حافظ واسع
الرواية جداً ، أو أراد أنه لو كان رده لذكر في الحديث ، وغضبه عليه
السلام أيضا يدل على وقوعها ، وكفى هذا فيما يريد ، وابن عبد البر
توسع جداً في التمهيد والاستذكار في سرد الأدلة على المسألة ، وإثبات
الإجماع فيها •

وقال ابن الهمام في فتح القدير : لا تبلغ عدة المجتهدين الفقهاء
من الصحابة أكثر من عشرين كالخلفاء ، والعبادلة وزيد بن ثابت ،

ومعاذ بن جبل ، وأنس ، وأبى هريرة رضى الله عنهم وقليل سواهم
واباقون يرجعون اليهم ويستفتون منهم ، وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم
صريحا بإيقاع الثلاث ، ولم يظهر لهم مخالف ، فماذا بعد الحق
إلا الضلال ، وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بأن الثلاث بهم واحد واحدة
لم ينفذ حكمه ، لأنه لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف لا اختلاف
والرواية عن أنس بأنها ثلاث أسندها الطحاوى وغيره أهـ .

ومن أحاط خيرا بأدلة الجمهور من الكتاب والسنة وأقوال
السلف وبأحوال الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، يدرك مبلغ قوة
كلام ابن الهمام فى المسألة وفى عدة المجتهدين من الصحابة ، وإن سعى
ابن حزم فى تكثير عددهم جدا فى أحكامه بأن حشر فى عددهم كل من
روى عنه مسألة أو مسألتان فى الفقه لا إجلالا لمنزلة الصحابة فى العلم
بل ليتمكن من معاكسة الجمهور فى مسائل الاجماع بأشترط النقل
عن كل منهم ، وأنى لمن لم يرو عنه إلا مسألة أو مسألتان فى الفقه ،
أو حديث أو حديثان فى السنة أن يعد فى المجتهدين كائنا ؟ من كان
وإن كانت منزلة الصحابة فى الصفة عظيمة القدر جدا وهو ظاهر ،
وسأيتى بعض بسط لذلك ، ومن تخيل اشتراط النقل عن مائة ألف
صحابى مات عنهم النبى صلى الله عليه وسلم فى صحة الإجماع على شىء
غرق فى بحر الخيال ، وسبق ابن حزم فى معاكسة الجمهور فى حجبة
الاجماع ومثله وإن تحنبل لا يكون إلا متبعا غير سبيل المؤمنين •

وكان الحافظ ابن رجب الحنبلى من أتبع الحنابلة منذ صغره
إلا بن القيم وشيخه ثم تيقن ضلالهما فى كثير من المسائل ورد على قولهما
فى المسألة فى كتاب سماه « بيان مشكل الأحاديث الواردة فى أن الطلاق
الثلاث واحدة » وفى ذلك عبرة بالغة لمن انخدع بتشغييهما من غير أن
يعرف مداخل الأحاديث ومخارجها ، ومن جملة ما يقول ابن رجب فى
كتابه المذكور : « أعلم أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين
ولا من أئمة السلف المعتد بقولهم فى الفتاوى فى الحلال والحرام شىء
صريح فى أن الطلاق الثلاث بعد الدخول يحسب واحدة إذا سيق بلفظ

واحد وعن الأعمش أنه قال كان بالكوفة شيخ يقول سمعت على بن أبي طالب يقول إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ترد إلى واحدة ، والناس عنق واحد إلى ذلك يأتون ويستمعون منه ، فأتيته وقلت له : هل سمعت على بن أبي طالب يقول ؟ قال سمعته يقول : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ، فإنها ترد إلى واحدة ، فقلت أين سمعت هذا من على ؟

فقال أخرج إليك كتابي ، فأخرج كتابه ، فإذا فيه • بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما سمعت على بن أبي طالب يقول : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقد بانت منه ، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره • قلت ويحك هذا غير الذي تقول • قال الصحيح هو هذا ولكن هؤلاء أرادوني على ذلك اه • ثم ساق ابن رجب حديث الحسن بن علي عليهما السلام السابق ذكره بسنده ، وقال إسناده صحيح •

وقد نقل الحافظ جمال الدين بن عبد الهادي الحنبلي نصوصاً جيدة في المسألة عن كتاب ابن رجب هذا بخطه في كتابه « السير الحاث – يريد الحثيث – إلى علم الطلاق الثلاث » وهو من محفوظات الظاهرية بدمشق تحت رقم ٩٩ من قسم المجاميع •

ومن جملة ما يقول جمال عبد الهادي فيه : الطلاق الثلاث يقع ثلاثاً هذا هو الصحيح من المذهب ، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، وهذا القول مجزوم في أكثر كتب أصحاب الإمام أحمد كالخرقي ، والمفنع ، والمحرر ، والهداية ، وغيرها • قال الأكرم سألت أبا عبد الله (يعني أحمد بن حنبل) عن حديث ابن عباس كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعمر ، واحدة بأى شيء تدفعه ، فقال : برواية الناس عن ابن عباس أنها ثلاث ، وقدمه في « الفروع » وجزم به في المغنى وأكثرهم لم يحك غيره اه • وقوله أكثر كتب أصحاب أحمد ، إنما هو بالنظر إلى من بعد أحمد بن تيمية من المتأخرين كبنى مفلح والمرادوة ، وهم اغتروا بابن تيمية فلا يعد أقوالهم قولاً في المذهب ، وصاحب الفروع من بنى مفلح ممن انخدع بابن تيمية ،

وذكر اسحق بن منصور شيخ الترمذى فى مسائله عن أحمد - وهى محفوظة تحت رقم ٨٣ من فقه الحنابلة بظاهرية دمشق - مثل ما ذكره الأثرم •

بل عد أحمد بن حنبل مخالفة ذلك خروجاً عن السنة ، حيث قال فى جواب كتبه إلى مسدد بن سرهد عن السنة : ومن طلق ثلاثاً فى لفظ واحد ، فقد جهل وحرمت عليه زوجته ، ولا تحل له أبداً حتى تنكح زوجاً غيره اه • وهذا الجواب أسنده القاضى أبو الحسين بن أبى يعلى الحنبلى فى طبقات الحنابلة عند ترجمة مسدد بن سرهد وسنده مما يعول عليه الحنابلة ، وإنما عده من السنة لأن الروافض كانوا يخالفون ذلك ناعباً منهم بأنكحة المسلمين •

وفى التذكرة للإمام الكبير أبى الوفاء بن عقيل الحنبلى « وإذا قال أنت طالق ثلاثاً إلا طلقتين وقعت الثلاث لأنه استثناء الأكثر فلم يصح الاستثناء » •

وقال أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن تيمية الحرانى الحنبلى مؤلف منتقى الأخبار فى كتابه المحرز : ولو طلقها اثنتين أو ثلاثاً بكلمة أو كلمات فى طهر فما فوق من غير مراجعة وقع وكان للسنة ، وعنه للبدعة وعنه الجمع فى الطهر بدعة ، والتفريق فى الأطهار سنة اه • وأحمد بن تيمية يروى عن جده هذا ، أنه كان يفتى سراً برد الثلاث إلى واحدة وأنت ترى قوله فى المحرز ونسرىء جده من أن يكون يبيت من القون خلاف ما يصرح به فى كتبه ، وإنما ذلك شأن المتأففين والزنادقة ، وقد بلونا الكذب كثيراً فيما ينقله ابن تيمية فإذا كذب على جده هذا الكذب المكشوف لا يصعب عليه أن يكذب على الآخرين نسأل الله السلامة •

ومذهب الشافعية فى المسألة أشهر من نار على علم ، وقد ألف أبو الحسن السبكى والكمال الزملكانى وابن جهيل وابن الفركاح

والعز بن جباعة والتقى الحصنى وغيرهم مؤلفات فى الرد عليه فى هذه المسألة وغيرها من المسائل وأكثرها بمتناول الأيدى .

وابن حزم الظاهرى على افتتانه بالشذوذ فى المسائل لم يسمعه الا يسلك سبيل الجمهور ، بل أفاض فى المحلى فى التدليل على وقوع الثلاث بلفظ واحد بتوسع يجب الاطلاع عليه ليعلم مبلغ زيغ من يزعم خلاف ذلك من الأملناء المتهمين .

وبهذا البيان الواسع استبان قول الأمة جمعاء فى المسألة من الصحابة والتابعين وغيرهم ، والأحاديث التى سقناها لا تدع قولاً لقائل فى وقوع الثلاث بلفظ واحد .

ودلالة الكتاب على ذلك ظاهرة لا تقبل انتشيب فقوله تعالى . (فطلقوهن لعدتهن) أمر بالطلاق لقبل العدة من غير ان يفيد بطلان الطلاق فى غير العدة بل يدل ما فى نسق الخطاب على الوقوع فى غير العدة حيث قال تعالى : (وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فنولاً أنه إذا صق لغير العدة وقع لما كان ظالم لنفسه بإيقاعه فى غير العدة ، ويدل عليه أيضاً قوله تعالى : (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) يريد والله أعلم أنه إذا أوقع الطلاق على ما أمره الله وفرق الطلقات على الاطهار كان له مخرج مما أوقع إن لحقه ندم وهو الرجعة ، وبهذا تأول الآية عمر وابن مسعود وابن عباس كما سبق ومن مثلهم فى الفهم وإدراك التأويل ؟

وقال على بن أبى طالب كرم الله وجهه : لو أن الناس أصابوا حد الطلاق ما ندم رجل طلق امرأته . وهو إشارة إلى ذلك ومن مثل مدينة العلم فى إدراك أسرار التنزيل ؟ .

وقوله تعالى : (الطلاق مرتان) يدل على صحة الجمع بين الاثنتين إذا حلت كلمة (مرتان) على الاثنتين كما فى قوله تعالى : (فوثها أجراها مرتين) والقرآن يفسر بعضه بعضاً ، وهكذا فهم البخارى معنى الآية

حتى ذكرها في باب من أجاز الثلاث بلفظ واحد وكذا ابن حزم وأيده
الكرمانى لأنه لا يوجد من يفرق بين الاثنتين والثلاث في صحة الوقوع
وإليه ميل الشافعية ، وابن حجر فقهه تكلف وليس له اتساع في اللغة
وقوله أمام قول الكرمانى فيما يتعلق بالنظر واللغة ليس بشيء ، وإذا
حملت تلك الكلمة على أنها من قبيل الثنائى المكررة تدل على صحة وقوع
الثلاث إذا كان إيقاعها بتكرار اللفظ سواء كان في حيض أو طهر أو أطهار
أو في مجلس أو في مجالس فإذا صح الطلاق في طهر أو حيض بالتكرير
صح فيه الطلاق أيضاً بلفظ واحد حيث لا يوجد من يفرق بين هذا وذات
وإنما ينازع من ينازع فيما لم يفرق على الأطهار وهذا ظاهر •

والشوكانى حاول التسكك بكونها من قبيل الثنائى المكررة كما
يقول الزمخشري وظن به أنه بهذا القول ابتعد عن مذهبه في المسألة
وأنى يئون هذا وأهين يجد الشوكانى ما يتسكك به في الآية وهى كما
شرحنا لكن الغريق يحاول أن يتسكك بكل حشيش •

وهذا على فرض أن في الآية ما يدل على القصر وأن المراد بالطلاق
هو الشرعى الذى يلغو خلافه كما يزعم الشوكانى فكيف أن هذا وذالك
بعيدان عن التسليم لظهور أن الطلقة الواحدة الرجعية تعتبر طلقة شرعية
تقع بها البينة عند انقضاء العدة مع عدم كونها طلقة بعدها طلقة •

وقد بسط الإمام أبو بكر الرازى الجصاص وجه دلالة الكتاب على
قول الجمهور بأوسع مما هنا • فمن أراد الاستزادة فعليه بأحكام
القرآن له •

وتشير الآيات في نسق الخطاب إلى أن الأمر بتفريق الطلاق على
الأطهار لأجل مصلحة دنيوية ترجع إلى المطلقين ، وهى صياتهم عن التسرع
في طلاق يفضى إلى الندم • لكن كثيراً ما يكون المطلق بحيث لا يندم
لأحوال خاصة ، فالتدم جائز إلا تفكأك عن « الطلاق في غير العدة »

لأن المفرق على الأظهار قد يندم ، والجامع بين الطلاقات في الحيض أو في
ظهر جامع فيه قد لا يندم لأحوال خاصة كما قلنا فيكون الندم مجاوراً
للطلاق المذكور لا وصفاً لازماً له حتى يفيد الأمر هنا تحريبي ضده عند
القائلين به فيتين بذلك مبلغ قيمة كلام الشوكاني هنا •

والحاصل أن الآيات في نسق الخطاب ، وقوله تعالى : « الطلاق
مرتان » على التفسيرين والأحاديث التي سبقت تدل كلها على وقوع
« الطلاق في غير العدة » مع الإثم فهي تغني عن القياس ، لأنه لا حاجة
إليه في مورد النص •

وأما ما يذكر من أن الظهار يترتب عليه حكمه مع أنه منكر من القول
وزور ، فلسجد التنظير لا القياس • وحيث توهم الشوكاني أن ذكره لأجل
القياس بادر إلى التشغيب بقوله : عقد البيع أو النكاح على المحرمات ،
منكر من القول وزور ، لكنه باطل لا يترتب عليه أثره فلا يصح القياس •
وفاته أن الفارق في البيع والنكاح ظاهر مكشوف ، فإنهما عقدان ابتدائيان
لا لارئان على العقدين القائمين بخلاف الظهار والطلاق فإنهما طارئان على
العقدين القائمين ، فيصح قياس الطلاق في غير العدة على الظهار رغم أنف
الشوكاني لو كان إلى القياس حاجة ، وغريب جداً كيف لا يسأم الشوكاني
من المشاغبات الفارغة •

ولا بد هنا من الإشارة إلى دققة ، وهي أن الطحاوي كثيراً ما يذكر
في الأبواب في صدد الكلام على أحاديث من أخبار الآحاد (والنظر هنا
يقضي كيت وكيت) ويظن من ذلك من لا خبرة عنده ، أنه يريد القياس
بذلك في المسألة ، وليس كذلك ، بل هو تطبيق منه لقاعدة أهل العراق
في خبر الآحاد من عرضه على الأصول المجتمعة عندهم من البحث في
الكتاب والسنة ، فإن كان الخبر مخالفاً لتلك الأصول يعتبرونه شاذاً
خارجاً على نظامه ، فيتوقفون في أمره ، ويضاعفون النظر حتى يهتدوا
إلى أدلة أخرى ، وهي من الأصول الدقيقة عندهم يحتاج تطبيقها إلى
مجتهد دقيق النظر واسع العلم كالطحاوي فكتبه في غاية من النفع في

أمثال تلك القواعد المهجورة عند ضعفة المتأخرين ، وهو لا شك ممن بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق ، وإن حافظ على انتسابه لأبى حنيفة ، وقوله والبدء فى العقود لا يصح إلا بما أمر الله به بخلاف ما يطرأ على العقود القائمة ، من تلك الأصول التى يعرض عليها الخبر ، والخروج من الصلاة تنظير كما أسلفناه ، والحاصل أن ما يسوقه الطحاوى من الأنظار ليس لأجل النقياس فى مورد النص بل لأجل تصحيح خبر أو ترجيحه على خبر على أصحهم المذكور ، وإن صح القياس فيما يذكره .

وها هو الكتاب والسنة وفقهاء الأمة على توافق تام فى المسألة ، فمن خرج بعد هذا كله ، على كل ذلك يكاد يكون خارجا على الإسلام ، إلا إذا كان غالطا يجهل المسألة جهلا بسيطا فيمكن إيقاظه بخلاف من كان جهله مركبا أو مكعبا ، بأن يكون جاهلا بجهله فقط ، أو معتقدا مع هذا الجهل أنه أعلم الخليفة بتلك المسألة المجهولة عنده ، والله سبحانه هو الهادى .

حديث ابن عباس فى إمضاء عمر للثلاث

قال مؤلف الرسالة بعد أن ادعى أن إمضاء عمر للثلاث على المطلقين ثلاثا كان عقوبة منه لا حكما شرعيا (ص ٨٠ - ٨١ : وكانت هذه العقوبة من عمر زاجرة للناس عن العبث بالطلاق ، وكانت عقوبة لوقتها ، ثم اضطرب الأمر واسترسل الناس فى العبث وأكثر الصحابة حاضرون يرون أمر عمر الذى أقروه ، ويرهبون خلافه تحزرا من الخروج على رأى الأكثرين ، وبعضهم يفهم أن هذا الأمر تعزير وزجر ، فيفتى تارة بامضاء الثلاث التطليقات ، وتارة بعدم إمضاءها ، وباعتبار الطلقتين الأخريين فى العدة باطلتين لا تقعاين كما ثبت عن ابن عباس الافتاء بهذا وبذلك ... ثم جاء عصر التابعين فاختلفوا أيضا ، واختلفت عن كثير منهم الروايات فى الفتيا ، وكانت العجبة دخلت على الألسنة وسمعوا الروايات على الوجه العربى (طلق فلان ثلاثا) فظنه من لا يحسن العربية ولم يتأمل الفرق

بين الانشاء والخبر ، أنه قول القائل : أنت طالق ثلاثا • ونحوه بقصد الانشاء • (وحمل حديث عمر على التكرار في مجلس بعد أن كان يعتبر تأكيداً على ما يراه النووي والقريبى) ، تأويل لا يعتد به (ص ٨٢ — ٨٣) ويهدمه حديث ابن عباس في ركاة (في مسند أحمد وسيأتى أنه متهدم فكيف يهدم) ، وقال ابن حجر (وهذا الحديث نص في المسألة لا يقبل التأويل الذى فى غيره) — وهو معلول عند ابن حجر كما فى تخريج أحاديث الرافعى له فمادام يقيد عدم احتماله التأويل — •

أقول إني أتعجب جدا كيف لا يوجد فى كلام هذا المتسجد رأى واحد عليه أثر بعض إصابة ولعل الله سبحانه قضى أن يفصح الخارجين على الأمة جمعاء ولا مرد لقضائه وهو الحكيم الخير •

فيا سبحان الله أمثل عمر رضى الله عنه يكره الناس على خلاف ما ثبت فى الشرع ويتهيبه الصحابة فيجارونه وفيهم من يقيم بسيفه إعوجاج من يعوج ؟ وما هذا إلا من نزعات الروافض يحاول أهل الفساد إخفاء هذه النزعة تحت كلمات مطاطة •

ولن يجد أى زائغ رواية تصح عن أى صحابى فى الافتاء بأن الثلاث واحدة وغاية ما يجده لا يتعدى أن يكون من قبيل ما قله ابن رجب عن الأعمش وقد سبق ، أو من قبيل رواية أبى الصهباء التى أبدى أهل العلم ما فيها من العال القادحة على فرض احتمال حملها على ما يقوله أهل الزيغ وسيأتى ، أو من قبيل رواية أبى الزبير المنكرة وقد سبق التدليل على وجوه الانكار فيها (ص ١٩ — ٢٠) ، أو من قبيل ما وقع فى بعض روايات طلاق ركاة وسيأتى تفنيده ، أو من قبيل ما كان ابن سيرين يسمعه عشرين سنة ممن يعده من الصادقين ثم استبان له خلافه كما فى صحيح مسلم ، أو من قبيل نقل ابن معيث المتهدم •

أفلم يكن عمر رضى الله عنه يعلم أن اكراه الناس على خلاف شرعهم حرام وأى حرام ، وخروج على الشرع وأى خروج ، وعلى فرض أنه أكره

فما هي قيمة الإكراه على ترك الرجعة أو منع التزويج فوق قيمة الإكراه على النكاح والطلاق عند الأكثرين . أليس في استطاعة هؤلاء المطلقين أن يراجعوا مطلقاتهم من غير علمه ، أو أن يتزوجوا بغير علمه فمن الذي يستطيع أن يمنع الناس عما يملكونه إلى أن تختلط الأفساب ، ويفتح الشرور كل باب . ؟ ؟ ؟

وقد توهم ابن القيم أن يتمكن من تغطية كلامه الفاسد بأن يقول إن عمل عمر هذا كان من قبيل التعزير المشروع له ، فكيف يتصور أن يقدم أى شخص على إلغاء حكم شرعى تعزيراً ؟ وأين هذا من التعزير المعروف فى الشرع المعترف به عند فقهاء الأمة ؟ وليس لذلك نظير واحد فيما أطال ابن القيم الكلام به بل فتح هذا الباب ، فتح لباب إلغاء الشرع كله بمثل هذه التعليقات الواهية - كما استرسل الطوفى الحنبلى فى المصلحة المرسلة فتحاً لمثل هذا الباب - فلا ينطوى مثل هذا التعليل إلا على خبث نحو سيدنا عمر ونحو جمهور الأصحاب الذين وافقوه ونحو الشرع الأغبر نفسه كما لا يخفى على من غاص فى المسألة وقتلها بحثاً من جميع لواحيها من غير أن يكتفى بتقليد الشذاذ أو استطراف طرف من البحث فقط .

وقد ذكر ابن رجب فائدة نفيسة فى أقضية عمر فى كتابه المذكور ولا يمكننى أن أفوتها من غير أن أشير إليها وهى (أن ما قضى به عمر على قسيتين أحدهما ما لم يعلم للنبي صلى الله عليه وسلم فيه قضاء بالكلية وهذا على نوعين أحدهما ما جمع فيه عمر الصحابة وشاورهم فيه وأجمعوا معه عليه فهذا لا يشك فيه أحد أنه الحق كالعمرتين وكفضائه فيسين جامع فى إحرامه أن يضى فى نسكه وعليه القضاء والهدى ومسائل كثيرة ، والثانى ما لم يجمع الصحابة فيه مع عمر بل بقوا مختلفين فيه فى زمنه وهذا يسوغ فيه الاختلاف كمسائل الجد مع الإخوة والقسم الثانى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه قضاء بخلاف قضاء عمر وهو على أربعة أنواع أحدها ما رجع فيه عمر إلى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لا عبرة فيه بقول عمر الأول . والثانى ما روى عن

النبي صلى الله عليه وسلم فيه حكمان : أحدهما موافق لقضاء عمر فإن الناسخ من النسخين ما عمل به عمر ؛ والثالث ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رخص في أنواع من جنس العبادات فيختار عمر للناس ، ما هو الأفضل والأصلح ويلزمهم فهذا لا يمنع العمل بغير ما اختاره عمر ، والرابع ما كان قضاء النبي صلى الله عليه وسلم لعله فزالت فزال الحكم يزوالها (كالمؤلفة) أو وجد مانع يمنع من ذلك) اهـ •

ولا يخفى على المتبصر مرجع هذه المسألة من تلك الأقسام والأنواع .
فنحن نتكلم الآن على حديث ابن عباس في إمضاء عمر للثلاث ، وحديث ركاة حتى يتبين أنه ليس لأحد من الزائغين وجه تمسك في الحديثين جميعا بل فيهما ما يزيد الجمهور حجة إلى حججهم •

أما حديث ابن عباس الذي يدندن حوله هؤلاء الشذاذ على أمل أنهم يجدون فيه بعض متمسك لهم في خروجهم على الأمة فهو ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر ، طلاق الثلاث واحدة • فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم • وفى لفظ عن طاوس أن أبا الصهباء قال لابن عباس : هات من هناتك ، ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر واحدة ؟ فقال : قد كان ذلك ، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم • وفى لفظ عن طاوس ، أنه أبا الصهباء قال لابن عباس : أتعلم أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وثلاثا من إمارة عمر فقال ابن عباس : نعم • وتلك الأحاديث الثلاثة أخرجها مسلم فى صحيحه •

وأما لفظ (يرددن) فى مستدرک الحاكم فمن رواية عبد الله بن المؤمل وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم وابن عدى وقال أبو داود منكر الحديث والفظ ابن أبى مليكة فى الحديث لفظ انقطاع ولولا تشيع

الحاكم لأبى تخريج الحديث فى مستدركه فكم بين الشيعة من ينخدع بتلبيسات الروافض وتستترهم بذهب الشيعة من غير أن يعلموا مغزاهم بأمثال تلك المسألة •

فلننظر أولاً فى لفظ الثلاث هل هو كل ثلاث من أنواع الطلاق بحمل اللام على الاستغراق أم المراد ما هو معهود منها فالحمل على العموم منعد لأن الثلاث المفرقة على الأطهار لا يتصور توحيدها سواء كان قبل حصر عدد الطلاق فى الثلاث أو بعده فإن الناس كانوا يطلقون ما شاءوا قبل الحصر بدون اعتبار أن تكون الثلاث واحدة فلا يكون لتوحيدها معنى قبل الحصر فى الثلاث ، وأما بعده فلا يتصور توحيدها أيضاً لأن قوله تعالى : (الطلاق مرتان •••) نص على أن عدد الطلاق اثنتان تصح المراجعة بعدها فثلاثة لا تحل المرأة بعدها للرجل حتى تنكح زوجاً غيره ، فأنى يمكن توحيدها بعد نزول هذه الآية فلم يبق إلا احتمال أن يكون المراد بالثلاث الثلاث غير المفرقة على الأطهار التى لا وطء فيها دائراً هذا الاحتمال بين أن يكون إيقاعها بلفظ واحد أو بألفاظ فإذا كان إيقاعها بألفاظ فإما أن يكون الإيقاع بها على التعاقب فى المدخول بها أو غير المدخول بها فبأول لفظ تبين غير المدخول بها من غير أن تبقى محلاً للثانى والثالث وأما المدخول بها فإن أراد المطلق بها واحدة وأتى بالثانى والثالث على التعاقب لأجل التأكيد يقبل قوله ديانة ، وأما إذا كان إيقاعها بألفاظ غير متعاقبة أو بلفظ واحد فيدور أمره بين أن يكون بمعنى أن الثلاث الجارى إيقاعها الآن كان يجرى إيقاع واحدة بدلها فى عهد الرسالة وعهد أبى بكر وأوائل عهد عمر رضى الله عنهم وكان الناس يراعون السنة فى تفريق التطبيقات على الأطهار فى تلك العهود ثم تتابعوا فى إيقاعهم جميعاً فى حيض أو طهر واحد بلفظ واحد أو ألفاظ غير متعاقبة ، وبين أن يكون بمعنى أن الثلاث الجارى إيقاعها اليوم يلفظ واحد أو ألفاظ غير متتابعة فى طهر واحد أو حيض كان كذلك فى تلك العهود وكانوا يعدونها واحدة فهل نخالفهم فى ذلك ونعتبرها ثلاثاً على خلاف ما كان يعد فى تلك العهود ؟ فالاحتمال الأول من الاحتمالين اللذين انتهى إليهما السير والتقسيم ليس هناك شئ يضاده أو يخالفه •

وأما الاحتمال الثاني منهما ففيه مخالفة لرأى الراوى الصحابى
فكم رد النقاد أحاديث بسخافتها لآراء رواتها كما بسط ابن رجب فى
شرح علل الترمذى وهو مذهب يحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان
وأحمد بن حنبل وابن المدينى وإن رأى بعض أهل العلم الاعتداد بالمروى
دون رأى الراوى ولكن هذا فيما إذا كان نصاً أو أحتمل احتمالاً غير
مرجوح فأنى يعتد باحتمال مصطنع على هذا رأى أيضاً ، ومن اقتصر
نظره على كتب المصطلح للمتأخرين فقد غطى على بصره افق نظره ،
وقد تواتر عن ابن عباس أنه يرى أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثاً
وقد سبق رواية ذلك عنه بطريق عطاء وعمرو بن دينار وسعيد بن جبير
ومجاهد وغيرهم بل بطريق طاوس نفسه •

وفيه أيضاً انفراد طاوس على خلاف رواية الآخرين وهذا شذوذ
يرد به الحديث كما يرد بالأول •

وفيه أيضاً أنه سبق من تخريج الكرايىسى ، أن ابن طاوس راوى
هذا الخبر عن أبيه كذب من نسب إلى والده أن الثلاث واحدة •

وفيه أيضاً أن لفظ طاوس (إن أبا الصهباء قال) لفظ انقطاع ،
وفى صحيح مسلم بعض أحاديث منقطعة •

وفيه أيضاً أن أبا الصهباء إن كان مولى ابن عباس فهو ضعيف على
ما ذكره النسائى ، وإن كان غيره فهو مجهول •

وفيه أيضاً أن فى بعض طرق الحديث (هات من هناتك) وحل مقدار
ابن عباس أن يواجه أحد من الصحابة فى طبقته فضلاً عن مولاه بشل
هذا الخطاب ولا يرد عليه بما يجب •

وفيه أيضاً أنه على تقدير إجابته من غير أن يرد عليه يكون الجواب
من هناته المردودة باعترافه ، وقد شهر حكم رخص ابن عباس بين السلف
والخلف ، وعادة مسلم أن يحشر طرق الحديث فى سعيد واحد تسهيلاً
للحكم فى الحديث ، وهى طريقة بدیعة فى تعريف مرتبة الحديث •

وفيه أيضاً خروج عمر على الشرع بالرأى ، وجل مقدار عمر رضى الله عنه عن مثل ذلك .

وفيه أيضاً وصف جمهور الصحابة بأنهم لا يحكمون النبى صلى الله عليه وسلم فيما شجر بينهم ، بل يحكمون الراى ، وهذه شناعة لا يرتضيها الصحابة رضى الله عنهم إلا الروافض ومصدر هذا الشذوذ الروافض عند أهل التحقيق .

وأما عد ذلك عملاً سياسياً يسوغ لعمر عمله تعزيراً ، فحاشاه عن ذلك ، فمن الذى يبيح الخروج على الشرع سياسة ؟ فتلك عشرة كاملة ، تقضى على الأخذ بالاحتمال الثانى من الاحتمالين الأخيرين ، فإذا تعين الاحتمال الأول منهما على تقدير صحة الحديث^(١) ، وكنت عللت هذا الحديث فيما علقتة على ذيول طبقات الحفاظ بما يقرب من هذا البيان على أن القول بأن الثلاثة واحد ليس من قول المسلمين فى شيء .

جعلوا الثلاثة واحداً . لو أنصفوا لم يجعلوا العدد الكثير قليلاً

وقال ابن رجب فى كتابه السابق عندما شرع فى الكلام على حديث ابن عباس هذا : فهذا الحديث لأئمة الإسلام فيه طريقان أحدهما مسلك الإمام أحمد ومن وافقه وهو يرجع إلى الكلام فى إسناد الحديث بشذوذه وانفراد طاوس به وأنه لم يتابع عليه ، وانفراد الراوى بالحديث (مخالفاً لأكثرين) وإن كان ثقة هو علة فى الحديث يوجب التوقف فيه وأن يكون شاذاً ومنكراً إذا لم يرو معناه من وجه يصح وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد ويحيى بن معين ويحيى بن القطان وعلى بن المدينى وغيرهم ، وهذا الحديث ما يرويه عن ابن عباس غير طاوس ، قال الإمام أحمد فى رواية ابن منصور (وقد أشرنا إليه فيما سبق) كل أصحاب

(١) ولم اتعرض لاحتمال النسخ لأنه احتمال ضعيف جداً ؛ وإنما تعرض له المشافعى ومن تابعه إرخاء للعنان إلى حد أضعف الاحتمالات حتى يتم الاجهاز على التمسك بهذا الحديث من كل النواحي والكلام فى هذا طويل الذيل متشعب .

ابن عباس روى عنه خلاف ما روى طاوس . (ومثله فيما نسبناه عن
 الأنرم) وقال الجوزجاني (صاحب الجرح) هو حديث شاذ ، وقد عني
 بهذا الحديث في قديم الدهر فلم أجد له أصلاً أهـ . ثم قال ابن رجب
 ومتى أجمع الأمة على أطراح العمل بحديث وجب أطراحه وترك العمل
 به . وقال عبد الرحمن بن مهدي لا يكون إماماً في العلم ، من يحدث
 بالشاذ من العلم ، وقال إبراهيم النخعي كانوا يكرهون الغريب من
 الحديث ، وقال يزيد بن أبي حبيب إذا سمعت الحديث فانشده كما تشد
 الضالة ، فإن عرف وإلا فدعه ، وعن مالك : شر العلم الغريب ، وخير العلم
 الظاهر الذي قد رواه الناس ، وفي هذا الباب شيء كثير (١) .

ثم قال ابن رجب : وقد صح عن ابن عباس وهو راوي الحديث أنه
 أفتى بخلاف هذا الحديث ولزوم الثلاث المجموعة ، وقد علل بهذا أحمد
 والشافعي كما ذكره (الموفق بن قدامة) في المغنى وهذه أيضاً علة في
 الحديث بانفرادها ، فكيف وقد انضم إليها علة الشذوذ والإنكار وإجماع
 الأمة على خلافه ، وقال القاضي إسماعيل في أحكام القرآن طاوس مع
 فضله وصلاحه ، يروى أشياء منكورة ، منها هذا الحديث ، وعن أيوب
 أنه كان يتعجب من كثرة خطأ طاوس وقال ابن عبد البر شذ طاوس في
 هذا الحديث ، ثم قال ابن رجب : وكان علماء أهل مكة ينكرون
 على طاوس ما ينفرد به من شواذ الأقاويل أهـ . وقال الكرايسي في
 أدب القضاء ، إن طاوساً يروى عن ابن عباس أخباراً منكورة وثراً والله
 أعلم أنه أخذها عن عكرمة . وعكرمة توقاة سعيد بن المسيب ، وعطا
 وجماعة ، وكان قدم على طاوس ، وأخذ طاوس عن عكرمة عامة
 ما يرويه عن ابن عباس أهـ . وقال أبو الحسن السبكي ، فالحملة على

(١) قال إبراهيم بن أبي عيلة من حمل شاذ العلم حمل شراً كبيراً ،
 وقال شعبة لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ ذكره ابن رجب
 في شرح علل الترمذي .

عكرمة ، لا على طاوس أهـ . وسبق أن سقنا رواية الكرايسى عن ابن طاوس ما ينهى ذلك عن أبيه ، هذا ما يتعلق بالمسلك الأول (١) .

وعن الطريق الثانى يقول أيضا ابن رجب : وهو مسلك ابن راهوية ومن تابعه ، وهو انكلام فى معنى الحديث ، وهو أن يحصل على غير المدخول بها ، نقله ابن منصور عن اسحق ابن راهوية وأشار إليه الحوفي فى الجامع وبوب عليه أبو بكر الأثرم فى سننه وأبو بكر الخلال يدل عليه ، وفى سنن أبى داود من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن غير واحد عن طاوس عن ابن عباس ، كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصدر من إمارة عمر ، فلما رأى الناس قد تنابعو فيها قال أجزوهن عليهن وأيوب إمام كبير ، فإن قيل تلك الرواية مطلقة ، قلنا نجمع بين الدليلين ، ونقول هذا قبل الدخول أهـ . ما ذكره ابن رجب فى المسلك الثانى .

وحاول الشوكانى أن يجعل هذا من قبيل التنصيص على بعض أفراد العام فى جزئه فى الطلاق الثلاث ، وقد ذكرنا ماينافى حمل اللام فى الثلاث على الاستغراق فلا يكون من هذا القبيل ، وإننا كلام الشوكانى هذا لمجرد أن يبقى وهو يتكلم نفع كلامه أم لم ينفع شأن من قال عنه زفر بن الهذيل ما سبق ذكره ، ثم قال الشوكانى إن الطلاق قبل الدخول قادر فكيف يتتابع للناس حتى يغضب منه عمر أقول ما يعد نادراً فى بلد أو زمن كثيرا ما يكون غير قادر بل كثير الوقوع فى زمن آخر وفى بلد آخر فيكون كلامه هذا غير وارد ، على أن هذا الكلام من الشوكانى محاولة منه لإبطال حكم الحديث

(١) ورواية ابن القيم عن عمر قدمه على ما فعله فى الطلاق أخلوقة باطلة وفى سند هذه الرواية خالد بن أبى مالك يقول عنه ابن معين ثم يرتض أن يكذب على أبيه فقط حتى كذب على الصحابة وكتاب الديات له حقه أن يدفن أهـ : ونقطة الخاء سالت على ميل إلى طرف حـ من كثرة الحبر على طرف القلم فرسم زاوية حادة فصحفه من رآه إلى مجالد وخالد ابن يزيد هذا ليس له أخ باسم مجالد أصلا وأبوه لم يدرك عمر قطعا .

المروى في سنن أبي داود بالرأى ، ولعل هذا القدر من البيان يكفى لتبيين أنه لا متمسك لهم في حديث ابن عباس أصلاً .

وأما حديث ركافة الذى يريدون أن يتمسكوا به فهو ما أخرجه أحمد في مسنده ، حيث قال حدثنا سعد بن إبراهيم قال : أنبأنا أبي عن محمد بن إسحاق ، قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : طلق ركافة بن عبد يزيد زوجته ثلاثاً في مجلس واحد ، فحزن عليها حزناً شديداً ، فسأله النبي صلى الله عليه وسلم : كيف طلقتها ؟ قال : طلقتها ثلاثاً في مجلس واحد . قال : إنما تلك واحدة فراجعها ان شئت . قال : فراجعها آه .

وإنى أستغرب جداً ممن يزعم أن الطلاق ثلاثاً لم يكن في زمن الصحابة بلفظ (أنت طالق ثلاثاً) كيف يحاول الاستدلال بهذا الحديث على رد الثلاث الى واحدة فما يقع في مجلس واحد إن لم يكن بلفظ (أنت طالق ثلاثاً) يكون بتكرير اللفظ ، وهو يحتمل تأكيد الواحدة وإنشاء الثلاث فإذا علم أنه ما أراد إلا واحدة يقبل قوله ديانة ويكون قوله (طلقنها ثلاثاً) بمعنى أنه كرر لفظ الطلاق ويكون الراوى اختصر الحديث وروى بالمعنى .

على أن هذا الحديث منكر كما يقول الجصاص وابن الهمام لمخالفته لرواية الثقات الأثبات . ومعلول كما يقول ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعى .

وفى تخريج الرافعى له (حديث إن ركافة بن عبد يزيد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني طلق امرأتى سهيمة البتة ووالله ما أردت إلا واحدة فردها على) . أخرجه الشافعى وأبو داود والترمذى وابن ماجه ، واختلفوا . هل هو مسند إلى ركافة أو مرسل عنه ؟ وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم وأعله البخارى بالاضطراب ، وقال ابن عبد البر التمهيد ضعفه وفى الباب عن ابن عباس (يعنى بلفظ ثلاث كما سقنا) رواه أحمد والحاكم وهو معلول آه . بل صوب ابن حجر فى الفتح رأى من رأى أن الثلاث من تغيير

بعض الرواة حيث كانت البتة شائعة في إيقاع الثلاث بها ، وأقوال أهل العلم في (بتة) مشهورة •

فلنتكلم الآن على حديث ابن اسحق في مسند أحمد ليتبين وجوه الأفكار والإعلان فيه • أما محمد بن اسحق فقد كذبه مالك وهشام بن عروة وغيرهما بقلم عريض وكان يدلّس عن الضعفاء وينقل من كتب أهل الكتاب من غير أن يبين أن يرمى بالقدر ويتهم بادخال أحاديث الناس في حديثه وليس هو ممن يقبل قوله في الصفات ولا فيما تتابعت الروايات على ضد ما يرويه هو في أحاديث الأحكام ولو صرح بالسماع وقواه من قواه في المغازي ، وداود بن الحصين من الدعاة الى مذهب الخوارج الشراة ولولا أن مالك بن أنس روى عنه لترك حديثه كما قال أبو حاتم • وقال ابن المديني : مارواه ابن الحصين عن عكرمة فمكرر وكلام أهل الجرح والتعديل فيه طويل الذيل ومن قبل روايته إنما قبل ماسلم من النكارة من مروياته فكيف تقبل رواية مثله ضد الاثبات الثقات ، وعكرمة يرمى بغير واحدة من اللدع وتحاماه مثل ابن المسيب وعطاء فكيف يقبل قوله ضد روايات الثقات عن ابن عباس فأصاب جداً من قال إنه منكر ولا يصح عن أحمد تحسين هذا المتن بمثل هذا المسند وهو القائل بأن خبر طاوس عن ابن عباس في الثلاث شاذ مردود كما أسلفنا عن اسحق بن منصور وأبي بكر الأثرم •

وقال ابن الهمام ، والأصح ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه أن ركانة طلق زوجته البتة ، فحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه ما أراد الا واحدة ، فردها اليه ، فطلقها الثانية في زمن عمر رضى الله عنه ، والثالثة في زمن عثمان رضى الله عنه ، ومثله في مسند الشافعي ففى سند أبي داود نافع بن عجير بن عبد يزيد فنافع ذكره ابن حبان في الثقات وإن جهله بعض من يكثر جهله بالرجال وأبوه يكفيه أن يكون تابعيا كبيراً لم يذكر بجرح ، وعبد الله بن علي بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد أبي ركانة في سند الشافعي وثقة الشافعي ، وأما

عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة الذي يذكره ابن حزم فقد وثقه ابن حبان على أنه يكفي في التابعين ألا يذكروا بجرح ليخرجوا عن الجهالة وصفاً ، وفي الصحيحين من هذا الصنف كثير من الرجال على ما ذكره الذهبي في مواضع من الميزان وعلى هذا الحديث عول أبو دواد قائلاً إن ولد الرجل وأهله أعلم به .

وقال ابن رجب بعد أن ساق حديث ابن جريج الذي يقول فيه : أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم عن عكرمة عن ابن عباس بمعنى ما في مسند أحمد : إن في إسناده مجهولاً ، والذي لم يسم هو محمد بن عبد الله بن أبي رافع وهو رجل ضعيف الحديث وأحاديثه منكرة ، وقيل أنه متروك فسقط هذا الحديث حينئذ ، وفي رواية محمد بن ثور الصنعاني إني طلقتهما . بنون ذكر (ثلاثاً) وهو ثقة كبير ويعارضه أيضاً ما رواه ولد ركانة أنه طلق امرأته البتة أهـ وبه يعلم فساد قول ابن القيم في هذا الحديث .

وعلى القول بصحة خبر (البتة) يزداد به الجمهور حجة إلى حججهم ، وعلى دعوى الاضطراب في حديث ركانة كما رواه الترمذي عن البخاري وعلى تضعيف أحمد لطرقه كلها ومتابعة ابن عبد البر له في التضعيف يسقط الاحتجاج بأي لفظ من ألفاظ رواية حديث ركانة .

ومن جملة اضطرابات هذا الحديث روايته مرة بأن المطلق هو أبو ركانة وأخرى بأنه ابنه ركانة لا أبوه ، ويدفع أن هذا الاضطراب في رواية الثلاث دون رواية البتة وهي سالمة من العلل متنا ومسنداً وإو فرصاً وجود علة فيها يبقى سائر الأدلة بدون معارض .

وقال ابن رجب : لا نعلم من الأمة أحداً خالف في هذه المسألة مخالفة ظاهرة ، ولا حكماً ، ولا قضاء ، ولا علماً ، ولا افتاءً ، ولم يقع ذلك إلا من نفر يسير جداً ، وقد أنكره عليهم من عاصريهم غاية الإنكار . وكان أكثرهم يستخفى بذلك ولا يظهره فكيف يكون إجماع

الأمة على إخفاء دين الله الذي شرعه على لسان رسوله ، واتباع اجتهاد من خالفه برأيه في ذلك هذا لا يحل اعتقاده البتة أهـ.

ولعله ظهر بهذا البيان أن إمضاء عمر للثلاث حكم شرعى مستمد من الكتاب والسنة مقارنا لإجماع فقهاء الصحابة فضلا عن التابعين ومن بعدهم ، وليس بعقوبة سياسية ضد حكم شرعى ، فالخارج على امضاء عمر خارج على ذلك كله .



تعليق الطلاق والحلف به

وقال (في ص ١١٤ : والطلاق المعلق كله غير صحيح ولا واقع...
وفي ص ٨٣ وقوى أمرهم في ذلك أهواء الملوك والأمراء وخاصة في أمر البيعة...) .

أقول أما ما زعمه المؤلف من بطلان التعليق بنوعيه واتهامه لفقهاء الصدر الأول بمسيرة أهواء الملوك والأمراء في أيمان البيعة فمن التجرؤ البالغ عند من اطلع على نصوص الفقهاء في المسألة وعرف أحوال هؤلاء الفقهاء من التفانى في سبيل الحق .

وكنت أظن أن الدرة المضية وما معها من الرسائل لأبى الحسن السبكي المنشورة قبل سنين لم تدع وجه ارتياب في مسألة التعليق لمن اطلع عليها من الذين لا يتسع لهم وقت لتقليب أوراق الكتب المبسوطة في فقه المذاهب ولعل المؤلف لم يطلع عليها أو اختط لنفسه خطة اللجاج في المسألة .

ومذهب فقهاء الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم وقوع الطلاق المعلق عند حصول الشرط سواء كان الشرط من قبيل اليمين باعتبار إفادته الحث أو المنع أو التصديق أو لم يكن من قبيل اليمين لعدم إفادته أحد تلك المعانى وخالفهم ابن تيمية بأن يقول لا يقع الطلاق الذى هو من قبيل اليمين بل الكفارة عند الحث وهذا لم يقل به

أحد قبله ، وخالفهم الروافض أيضا في النوعين جميعا وتابعهم بعض الظاهرية ومنهم ابن حزم وهم محجوجون جميعا بالإجماع السابق ومن حكى الإجماع في ذلك : الشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وابن جرير وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي وابن عبد البر في التمهيد والاستذكار وابن رشد الفقيه في المقدمات وأبو الوليد الباجي في المنتقى وهؤلاء في سعة العلم بالآثار بحيث لو عطس أحدهم لتناثر من معطسه عشرات من أمثال الشوكاني ومحمد بن إسماعيل الأمير والقنوجي .

وعن محمد بن نصر وحده يقول ابن حزم : فلو قال قائل ليس لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ولا لأصحابه إلا وهو عند محمد بن نصر لما بعد عن الصدق أهـ .

وهؤلاء العلماء أمناء في نقل الإجماع ، وفي صحيح البخاري فتوى ابن عمر بالإيقاع . قال نافع طلق رجل امرأته ألبتة إن خرجت فقال : إن خرجت فقد بانت منه ، وإن لم تخرج فليس بشيء ، وظاهر هذه الفتوى في هذه المسألة ، فمن يشك في علم ابن عمر وتحريره في فتاويه ؟ ولا يعرف أحد من الصحابة خالف ابن عمر في هذه الفتوى ولا أنكرها عليه .

وقد قضى على كرم الله وجهه في يمين بالطلاق بما يقتضيه الإيقاع فإنهم رفعوا الحالف إليه ليفرقوا بينه وبين الزوجة بحنثه في اليمين فاعتبر القضية غرأى فيها ما يقتضي الإكراه حيث قال « اضطهدتموه » فرد الزوجة عليه لأجل الإكراه وهو ظاهر في أنه يرى الإيقاع لولا الإكراه ومن مثل أبي الحسن في القضاء ؟ وتكلف ابن حزم إخراج هذا القضاء عن صوابه وسعى في إخراج القضية عن ظاهرها عن هوى كما أن قوله في قضاء شريح من هذا القبيل (١) .

(١) وقول الراوي (لم يره حدثا) دليل ظاهر على أنه لو عد ما عمله لحنث حدثا لأوقع عليه الطلاق بموجب تعليقه .

وفي سنن البيهقي بسند صحيح عن ابن مسعود في رجل قال
لامرأته : إن فعلت كذا وكذا فهي طالق ففعلته قال : هي واحدة .
وهو كنيف ملء علما فمن مثله في صحة فتاويه ؟ ويروى عن أبي ذر
تعلق بمثل ذلك وكذا عن الزبير ، والآثار في هذا الصدد كثيرة ، وفي
لكتاب إيقاع اللعنة على تقدير الكذب .

وقد قالت عائشة رضي الله عنها (كل يمين وإن عظمت ليس
فيها طلاق ولا عتاق ففيها كفارة يمين) وهذا الأثر نقله ابن عبد البر
بهذا اللفظ في التمهيد والاستذكار مسندا وإن حذف أحمد بن
تيمية الاستثناء حينما نقل هذا الأثر خيانة منه في النقل هكذا قال
أبو الحسن السبكي . فهذا عصر الصحابة لم ينقل فيه إلا الإفتاء
بالوقوع .

وأما التابعون فائمة العلم منهم معدودون معروفون وكلهم أوقعوا
الطلاق بالحنث . قال أبو الحسن السبكي في الدرر المضية التي لخصنا
غالب هذا البحث منها : وقد نقلنا من الكتب المعروفة الصحيحة
كجامع عبد الرزاق ومصنف بن أبي شيبة وسنن سعيد بن منصور
والسنن الكبرى للبيهقي وغيرها فتاوى التابعين أئمة الاجتهاد ، وكل
ذلك بالأسانيد الصحيحة أنهم أوقعوا الطلاق بالحنث في اليمين ولم
يقضوا بالكفارة وهم : سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء
والشعبي وشريح وسعيد بن جبير وطاوس ومجاهد وقتادة والزهرى
وأبو مخاض والفقهاء السبعة فقهاء المدينة وهم عروة بن الزبير والقاسم
بن محمد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وخارجة بن زيد
وأبو بكر بن عبد الرحمن وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وهؤلاء
إذا أجمعوا على مسألة كان قولهم مقدما على غيرهم ، وأصحاب بن
مسعود السادات وهم : علقمة بن قيس ، والأسود ، ومسروق ، وعبيدة
السلمانى ، وأبو وائل شقيق ابن سلمه وطارق بن شهاب ، وزر بن
حبيش ، وغير هؤلاء من التابعين مثل ابن شبرمة وأبي عمر والشيخاني
وأبي الاحوص ، وزيد بن وهب والحكم بن عتيبة وعمر بن عبد العزيز

وخلاس بن عمر وكل هؤلاء نقلت فتاويهم بالإيقاع ولم يختلفوا في ذلك ومن هم علماء التابعين غير هؤلاء ؟ فهذا عصر الصحابة وعصر التابعين لنهم قاتلون بالإيقاع ولم يقل أحد منهم إن هذا مما يجزىء به الكفارة .

وأما من بعد هذين العصرين فمذاهبيهم معروفة مشهورة كلها تشهد بصحة هذا القول كأبي حنيفة والثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحق بن راهوية وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر وابن جرير لم يختلفوا في هذه المسألة . ولم يتمكن ابن تيمية من أن ينسب الافتاء بعدم الوقوع الى أحد من التابعين ، سوى طاوس تبع لابن حزم وهو غلط في الرواية عنه ، وتابعه أغلط وأنا فتواه في حق المكروه كما يظهر من كتاب عبد الرزاق نفسه وإليه يعزو ابن حزم الرواية . وقد صح النقل عن طاوس بالإيقاع في سنن سعيد بن منصور ومصنف عبد الرزاق وغيرهما .

ومخالفة بعض الظاهرية لهذا الحكم في زمن متأخر محجوبة بالإجماع السابق ، وليس الإجماع كما يريد ابن حزم أن يصوره قملصا من أقوال الصحابة الذين هم أمناء في نقل الدين إلينا ، على أن الظاهرية نقاة القياس ليسوا ممن يعتد بكلامهم في الإجماع عند أهل التحقيق وإن كان لكل ساقطة لاقطة .

قال أبو بكر الرازي الجصاص في أصوله : لا يعتد بخلاف من لا يعرف أصول الشريعة ولم يرتض بطرق المقاييس ووجوه اجتهاد الرأي كداود الأصبهاني والكرائسي وأصرايها من السخفاء والجهال لأن هؤلاء إنما كتبوا شيئا من الحديث ولا معرفة لهم بوجوه النظر ورد الفروع والحوادث الى الأصول فهم بمنزلة العامي الذي لا يعتد بخلافه لجهله ببناء الحوادث على أصولها من النصوص ، وقد كان داود ينفي حجج العقول ، ومشهور عنه أنه كان يقول : ليس في السموات والأرض ولا في أنفسنا دلائل على الله تعالى وعلى توحيده وزعم أنه

إنما عرف الله عز وجل بالخبر ولم يدر الجاهل أن الطريق إلى معرفة صحة خبر النبي صلى الله عليه وسلم والفرق بين خبره وخبر مسيئة وسائر المتنبيين والعلم بكذبهم إنما هو العقل والنظر في المعجزات والأعلام والدلائل التي لا يقدر عليها إلا الله سبحانه وتعالى فإنه لا يمكن أحداً أن يعرف النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يعرف الله تعالى . فمن كان هذا مقدار عقله ومبلغ علمه كيف يجوز أن يعد من أهل العلم ومن كان يعتقد بخلافه . وهو معترف مع ذلك أنه لا يعرف الله تعالى لأن قوله إني ما أعرف الله تعالى من جهة الدلائل اعتراف منه بأنه لا يعرفه فهو أجهل من العامي وأسقط من البهيمه فمثله لا يعتقد بخلافه على أهل عصره إذا قال قولاً يخالفهم به فكيف بخلافه على من تقدمه . وتقول أيضاً في كل من لم يعرف أصول السمع وطرق الاجتهاد والمقاييس الفقهية إنه لا يعتقد بخلافه وإن كان ذا حظ من المعرفة بالعلوم العقلية بل يكون هو أيضاً بنزلة العامي في عدم الاعتداد بخلافه أ هـ .

جرى الله الجصاص عن العلم خيراً قد أبان عن هذه الفئة السخيفة وإن أبدى فيهم بعض قسوة وهو من أعرف الناس بهم لقرب عهده من زمن إمامهم ومعاصرتهم لكبار دعائه وإتقاه ذلك منه حيث يغار على دين الله من أن يعث به الجاهلون وهم ممن أمر الله سبحانه بالقول البليغ فيهم ومن تساهل معهم فقد ضر الدين من غير أن ينفعهم ، وتابعه في هذه الشدة إمام الحرمين ومن ظن أن قول إمام الحرمين في ابن حزم وأتباعه فقد جهل التاريخ لأنه لم يكن مذهب ابن حزم في عصر إمام الحرمين ذائعاً في الشرق حتى يتكلم عنه باسم الظاهرية .

وأما الذي أطال النفس في الرد على ابن حزم فهو أبو بكر بن العربي فإنه قال في «القواصم والعواصم - ج ٢ ص ٦٧ - ٩٨» عن الظاهرية : (وهي أمة سخيفة تسورت على مرتبة ليست لها ، وتكلمت بكلام لم تفهه ، تلقفوه من إخوانهم الخوارج حين حكم على رضى الله عنه يوم صفين فقالت لاحكم إلا الله «كلمة حق أريد بها باطل» ، وكان

أول بدعة لقيت في رحلتى ، القول بالباطن فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ به المغرب سخي ف كان من بادية أشبيلية يعرف بابن حزم نشأ وتعلق بمذهب الشافعى ثم انتسب الى داود ثم خلع الكل واستقل بنفسه وزعم أنه إمام الأمة يضع ويرفع ويحكم ويشرع وينسب الى دين الله ما ليس فيه ويقول عن العلماء ما لم يقولوا تنفيرا للقلوب عنهم وتشنيعاً عليهم اهـ) • ثم ذكر هناك كثيراً من مخازيه مما فيه عبرة لمن أوتى التبصر ، ولا يجهل مقدار أبى بكر بن العربى هذا فى سعة العلم ومثانة الدين والأمانة فى النقل إلا الجهلة الأعمار •

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن أبى الحجاج يوسف اللبلى الأندلسى فى فهرسته عن ابن حزم : (ولا يشك فى أن الرجل حافظ إلا أنه إذا شرع فى تفقه ما يحفظه لم يوفق فيما يفهمه لأنه قائل بجميع ما يهيج فى صدره وما يدل على صحة ما أقوله أن من عنده أدنى مسكة من عقل لا يقول بما يقول هو به من أن القدرة القديمة تتعلق بالمحال اهـ) • وما هذى به ابن حزم المسكين فى « الفصل » من تعلق القدرة بالمحال شناعة لا تتصور فوقها شناعة وقد رد على هذا الهذيان الحافظ اللبلى فى فهرسته أوضح رد ثم قال : « والذي يغلب على الظن أن ما يصدر من ابن حزم من هذا الكفر العظيم وما يقوله من الهذيان والتخرص والبهتان لا يكون صدورها منه فى حال السلامة من عقله والصحة من ذهنه وأنه ربما يهيج عليه أخلاط يعجز عن مداواتها سقراط وبقرات فيصدر منه هذه الحماقات ويهذى بهذه المحاللات :

جنونك مجنون ولست بواجد طيباً يداوى من جنون جنون

اهـ • ثم أفاض اللبلى فى نقض ما يقوله ابن حزم فى الأشعرى وأصحابه •

وصرح غير واحد من أهل العلم أن أصل ابن حزم من أعوج بادية أشبيلية ثم انتسب فارسياً من موالى بنى أمية تزلوا إليهم ، ومن لا يصدق

فى نسب نفسه كيف ينتظر منه الصدق فيما سواه ، وأول من أوقفه عند حده فى العلم هو أبو الوليد الباجى بسناظراته المعروفة ، ومن الكتب المؤلفة فى الرد على ابن حزم كتاب « النواهى عن الدواهى » لأبى بكر ابن العربى مهم جداً وهو من الكتب التى انتقلت إلى الغرب قبل سنوات يسيرة و « الغرة فى الرد على الدرّة » له أيضاً ، و « المعلى فى الرد على المحلى » لأبى الحسين محمد زرقون الأشبلى ، و « القدح المعلى فى الكلام على بعض أحاديث المحلى » للحافظ قطب الدين الحلبي .

ومما يؤسف له جد الأسف أن تطبع كتب مثل ابن حزم من غير أن يهتم بطبع الكتب المؤلفة لنقد أباطيله ، وهذا لا يستساغ فى بلد لم يحرم الإشراف العلمى على شئون العلم ولم يفقد حراسة الشرع من أن يعيث به الجهلة الأغمار فهل تفريق كلمة المسلمين وتشتيت اتجاههم فى مصلحة أحد سوى أعدائهم ؟ وليس بين المبتدعة والشذاذ من لا يهول ولا يغالط بلء شذفيه فى مزاعمه فأنى للعامة بل لكثير من الخاصة أن يميزوا الحق من الباطل من بين أقوالهم ؟ ألهم الله أهل الشأن السهر على شرع المسلمين ومعتقدهم .

وقد روى كثير عن داود أنه كان يقول ما معناه : هذا القرآن الذى بين أيدينا محدث أما الذى فى اللوح المحفوظ فهو القديم . . وهذا دليل على مبلغ علمه بأصول الدين .

وابن حزم كان من هذا الطراز إلا أنه تحسنت حالته يسيراً نحو العقل بسطالمة كتب الجصاص حتى خص فى أحكامه باباً لحجج العقول مستمداً من مثل هذا الباب فى أصول الجصاص كما يظهر ذلك من المقارنة بين الباين ولولا تشدد الجصاص على داود فى ابتعاده عن حجج العقول لبقى ابن حزم فى غفوة دائمة ، وإن ابن حزم يكثر الوقعة فى الجصاص انتقاماً منه لإمامه من غير جدوى . ولولا قول ابن حزم فى تعلق قدرة الله ما قال مما صار به بين أهل العلم مضرب

مثل كما سبق لقلنا إنه أصلح من شأنه كثيراً في أصول الدين^(١) .
وأما في الفروع فليس بأحسن حالا من داود ، ومسألة البائل في الماء
الدائم معروفة . على أنه أحسن بكثير من ابن تيمية وأصحابه في باب
الاعتقاد والله سبحانه هو الهادي .

فمن أحاط خبراً بما في مجموعة الرسائل للسبكي في هذه المسألة
فضلا عن الكتب المبسوطة من الجوامع والمصنفات لا يمكنه أن يقول
ببطلان قسمي الطلاق المعلق جميعا ولا ببطلان أحدهما وإنما ذكرنا
ما سردناه هنا لفتنا للأنظار إلى مصادر البحث المذكور لمن يريد الحق
ولا يحب المجازفة في دين الله وقول المؤلف (ص ٨٣ : وقوى أمرهم
في ذلك أهواء الملوك والأمراء) كلمة كبيرة جداً نحو أئمة السلف وفرية
عظيمة عليهم وكم بينهم من كتف وسجن ، وجلد وسم ، وأشخص وقتل
من غير أن تلين لهم قناة في دين الله ، والدفاع عن الحق في سبيل الله ،
وقياس الغائب على الشاهد ، والغابر على الحاضر ، مضلة في أمثال
هذه المسائل نسأل الله السلامة .

* * *

هل وقوع الطلاق البدعي مسألة خلافية

بين الصحابة والتابعين كما يزعم المتمجهد

أما قول مؤلف الرسالة (في ص ٨٨) إن الخلاف في وقوع
الطلاق البدعي والطلاق ثلاث مرات جميعا ثابت من عهد الصحابة فمن
عدهم في كل عصر وكان أئمة أهل البيت رضى الله عنهم يفتنون بعدم
الوقوع . وكان العلماء المصلحون المجتهدون في كل عصر (ص ٨٩)
يفتون الناس بالقول الصحيح الراجح من بطلان الطلاق البدعي ومن
وقوع الثلاث مجتمعة ، طلبة واحدة فبعضهم يجاهر بفتياه ويصدع

(١) يشير المؤلف إلى قول ابن حزم إن قدرة الله تتعلق بكل شيء حتى
المستحيل وهو قول متناقض غير معقول . فانه لا معنى للمستحيل
لا عدم إمكان وجوده والا لم يكن مستحيلا .

بالحق وبعضهم يفتى بحذر خشية العامة والدهماء حتى قام المجدد العظيم .. أ حمد بن تيمية ، وتلميذه .. الجريء .. ابن القيم .. وصبر على الاضطهاد والبلاء في سبيل الله ولسان حال كل منهم يقول :

ولست أبالي حينما أقتل مسلماً على أى جنب كان فى مصرعى

وتبعهما على ذلك كثير .. إلى العصر الذى نحن فيه أ هـ) .

أقول : واحتساب الطلقة فى الحيض منصوص فى أحاديث سبق ذكرها وزيادة أبى الزبير التى يحاول أذيال الخوارج والروافض التمسك بها زيادة منكرة وقد قال أبو داود وأحاديثهم على خلاف ما قال أبو الزبير ، وقال ابن عبد البر منكر لم يقله غير أبى الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف إذا خالفه من هو أوثق منه (وما يعزى إلى التمهيد من المتابعات فبأسانيد باطلة عن أناس هلكى) وليس ابن عبد البر ممن يتناقض ، وقال الخطابى قال أهل الحديث لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا وقال أبو بكر الجصاص غلط فأنى يمكن لهم التمسك بمثل هذه الزيادة المنكرة باتفاق من يعنى ما يقول على أن الزيادة المذكورة أعنى (ولم يرها شيئاً) على تقدير ثبوتها بعيدة عن الدلالة على ما يزعمون لأنها تحتل لما ذكره الشافعى والخطابى وابن عبد البر نحو شيئاً مستقيماً أو صواباً إلى آخر تلك الاحتمالات المسرودة فى موضعها فإن من نطق بالطلاق فقد تكيف به الهواء فلفظه شيء موجود فلا يصح نفيه إلا بملاحظة صفة كما ذكر وقول الشوكانى إنه نص يدل على أنه لا يفكر فيما يقول .

ومن أحاط بما ذكرناه سابقاً ولاحقاً لا يتردد لحظة فى بطلان قول مؤلف الرسالة برمته لكن لا بأس باعادة الكلام بمناسبة أشخاص يشير إلى خلافهم فى المسألة ليتم الإجهاز عليه وقد رويناه الافتاء بوقوع ما أوقع من الطلاق فى الحيض والطهر بدون أى فرق بين الواحدة والاثنين والثلاث فى وقوعها فيهما إلا من جهة الاثم عن عمر فى سنن

سعيد بن منصور ، وعثمان بن عفان في محلى بن حزم ، وعلى ،
وابن مسعود في سنن البيهقي ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وابن الزبير ،
وعائشة ، وابن عمر في موطأ مالك وغيره ، ومغيرة بن شعبة ، والحسن
ابن علي في سنن البيهقي وعمران بن حصين في منتقى الباجي وفتح
ابن الهمام ، وأنس في آثار الطحاوي وغيرهم بدون أن تصح مخالفة أحد
من الصحابة لهم ، قال الخطابي القول بعدم وقوع الطلاق البدعي قول
الخواارج والروافض وقال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع
والضلال .

وقال ابن حجر في آخر كلامه على الطلاق الثلاث في فتح الباري
(فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له والجمهور على عدم اعتبار
من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق) فوصل إلى نتيجة أن وقوع الثلاث
مجموعة على المدخول بها مسألة إجماعية كتحریم المتعة على حد سواء
وكلامه هذا يدل على أنه لا يرى أن هناك خلافاً يعتد به ، وإلا لما أمكنه
أن يدعى الأجماع في المسألة عندما يختتم تحقيقه فاعتراضه فيما سبق
على قول ابن التين (لا خلاف في الوقوع وإنما الخلاف في الإثم) بأن
الخلاف في الوقوع نقله ابن مغيث في الوثائق عن علي وابن مسعود
وعبد الرحمن بن عوف والزيبر وعزاه لمحمد بن وضاح ونقله
ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار أ هـ ،
إنما هو اعتراض صوري ، وكيف لا وهو يعلم جيداً أنه لن يثبت عن
هؤلاء الأربعة من الصحابة ولا عن هؤلاء الثلاثة من أصحاب ابن عباس
شيء ينافي ما عليه الجمهور من وقوع الثلاث مجموعة على المدخول
بها وأولاً رغبته الشديدة في جمع كل ما قيل ، في كتابه لما أباح
لنفسه أن ينقل مثل هذه النقول الزائفة وإذا لم يربأ العالم بنفسه
عن أن ينقل عن مثل ابن مغيث كل غث وسمين بدون خطام ولا زمام
يسود وجه نفسه قبل أن يسود على أهل العلم بكثرة الاطلاع بل
يعرض نفسه لأن يعد حاطب ليل ، وقد سبق الأبي ابن حجر في نقل
ذلك عن ابن مغيث في شرح مسلم لكن بواسطة طر بن عات وطرر
ابن عات مما عرف بالضعف عند المالكية فيكون هذا بمنزلة النص

سنة على توفيق تلك الروايات • وقد نقل قبل الأبي وابن حجر وابن فرح
في جامع أحكام القرآن - الجارى طبعه - عن وتائق ابن مغيث مباشرة
ما يتعلق بهذا البحث في نحو صفحة ومنه كان ابن القيم وأذنا به تناقلوا
ملك الروايات الكاذبة وجامع أحكام القرآن هذا يمتاز بالإكثار من
النقل لنصوص كتب ليست بمتناول الأيدي اليوم وأما الدقة في التفكير
والإجادة في البحث والتصرف في العلم فليست من صناعة مؤلفه الصالح
وإنما غاية ما يعمل هو التمسك بذهبه بنوع من القسوة وإن شئت
فقل بنوع من التعصب ، وفي جامع أحكام القرآن هذا وفي شرح الأبي
على صحيح مسلم تصحيقات في الأعلام المذكورة في هذا البحث •

وأما ابن مغيث فهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن معيث الطليطلى
المتوفى سنة ٤٥٩ هـ عن ٥٣ سنة وليس هو عن عرف بالأمانة في النقل
ولا بجودة النظم في تفقهاته وقوله في تحليل الرأي الشاذ (وقوله ثلاثاً
لا معنى له لأنه أخير ...) من الدليل على أنه ما شتم رائحة الفقه
والفهم ، وكان يعاني عمل كل مفت ماجن ، وقد عزا تلك الروايات
لمحمد بن وضاح بدون ذكر سند ، مع أن بينهما مفاوز ، وأنى يعول
على مثل ابن مغيث هذا ؟ • وليس ابن مغيث صاحب الوثائق سوى
مضرب مثل للجهل والسقوط العلمى في الغرب بين نقاد أهل العلم من
الأندلسيين ، فكيف يذكر مثله في صدد النقل عن الأصحاب بدون إسناد •

قال أبو بكر بن العربي في القواصم والعواصم بعد أن شرح كيف
عاطت المبتدعة في الغرب منصب الفقهاء حتى اتخذ الناس رءوساً جهالاً
فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا وذكر كيف فسد التعليم : (ثم يقال
قال فلان الطليطلى وفلان المجريطى وابن مغيث لا أغاث الله نداه ،
ولا أنا له رجاءه ، فيرجع القهقرى ولا يزال إلى ورا ، واولوا أن الله
تعالى من بطائفة نفرت إلى ديار العلم ، فجاءت بلباب منه كالأصيلى
والباجى فرشت من ماء العلم على هذه القلوب الميتة ، وعطرت أنفاس
الأمة الزفرة لكان الدين قد ذهب أ هـ) • وذكر لبعض كبار المالكية
ما ينقل عن ابن مغيث هذا فقال ما ذبحت دجاجة في عمرى ولكن أرى
ذبح من يخالف الجمهور في هذه المسألة ، يعنى ابن مغيث هذا •

وأما موضع التعويل على النقل عن الأصحاب فإنما هو مثل الأصول الستة وباقي السنن والجوامع والمسانيد والمعاجم والمصنفات ونحوها .
 مما لا يذكر فيه نقل عن أحد إلا ومعه إسناده ، وأين فيها نقل خلاف ما عليه الجمهور في المسألة عن هؤلاء وقد صح النقل عن علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال لمن طلق ألفاً (ثلاث تحرماً عليك) الحديث أخرجه البيهقي في السنن وابن حزم في المحلى بطريق وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عنه كرم الله وجهه كما روى عنه ابنه الحسن فيمن طلق ثلاثاً مبهمه بإسناد صحيح كما قال ابن رجب ووضح عنه أيضاً بطرق قوله في كل من : حرام ، والبتة : إنه ثلاث تطليقات .
 وأما من نسب إليه خلاف ذلك فإنما نسبه إليه للتوصل بذلك إلى الطعن في عمر بن الخطاب في أمر الطلاق وفيما رواه ابن رجب عن الأعمش عبرة كما سبق ، وكذلك صح النقل عن ابن مسعود أنه قال يمثل ذلك كما في مصنف عبد الرزاق وسنن البيهقي وغيرهما وقد سبق ذكر كل ذلك ، وفقهاء العراق والعنزة الطاهرة من أصحاب زيد بن علي عليهم السلام من أتبع أهل العلم لهما ، ومذاهب الفريقين في المسألة على طبق ما نقل عنهما فيما سبق .

وأني يصح عن عبد الرحمن بن عوف خلاف ما فعله هو في طلاق امرأته الكلبية في مرض موته ، وقد ذكر ابن الهمام أنه كان طلقها ثلاثاً في مرض موته وقد ورد ذكر تطليقه ثلاثاً في مرض موته في لفظ حماد بن ساسة عن هشام بن عروة عن أبيه (المحلى ٢٢٠/١٠) وفي لفظ عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن الزبير ، وفي لفظ أبي عبيد عن يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن الزبير (المحلى ٢٢٣/١٠) وفي لفظ معلى ابن منصور عن الحجاج ابن أرمطة عن ابن أبي مليكة عن ابن الزبير (المحلى ٢٢٩/١٠) وابن أرمطة لم يشذ ولم يخالف هنا بل له متابع في لفظ (ثلاثاً) ، ومسلم يروى عنه بمتابع وليس هذا من قبيل ما سيأتي ، وما وقع في الموطأ وغيره من لفظ البتة ونحوه فمحمول على الثلاث بتلك النصوص ، ولو لم يرد النص على الثلاث بطرق صحيحة كما ذكرنا لكانت رواية

البتة دائرة بين احتمال الثلاث واحتمال أن تكون آخر ثلاث تطبيقات كما ارتآه ربيعة بعد أن ذكر ما بلغه من أن طلاقها كان بطلب منها ، لكن لم يكن الجمع بين الاحتمالين في قصد المطلق ممكناً لتنافيهما ، فلا بد من حملها على الأقل وهو كونها آخر ثلاث تطبيقات كما فعل ذلك نافع رأياً منه لا رواية ، وذلك منها حيث لم يبلغهما النصوص التي ذكرنا وبهذا يظهر الخلل في كلام الزرقاني وكلام عبد الحى اللكنوى ، ولو فرضنا أن قول نافع رواية فأنى نصح هذه الرواية المقطوعة وهو لم يدرك عبد الرحمن بن عوف ، لأن نافعاً توفى سنة مائة وعشرين ، وابن عوف توفى سنة اثنتين ورواية أنه طلقها ثلاثاً ثابتة برجال كالجبال كما سبق ، وليس أحد يعزو بسند إلى عبد الرحمن بن عوف خلاف ما عليه جمهور الصحابة وهو وقوع الثلاث ، حتى إن من يرى أنه لا إثم في الجمع بين الثلاث يستدل بفعل ابن عوف هذا كما في فتح ابن الهمام ، فتبين من هذا التحقيق أنه مع الجمهور حتماً في إيقاع الثلاث مجموعة .

وأما الزبير فأنى يصح منه خلاف ما عليه جمهور الصحابة وابنه عبد الله من أعلم الناس به ، وهو حينما سئل عن طلاق البكر ثلاثاً ، قال للسائل : ما لنا فيه قول فاذهب إلى ابن عباس وأبى هريرة فسلهما ثم اتتنا . فأجابا بأن الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره ، كما في موطأ مالك عند ذكر طلاق البكر فلو كان عنده عن أبيه أن الثلاث واحدة في المدخول بها لما تأخر عن ذكر ما عنده لأن غير المدخول بها أولى بذلك الحكم ، والخلاف بين أهل العلم في طلاق غير المدخول بها معروف . وأما ما ينسب إلى محمد بن وضاح الأندلسي من الشذوذ في هذه المسألة فماذا تكون قيمته على تقدير صحة هذه النسبة إليه ، وهو الذي يقول عنه الحافظ أبو الوليد بن الفرضي إنه كان جاهلاً بالفقه وبالعبية ينفي كثيراً من الأحاديث الصحيحة . فمثله يكون بسنلة العامي وإن كثرت روايته . والاشتغال برأى هذا الطليطلى وذلك المجريطى من المهملين شغل من لا شغل عنده . فلا تشتغل بكل ما يحكى ، فقد سبق ما يكذب ما ينسب إلى النخعي . ومحمد بن مقاتل الرازي من أبعد أهل العلم عن هذا الشذوذ .

وأما ما عزاه ابن حجر إلى ابن المنذر من أنه نقله عن عطاء وطاوس وعسرو ابن دينار فهو مكشوف ، فإن كلام هؤلاء الثلاثة في حق غير المدخول بها لنا في منتقى الباجي (٨٣/٤) ومجلى ابن حزم (١٧٥/١٠) وليس كلامنا في حق غير المدخول بها ، وقد أخرج سعيد بن منصور في سننه عن ابن عيينة عن عمرو ابن دينار عن عطاء وجابر بن زيد أنه إذا طلقت البكر ثلاثا فهي واحدة ، وأما قولهم في إيقاع الثلاث مجموعة على المدخول بها فكقول الجمهور على حد سواء وقد سبق أن روينا عن ابن عباس الإفتاء بوقوع الثلاث مجموعة بطريق عطاء وعسرو بن دينار في الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، وفي مسائل إسحاق بن منصور كما روينا تكذيب القول بأن الثلاث واحدة عن ابن طاوس عن أبيه بطريق الكرايسي ، ثم ابن المنذر نفسه يعد المسألة من مسائل الإجماع في كتابه الذي ألفه في الإجماع ، فكيف يصح أن يذكر خلافا في المسألة ، ولا نود أن نذكر القاريء الكريم بقول العقيلي ومسلمة ابن القاسم الأندلسي في ابن المنذر لأن المسألة جلية ظاهرة مستغنية عن التوسع في الكلام .

وابن حجر توسع في الفتح بعض توسع في مسألة الطلاق الثلاث بالتماس بفعل أصعبه ، لكن لم ينشط لإعطاء الموضوع حقه من التمهيص الذي ينتظر من مثله بل يبدو الخلل في كلامه من نواح وهو معذور في ذلك ، لأن تسحيص مثل هذا البحث الذي طالما شاغب فيه مشاغبون . يحتاج إلى تفرغ له في وقت نشاط بتأليف كتاب خاص في هذا الموضوع ، وقد أشرنا إلى بعض ما وقع فيه من الخلل وكفى أنه قال في آخر بحثه (فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق) فعد المسألة اجماعية كتحرير المتعة على حد سواء ، ونتيجة بحثه تصلح للخلل الواقع فيما تقدم .

ومن الغريب أن مؤلف الرسالة يقول : (ص ٩١ : إنه أمر أن يكتب في الرد على ابن تيمية وأنصاره فلم يسعه إلا طاعة الأمر ، والإشارة إلى ذلك بدهاء سياسي قدير ، فقال في ختام بحثه : وقد أطلت في هذا

الموضوع لالتماس من التمس ذلك منى والله المستعان أهـ) فجعله يسيل إلى القول الآخر ، لكنه يخشى أن يجهر به وعده أنه كان يتلقى أوامر من الأمراء في القضاء والإفتاء فيداجيهم ، وهذا إساءة إليه وإليهم جسيما وجهل بالتاريخ ، وقد كان رأى ابن تيمية قبر بأيدي علماء أهل الحق قبل ابن حجر بمدة ، وهو الذى قرض كتاب الرد الوافر كما شاء من غير ممانع ولم يكن الأمراء يتدخلون فى مسائل القضاء والإفتاء ، فلو لاحظ سير الملوك فى عصر اشتغال ابن حجر بالتأليف لأدرك مبلغ خطئه فى تكهنه ، ودرجة اتكاس رأيه ، نسأل الله العافية ، وكم ألف ابن حجر وتوسع فى الشرح بطلب أصحابه وهو يقول : ألفت وشرحت لالتماس من التمس كما لا يخفى على من درس كتبه ، ولو كان ذلك بأمر أحد الأمراء لقال توسعت فيه لأمر من طاعته غم ، وإشارته حتم ، إلى آخر تلك الكلمات المعتادة فى تلك القرون .

وأما رأى ابن اسحق ورأى ابن أرطاة فليسا من الآراء المعتد بها ، لأن ابن اسحق ليس من أئمة الفقه ، وإنما هو راوية يقبل قوله فى المغازي بشروط ، وسبق قول أهل النقد فيه على أن اللفظ المعزى إليه ليس بصريح فى رأى الذى يراد أن ينسب إليه .

وأما ابن أرطاة فقد قال عنه عبد الله بن ادريس : كنت أراه يفتى ثيابه ، ثم خرج إلى المهدي وقدم معه أربعون راحلة عليها أحمالها كما فى كامل ابن عدى يقال إنه أول من ارتشى من قضاة البصرة ، وقد أثرى جداً بعد أن ولى القضاء فى عهد المهدي ، وكان قبل ذلك يعضه فقر مدقع ، وكان عنده كبر وتيه عجيبان ، يتيه على مثل داود الطائي يدلس عن الضعفاء ، وكلام أهل الجرح فيه كثير ومثله إذا قبلت روايته ، فانما تقبل فيما لا يخالف الثقاب الأثبات ، بمقارن ومتابع .

وأما رأيه فلا يكون من الآراء المعتد بها للشروط المقررة فى الأعتداد بالرأى مع أن القول المنسوب إليه مجمل ليس بصريح فيما يراد أن يعزى إليه من الرأى بل ربما يريد بهذا أنه ليس بشيء يوافق السنة ، ولم ينقل عن ابن إسحق ولا عن ابن أرطاة كلمة صريحة فى ذلك .

على أن ابن حزم كثيراً ما يروى حديثاً في المحلى بطريق الحجاج بن أرطاة ، ثم يقول وهذا لا يصح لأن في سنده ابن أرطاة ، بل قال في موضع ابن الحجاج بن أرطاة هالك ساقط ، ولا يعترض بروايته إلا جاهل أو مجاهر بالباطل يجادل به ليدحض به الحق ، وهيهات له من ذلك وما يزيد من فعل هذا على أن يبدي عن عواره وجهله أو قلة ورعه ، ونعوذ بالله من الضلال أه .

ومن افتتان مؤلف الرسالة بـ ابن حزم يجعل ابن أرطاة هذا في صف من يؤخذ بقوله من الفقهاء المجتهدين نسأل الله السلامة ، وقد ذكر بعضهم أسماء أناس سواهم يعزى إليهم القوا كذبا بدون إسناد ، وتساهل آخرون في قتل ذلك لكنا في غنية عن تفنيد ما ذكر بدون سند .

وليس معنى الإجماع في الأمة من غلط ، وقال شيئاً يخالف قول الجمهور ، بل المراد بالإجماع إجماع المجتهدين المعترف بإمامتهم في الفقه ، وأماتهم في الدين وأما نقاة القياس فلا يكون من أهل الاستنباط حتى يعتد بخلافهم فلا شأن للظاهرية في المسائل الإجماعية عند المحققين كما سبق .

وأما الروافض ومن انخدع بهم من الإمامية فليسوا ممن يعتد بخلافهم أيضاً وسيأتي عند الكلام على الإجماع بعض بسط لذلك ، وأما الشيعة الذين يدعون اتباع مذهب جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام ، فإنهم محجوجون بقول هذا الإمام الجليل نفسه في وقوع الثلاث بلفظ واحد ، وسبق أن سقناه من سنن البيهقي ، ومن نسب إلى جمهرة أهل البيت ما يخالف ذلك فهو مختلق أثيم ، وإن كان بدلاً من النقل عن الكتب المدونة في فقه العترة الطاهرة رضى الله عنهم فدونك (الروض النضير ، في شرح المجموع الفقهي الكبير) وهو أحق بالتعويل من كتب أمثال النجم الحلى للفريق العظيم المائل أمام أعيننا بين كتب هؤلاء وكتب هؤلاء ، ومن اتسع صدره لقبول ما يراه (في منهج المقال) و (روضات الجنات) و (الاستقصاء) وفحواها من الكلام في رجال الجمهور ، فلينقل ما شاء عنهم من غير أن يلتفت أحد من أهل السنة

إلى نقله ، والكلام في المنقول فرع الكلام في الرجال ، والله سبحانه هو الهادي •

ففي الروض النضير (ج ٤ ص ١٣٧) : إن وقوع الثلاث بلنظ واحد هو مذهب جمهور أهل البيت ، كما حكاه محمد بن منصور في الأمانى بأسانيدهم ، وروى في الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى أنه قال : روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي عليه السلام ، وعلي بن الحسين ، وزيد بن علي ، ومحمد بن علي الباقر ، ومحمد بن عمر بن علي ، وجعفر بن محمد ، وعبد الله بن الحسن ، ومحمد بن عبد الله ، وخيار آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • ثم قال الحسن أيضاً : أجمع آل الرسول على أن الذي يطلق ثلاثاً في كلمة واحدة أنها قد حرمت عليه سواء كان قد دخل بها الزوج أو لم يدخل ، ورواه في البحر عن ابن عباس وابن عمر وعائشة وأبي هريرة وعن علي كرم الله وجهه والناصر والمؤيد ويحيى ومالك وبعض الامامية آه •

فلا تصح نسبة الإفتاء بعد الوقوع إليهم بعد هذا البيان الصريح • وأما إن كان يريد أن يبعث بمصر مذهب الاسماعيلية من مقبره فلسنا في حاجة إلى مناقشة معه ، فليجرب حظه بعد أن يصف العبيدين مدة بطهر •

وأما كلامه عن أحمد بن تيمية وتلميذه الجريء بأنهما جاهدا في سبيل الله بالجهر بهذه المسألة ، فقول كنا نود أن لا نطرقه لو لم يتعرض لذكرهما بتتويه شأنهما فلا بأس في الإشارة إلى بعض ما فيهما من صنوف الزيغ ، ليعلم أنهما ليسا بمقام القدوة في مثل هذه المسائل ، وأنهما ليسا من المجاهدين في سبيل الله في إثارتها فتتأني مسائل اعتقادية وعلمية خطيرة ، ولا يكون الجهاد في سبيله بتفريق كلمة المسلمين وإثارة الفتن بينهم بباطل ، ولم يكن (رفع الملام على الأئمة الأعلام) له سوى خطوة تنهيد لنفسه مخادعة منه كما لا يخفى على من درس حياته •

ولو قلنا لم يبل الاسلام في الأدوار الأخيرة بمن هو أضر من ابن تيمية في تفريق كلمة المسلمين لما كنا مبالغين في ذلك ، وهو سهل متسامح مع اليهود والنصارى يقول عن كتبهم : إنها لم تحرف تحريفاً

لفظياً • فاكْتَسَب بذلك إِطراء المستشرقين له ، شديد غليظ الحملات على فرق المسلمين لا سيما الشيعة كان يتعثر في أذياله سعيًا وراء إقناع وإلى الشام أقوش الأفرم لمحاربة الكسر ، وانيين حتى تم له ما أراد وهو في صغوف المحاربين ولو لا هذا التشدد معهم ومع شيعة الجبل لما بقي في أرض الشام غلو في التشيع ، ولكان أهل الجبال كلهم مع إخوانهم السنين على سرر متقابلين ، ولو لا شدة ابن تيمية في رده على ابن المطهر في مناجهه إلى أن بلغ به الأمر إلى أن يتعرض لعلى ابن أبى طالب كرم الله وجهه على الوجه الذى تراه في أوائل الجزء الثالث منه بطريق يأباه كثير من أقحاح الخوارج مع توهين الأحاديث الجيدة في هذا السبيل لما قامت دولة الغلاة من الشيعة في بلاد فارس ، والعراق ، وشرق آسيا الصغرى ، وأذربيجان ، من عهد الملك المغولى خربنده • وابن المطهر الحلى لما وصل إليه كتاب ابن تيمية هذا • قال : كنت أجابه لو كان يفهم كلامى ولكن جوابى يكون بالفعل حتى سعى سعيًا إلى أن تمكن من قلب الدولة السنية في تلك الأقطار إلى دولة غالية في التشيع بحمل خربنده الملك الشعوب على التمهيد بمذهب ابن المطهر ، ولم يزل الغلو في التشيع متغلغلا في تلك البلاد منذ عمل ابن تيمية هذا ، ولو كان يسعى بحكمه لما بعدت شقة الخلاف بين الإخوان المسلمين على الوجه الذى تراه •

وكم لابن تيمية من فتن مشروحة في كتب التاريخ وفي كتب خاصة ، وهو ليس بثقة في فقله كما تبين مما أسلفناه في كلامنا على تعليق الطلائى من حذفه الاستثناء في أثر عائشة رضى الله عنها ، وكم له من هذا القبيل ، مع زيغته عن معتقد أهل السنة •

يقول ابن تيمية بقيام الحوادث بالله سبحانه في (ج ٢ ص ٧٥) من معقوله بهامش مناجهه ، ويثبت الجهة له تعالى حيث يقول في مناجهه بعد كلام طويل (ج ١ ص ٢٦٤) : فثبت أنه في الجهة على التقديرين والجهة لم ترد في الكتاب والسنة فالتقائل بها خارج عليهما — وكلام ابن رشد الفيلسوف ، وعلى اعتبار أن العرش محدد الجهات مع الفرق

عنده بين العامى وصاحب البرهان ومغزاة شئ آخر - وكذلك يثبت الحركة لله جل جلاله حيث يقول مصدقا لما نقله عن بعض قادته ، فى معقوله (ج ٢ ص ٢٦) : الحى القيوم يفعل ما يشاء ، ويتحرك اذا شاء ويهبط ويرتفع إذا شاء ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء ، لأن أمانة ما بين الحى والميت التحرك ، فكل حى متحرك لا محالة ، وكل ميت غير متحرك لا محالة أ هـ . وفى (ج ٢ ص ١٣) ٠٠ يتكلم ويتحرك ٠٠٠ أ هـ ، وفى (ج ٢ ص ٣٠) الله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولمكانه أيضا حد أ هـ ، ويقول أيضا عند الكلام فى الاستواء فيما ورد به على أساس التقديس للرازى - وهو ضمن المجلد ٢٤ و ٢٥ من الكواكب الدرارى لابن زكنون الحنبلى بظاهرة دمشق (ولو شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته فكيف على عرش عظيم أ هـ) مصدقا لما نقله عن بعض أئمته ، فمن هو أضل سبيلا ممن يجوز فى معبوده أن يستقر على ظهر بعوضة ، واستتيب ابن تيمية عما بدر منه فى حق عسر رضى الله عنه بيد الشيخ أبى إسحق إبراهيم ابن أحمد الرقى الحنبلى كما ذكره ابن حجر فى الدرر الكامنة ، وفيها كيفية استتابته عند قضاة مصر ، وخطوطهم فى حقه مسجلة فى (نجم المهتدى ورجم المعتدى) للمحدث محمد بن المعلم الشافعى ، وهو من محفوظات دار الكتب المصرية ، وفى ذخائر القصر للحافظ شمس الدين بن طولون نقلا عن الحافظ صلاح الدين العلائى تحت عنوان ذكر المسائل التى خالف فيها ابن تيمية الناس فى الأصول والفروع (فمنها ما خالف فيها الإجماع ، ومنها ما خالف الراجح من المذاهب ، فمن ذلك يمين الطلاق قال بأنه لا يقع عند وقوع المحلوف عليه ، بل عليه فيها كفارة يمين ، ولم يقل قبله بالكفارة أحد من المسلمين البتة ، ودام إفتاؤه بذلك زمنا طويلا ، وعظم الخطب ووقع فى تقليده حجم غفير من العوام ، وعم البلاء ، وأن طلاق الحائض لا يقع ، وكذلك الطلاق فى طهر جامع فيه زوجته وأن الطلاق الثلاث يرد إلى واحدة ، وكان قبل ذلك قد نقل إجماع المسلمين فى هذه المسألة على خلاف ذلك ، وأن من خالفه فقد كفر ، ثم إنه أفتى بخلافه وأوقع خلقا كثيرا من الناس فيه) وقد استقصى فيه ذكر شواذه فيجب الاطلاع عليها ليعلم من هو هذا الرجل ولا يجعل مقدار

الصالح العلائى فى الحديث والفقه وسائر العلوم وكمال ثقته وترويه فيما ينقله الا من لا يعنى برجال السنة .

ومع هذا كله ان كان هو لا يزال يعد شيخ الإسلام ، فعلى الإسلام السلام وزينغ ابن زفيل الزرعى المعروف بابن القيم ظاهر من نونيته وغزوه ، وهو يشبث المكان والجهة والثقل لله سبحانه من غير تهيب ، ويدافع عن إقعاد النبى صلى الله عليه وسلم على العرش فى جنبه تعالى ، تعالى عما يأفكون منشداً ما ينسب إلى الدار قطنى من الأبيات منها :

ولا تجحدوا أنه قاعد ولا تنكروا أنه يقعه

فى (ج ٤ ص ٣٩) من بدائع الفوائد له فإن كان مثله لا يزال قدوة لأهل العلم ، فعلى العلم السلام ، راجع (السيف الصقيل فى الرد على ابن زفيل) للتقى السبكى .

والشوكانى لم يكتف بأن يفسد مذهب العترة الطاهرة حتى تطاول على مذاهب الأئمة المتبوعين ، بل أكفر أتباعهم جميعاً فى غير موارد ، وهذا إكفار للأمة جمعاء على طول القرون ؛ وقد اتبته إلى غايته بعض علماء اليمن ، وهو العلامة ابن حريوة محمد بن صالح الصنعانى ، وألف فى الرد عليه (العظمى الزخار فى اكتساح السيل الجرار) أغلظ فى الرد عليه ، ونسب فيه الشوكانى إلى الجهل البالغ إلى أنه قال إنه يهودى مندرس بين المسلمين لإفساد دينهم ، والشوكانى لما ألف (البدر الطالع) لم يكتف بذكر نحو سبعة أو ثمانية من أجداده ، بل رفع نسب نفسه إلى آدم عليه السلام كأنه يريد به مجاوبه ابن حريوة فى نسبه ، ثم لما سنحت له فرصة الفتك بابن حريوة لم يتأخر عن السعى فى قطع رقبته ، حتى استشهد سنة ١٢٤١ ، وتجد كثيراً من شواذه المخزية التى تابى فيها القنوجى فى (إبراز الغنى) للشيخ عبد الحى الكنوى ، وتذكرة الراشد له ، وهو قد أحسن الرد عليهما فى شواذهما المردية ، ولم يجهر الشوكانى فى نيل الأوطار بكل ما عنده من المخازى ، وهذا سبب اغترار بعضهم به ، ولا قدرة لمن يتخذ مثله قدوة .

ومحمد بن إسماعيل الأمير ، كم له من فتن قبله ، تجتلى أحواله من أجوبة القضاة من بنى العنسى لأهل حوث المدونة في كتب التاريخ ، وميله إلى الروافض يظهر من طريق كلامه في صلاة التراويح ، ولا يكفى في تكفير ذنوبه كتابه المسمى (إرشاد ذوى الإلباب إلى حقيقة أقوال ابن عبد الوهاب) وهو يشرح فيه قصيدته التى مطلعها :

رجعت عن القول الذى قلت فى التجدى

فقد صح لى عنه خلاف الذى عندى

وأما حسن صديق خاين القنوجى ، فهو من المصرحين بإثبات الجهة لله سبحانه فى شرحه على الاعتقاد الصحيح ، وهو أتبع نلشوكانى من ظله ، حاول فى كتابه (ظفر اللاضى فيما يجب على القاضى) تبعاً للشوكانى ، ألا يجعل حداً محدوداً لما يجوز جمعه نكاحاً من النساء وفى تذكرة الراشد للعلامة عبد الحى اللكنوى بعض ما يكشف الستار عن علمهما ، ومبلغ غوايتهما . والقنوجى هذا جمع حوله علماء يحملهم على أن يؤلفوا كتباً باسمه ، ثم يقوم هو بطبعها ، وهو سبب فساد الحال فى بعض بلاد الهند ، فتنبأ لمن اتخذ أمثال هؤلاء قدوة فيما يتعلق بأمر دينه نابذاً علماء الأمة كلهم وراء ظهره ، فهؤلاء ليسوا بموضع ثقة لا فى دينهم ولا فى علمهم ، بالنظر إلى سيرهم المعلومة ، وتأليفهم المشهود ، ولهم سعى حثيث فى تفرقة كلمة المسلمين ، وإذاعة أقوال الشذاذ بينهم ، فإذا قلنا إن الإجماع انعقد فى تلك المسائل فإنما نريد إجماع غير المتهمين فى أمانتهم من العلماء الفقهاء ، وإلا فنحن نعلم أنه يوجد فى جميع الطبقات بعد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، أناس غلطون ، وأناس متهمون ، يقولون خلاف قول الجماعة غلطا أو زيفاً ، والتاريخ شاهد عدل على ما قلنا .

سامح الله الوزير العثمانى المغفور له خير الدين باشا الصدر الأعظم ، فإنه جر الولايات إلى بلاد آمنة مطمئنة من حيث المذاهب والنحل من غير أن يقصد ذلك ، حيث بعث بخطاب فارسى إلى صديق خان القنوجى يستحثه على الدعوة إلى مساعدة الدولة بمناسبة الحرب

الكبرى الواقعة بين روسيا والدولة العثمانية ، فقام القنوجى بذلك وألف رسالة سماها العبرة فى أحكام الغزوة والهجرة ، ثم لم يرض أن تسر الفرصة السانحة من غير أن ينتهزها ، فالتمس أن يسمح له فى طبع ما يشاء من الكتب فى مطبعة الجوائب فى الآستانة ، ومطبعة بولاق بمصر ، فسمحوا له بذلك مجاملة معه بدون تقدير للعواقب ، وبدون اشتراط شروط وقيود فبدأ ينشر كتبه ، وكتب هؤلاء الشذاذ هنا وهناك مع مراعاة مراحل الدعاية ، وكان العلماء فى غفوة عما يحاك حول مذاهب أهل السنة من تشغييات وتلبيسات ، حتى هان أمر المعتقد ، وأحكام الفقه على كثير من الناس بين المد والجزر بين أهواء شرقية شاذة غرقت ، وخيالات غريبة إلحادية شرقت بدون أن نرى من يقيم سياجا حول مذاهب أهل السنة لحراستها بالعلم ، بل نرى الاستسلام للفريقين هو السائد فى الجمهور بدون وازع يزعمهم والله عاقبة الأمر كله .

وماذا ينتظر من الغيرة فى المحافظة على أحكام الشرع من أناس يظهرون فى زى العلماء لكنهم لا يأتفون من أن يغشوا محافل لا ينتمون إليها بأى صلة لا من ناحية القضاء ، ولا من جهة الإفتاء ، وهم بهذا الإلتساب يفقدون آخر كيرة وإرادة عندهم ، حيث اتخذوا بطاقة من دونهم لا يألونهم خبالا ، فتبأ لعالم يكون سمعا يقبل كل صورة فى أيدي العابثين ، وينتمى إلى كل طائفة دينيين أو لا دينيين ، ولا يغار على دينه ولا على مسلكه فيعم بلاؤه ، حيث يفتح صدره لكل ما يوحى إليه خطأؤه ، ويجعل الشرع هيولى مثله ، فياويجه ما أضله . وهذه هى بدعة البدع ، وأين سائر البدع من هذه .

ومن جهلت نفسه قدره رأى غير منه مالا يرى

ألهنا الله سبحانه التوبة والافتابة .



الاجماع الذى يقول به الفقهاء

أما قول المؤلف (فى ص ١٠٠ : إن الاجماع الذى يدعيه الاصوليون ما هو إلا خيال ٠٠٠ وفى ص ٨٨ ولا استقرار رأى العلماء على قول مقبول فى معنى الاجماع - فى نفسه - وكيف يحتج به ومتى ؟) •

فكلام لا يصدر ممن يعقل ما يقول ، وإن دل هذا الكلام منه على شيء ، فإنما دل على أنه ما درس شيئاً من أصول الفقه ، ولو نحو مرآة الأصول أو التحرير على واحد من المبرزين فى العلم فضلاً عن كتاب البزدوى وشروحه ، ولا هو اطلع على بحر البدر الزركشى ، ولا شامل الاتقانى ، فضلاً عن تقويم الدبوسى ، وميزان السرقدى ، وفصول أبى بكر الرازى ، ولم يطلع أيضاً على فصول الباجى ، ولا محصول أبى بكر بن العربى ، بل ولا تنقيح القرافى ، ولا رسالة الشافعى ، وبرهان ابن الجوينى ، وقواطع ابن السمعانى ، ومستصنى الغزالى ، ولا على تهيد أبى الخطاب ، وروضة الموفق ومختصرها للطوفى ، ولا عماد القاضى عبد الجبار ، ومعتمد أبى الحسين البصرى ، بل اكتفى فى هذا العلم الخطير بتقليب صفحات كتب للشوكانى أو القنوجى شيخى التخطبات فى المسائل فى الدور الأخير ، ومثله يحيل على ما ارتآه هو فى الإجماع فى تعليقه على أحكام ابن حزم ، ولو كان هذا المؤلف الجريء تذوق شيئاً من كتب هذا العلم لعلم أن من يدوس تلك الكتب تحت رجله العرجاء ليس له إلا أن يخطب خبط عشواء •

ألم يعلم هذا المتقول أن حجية الإجماع مما اتفق عليه فقهاء الأمة جميعاً وعدوه ثالث الأدلة ، حتى إن الظاهرية على بعدهم من الفقه يعترفون بحجية إجماع الصحابة ولهذا لم يتمكن ابن حزم من إنكار وقوع الثلاث مجموعة ، بل تابع الجمهور فى ذلك ، بل قد أطلق كثير من العلماء ، القول بأن مخالف إجماع الأمة كافر ، حتى شرط للمفتى أن لا يفتى بقول يخالف أقوال جماعة العلماء المتقدمين ، ولهذا كان لأهل العلم عناية خاصة بشئ مصنف ابن أبى شيبه ، وإجماع ابن المنذر

ونحوهما من الكتب التي يتبين بها مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل
بين الصحابة والتابعين وتابعيهم رضي الله عنهم •

وقد دل الدليل على أن هذه الأمة محفوظة من الخطأ وأنهم عدول
شهداء على الناس • قال الشاعر :

هم وسط يرضى الأنام بقولهم إذا طرقت إحدى الليالي بمعضل
وأنهم خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر،
وأن من تابعهم تابع سبيل من آفاب ، ومن خالفهم سلك غير سبيل
المؤمنين ، وناهض عساء الدين •

ولا أدري من أين أتت هذه الفوضى في التفكير ، ومن أين تسربت
هذه السوم الفاتكة إلى أذهان بعض المتفقيين في هذا العصر ؟

كنت اجتمعت بمنزل العلامة شيخ الفقهاء في عصره الشيخ محمد
بخيت المطيعي المتوفى بعد العصر من يوم الجمعة ٢١ رجب سنة ١٣٥٤
عن ٨٣ سنة رحمه الله قبل وفاته بسدة يسيرة ، بواحد من العلماء
فأخذنا نتحدث - والأستاذ الكبير لم ينزل بعد - إلى أن أبخر الكلام
معه إلى الطلاق الثلاث بلفظ واحد ، فأخذت أسرد ما صح عن الصحابة
في ذلك مع بيان أنه لم يثبت عن أحد منهم مخالفة لما صح عنهم فأورد
هذا العالم على حديث طاوس فشرعت أذكر علله المعروفة ، فقال ، هذا
تسك في المسألة بالإجماع وفي الإجماع كلام من جهة حجته ،
وإمكانه ، ووقوعه وإمكان العلم به ، وإمكان نقله ، فقلت يوجد من
يقول هذا حرفا بحرف ، ولكن أود أن أعرف رأي محدثي في الإجماع
حتى أتمكن من الكلام معه ، فمجموع وتغير وقال أمامنا كتاب الله وهو
يغنيانا عما سواه ، فأخذ يتلو قوله تعالى : (الطلاق مرتان) قلت
سبحان الله كيف تحاول الاستدلال بهذه الآية على دعواك ، وبها يستدل
البخاري على صحة الجمع بين الثلاث ، حيث يعتبر لفظ (مرتان) بمعنى
(اثنتين) كما في قوله تعالى (وثبتها أجرها مرتين) وكذا ابن حزم وكثير

من شراح البخارى كالكرامانى ونحوه ممن لهم اتساع فى العربية ، فإذا سح الجمع بين الاثنتين صح الجمع بين الثلاث حيث لا فارق بينهما . وأنت تتخذها دليلا على ضد ما اتخذوه حجة عليه فيا ترى هل يقل هؤلاء فى الذوق العربى من صاحبى فتغير وقال هذه الآية تفيد أن كل طلاق معتبر فى الشرع هو ما يكون إيقاعه مرة بعد أخرى ، فقلت لعلك حملت اللام على الاستغراق وقدرت ما شئت لتتمكن من حصر الطلاق المعتبر ، فى ذلك كما فعل الشوكانى لكن ما قولك فى طلبة واحدة ليس بعدها طاقة ؟ أما تعتبر فى الشرع طلبة ينحل بها عقد النكاح إذا انقضت العدة فأين الحصر مع هذا ، فاضطرب فقلت إذا فرضنا حمل (مرتان) على المعنى الثانى فالآية إنما تدل على إيقاع الطلاق مرة بعد أخرى من غير أن يكون هناك ما يدل على التقييد بالأطهار فيقع الثلاث بسجرد التكرار سواء كان الإيقاع فى طهر أو حيض وهذا ليس بقصود لكم ولا مرضى عندكم ، وإذا أخذت تستدل بآثار الصحابة عاد البحث إلى أوله من غير أن تستغنى عما سوى الكتاب .

وفى أثناء هذا الكلام حضر الأستاذ الكبير ، فقطعنا الكلام عند هذا الحد مخافة أن يشارك البحث فيتعب ، لأنه قلما يرضى ألا يشارك أمثال هذا البحث إذا استمرت وهو حاضر .

ثم طال تفكيرى فى هذا التجزؤ على مخالفة الجماعة مع تخطيط ملموس فى المسائل ممن يدعون الالتئام إلى الفقه ، فعلمت أن علة العلل ، أن أمثال هؤلاء المتفقهين كانوا يحاولون تكوين أنفسهم بأنفسهم ، يحضرون فى أى درس شاءوا ويهجرون أى كتاب أرادوا - قبل النظام فى الأزهر - وأنهم ينخرم عليهم المقرر فى العلوم - بعد النظام - فيحصل بقدر هذا وذاك خرم فى تفكيرهم وتعقلهم ، فلا عجب إذا حدثت فى تفكير هؤلاء ، فوضى واضطراب واختلال عند أول صدمة تصدمهم من مطالعة كتب يصدرها الناشرون لدعاية خاصة غير مكشوفة بادىء بدء ، فيكون هؤلاء أول ضحية لتلك الدعايلت الصادرة لتفريق كلمة المسلمين باسم العلم ، حيث لا يوجد عندهم وازع يزعمهم من التورط

فيما ليس لهم به علم ، ولا عدة تحميمهم من مسايرة الجهل ، بل يعدون أنفسهم علماء بمجرد أن حذقوا لغة أمهاتهم بدون أن يتم تكوينهم العلى تحت حراسة نظام دقيق في التفقيه ، مع أن الواجب على من يعد نفسه من صنف العلماء أن يربأ بنفسه أن يظهر بسظهر الهمج الرعاع أتباع كل ناعق ، كما يقول على كرم الله وجهه ، فعار على من يدعى العلم أن يكون بهذه الحالة المنكرة .

فمن يجترى على أن يقول هذا في إجماع الأصوليين ، يحتاج قبل كل شيء إلى التفقه ، بأن يدرس بعض كتب الأصول والفروع على بعض المبرزين ، قبل أن يخوض في مثل هذه الأبحاث ، حتى يتمكن من فهم ما فى فصول أبى بكر الرازى ونحوه من دقائق هذا العلم ، ويتكلم إذا تكلم عن فهم .

تراه يثنى على كلام ابن رشد الفيلسوف فى الاجماع لكنه لا يوافق على قوله (بخلاف ما عرض فى العمليات فإن الناس كلهم يرون إفشاءها لجميع الناس على السواء ويكفى فى حصول الاجماع فيها أن تنتشر المسألة فلا ينقل إلينا فيها خلاف فإن هذا كاف فى حصول الاجماع فى العمليات بخلاف الأمر فى العمليات) بل ينبذه بهذا من غير أن يذكر أى دليل على دحض هذا الكلام المتين ، وابن رشد الحفيد وإن لم يكن من العلم بالآثار بحيث يتحاكم إليه فى مسائل الفقه وأدلتها كما فعل مؤلف الرسالة فى « ص ٨٤ » حتى إنه كثيراً ما يغلط فى « بداية المجتهد » فى عزو المسائل إلى إمامه فضلاً عن سائر الأئمة لكن كلامه فى الاجماع قوى جداً مرافق لتحقيق أهل الشأن .

وأما قول محمد بن إبراهيم الوزير اليماني فبعيد عما يفقهه الفقهاء وهو لين الملس فى كتبه بالنسبة إلى أمثال المقبلى ومحمد بن اسعيل الأمير والشوكانى من أذياه الهدامين لكن مع هذا اللين تحمل كتبه سباً ناقعاً وهو أول من شوش فقه العترة ببلاد اليمن وكلامه يرمى إلى اسقاط الاجماع من الحجية وإن لم يصرح بتصريح الشوكانى فى جزء الطلاق الثلاث حيث قال (إن الحق عدم حجية الاجماع بل عدم

وقوعه بل عدم إمكانه بل عدم إمكان العلم به وعدم إمكان نقله (فمن لا يعترف بعدد محدود في نكاح النساء على خلاف الكتاب والسنة كما فعله في كتابه « وبل الغمام » على خلاف ما في نيل الأوطار - وفنده عبد الحى في « تذكرة الراشد » في « ص ٤٧٩ » كما يجب - يقول ما يشاء في إجماع المسلمين ، ومن تابعه ونبد الأئمة المتبوعين وعلومهم وراء ظهره فهو أسوء منه حالا وأضل سبيلا .

ولا يسعنى هذا المظهر من هؤلاء من أن أشير إلى بعض فوائد تتعلق بالاجماع فلعل ذلك تدعو القراء إلى الاستزادة من ينابيع الصافية .

فاذا ذكر أهل العلم الاجماع فانما يريدون به إجماع من بلغ رتبة الاجتهاد من بين العلماء باعترافهم مع ورع يحجزه من محارم الله ليتمكن بقاءه بين الشهداء على الناس فمن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد باعتراف العلماء فهو خارج من أن يعتقد بكلامه في الاجماع ولو كان من الصالحين الورعين ، وكذلك من ثبت فسقه أو خروجه على معتقد أهل السنة لا يتصور أن يعتقد بكلامه في الاجماع لسقوطه من مرتبة الشهداء على الناس . على أن المبتدع كالخوارج وغيرهم لا يعتدون بروايات ثقات أهل السنة في جميع الطبقات فكيف يتصور أن يوجد فيهم من العلم بالأثار ما يؤهلهم لدرجة الاجتهاد .

ثم أقل ما يجب على المجتهد المستجمع لشروط الاجتهاد باعتراف العلماء ، أن يدلى بحجته ويصارع الجمهور بما يراه حقا تعليما وتدوينا إذا رأى أهل العلم على خطأ في مسألة من المسائل حسب ما يراه هو . لا أن ينقع في داره أو ينزوى في رأس جبل بعيد عن أمصار المسلمين ساكتا عن إباحة الحق ، والساكت عن الحق شيطان أخرس . ناكثا عهد الله وميثاقه ومن نكث فإنما ينكث على نفسه فبمجرد ذلك يلتحق بالفاسقين الساقطين عن مرتبة قبول الشهادة فضلا عن مرتبة الاجتهاد .

ومن المحال في جاري العادة بين هذه الأمة نظراً إلى نشاط علماء المسلمين في جميع الطبقات لتدوين أحوال من له شأن في العلم . وتسابقهم في كتابة العلوم وتسجيلها وإفشاء ما يلزم الجمهور علمه في أمر دينهم ودنياهم امتثالاً منهم لأمر تبليغ الشاهد للغائب ووفاء بميثاق تبين الحق ، ألا تكون جماعة العلماء في كل عصر يعلمون من هم مجتهدو ذلك العصر الحائزون لتلك المرتبة العالية ، القائمون بواجبهم .

فاذا ذاع رأى رأى رآه جمهور الفقهاء في أى قرن من القرون من غير أن يعلم أهل الشأن ، مخالفة أحد من الفقهاء لهذا الرأي فالعقل لا يشك في أن هذا الرأي مجمع عليه . وهو الذى يعول عليه المحققون من أئمة الأصول . وهذا مما لا يمكن أن تجرى حوله الثروة بأن في الاجماع كلاماً من جهة حجته : وإمكانه ، ووقوعه وإمكان العلم به ، وإمكان نقله كما لا يخفى .

وليس معنى الإجماع أن يدون في كل مسألة مجلدات تحتوى على أسماء مائة ألف صحابي ، مات عنهم النبي صلى الله عليه وسلم بالرواية عن كل واحد منهم فيها ، بل يكفي في الاجماع على حكم صحة الرواية فيه عن جمع من المجتهدين من الصحابة ، وهم نحو عشرين صحابياً فقط في التحقيق ، بدون أن تصح مخالفة أحد منهم لذلك الحكم ، بل قد لا تضر مخالفة واحد أو اثنين منهم في مواضع فصلها أئمة هذا الشأن في محله . وهكذا في عهد التابعين وتابعيهم .

ومن أحسن من أوضح هذا البحث بحيث لا يدع وجهه شك لتشكك ذلك الامام الكبير أبو بكر الرازي الجصاص في كتابه — (الفصول في الأصول) وخص فيه البحث الاجماع نحو عشرين ورقة من القطع الكبير وهو كتاب لا يستغنى عنه من يرغب في العلم للعلم . وكذا العلامة الاتقاني في الشامل شرح أصول البزدوى وهو في نحو عشرة مجلدات يذكر فيه نصوص الأقدمين بحروفها ثم يناقشهم فيما تجب المناقشة فيه مناقشة من له غوص ، فنحو ستة مجلدات من

وأخـر هـذا الكـتاب مـوجود بـدار الكـتب المـصرية ، والمـجلدات الأوائـل مـنه فـي مـكتبة جـار الله ولى الدين بـاسـطنبول ، ولا أعـلم فـي الأـصول ما يقـاربه فـي البـسط مـع الـافادة ، والبـحر المـحيط للبـدر الزركـشى عـلى تـأخـره يـكاد يـكون مـجموعـة نقـول فقـط بالنـظر إلـى الشـامل .

ومن الـاجمـاع ما يـشـترك فـيه العـامة مـع الـخاصة لـعموم بلـواهم كـاجمـاعهم عـلى أن الفـجر ركـعتان والظـهر أربع ركـعات والمـغرب ثلاث ركـعات . ومنه ما يـنفرد بـه الـخاصة وهم المـجتهدون كـاجمـاعهم عـلى الحق الواجب فـي الزـروع ، والشـار ، وتـحريم الجـمع بـين العـمة وبنت الأخ فلا تنـزل مـرتبة هـذا الـاجمـاع عـن ذاك لأن المـجتهدين لا يـزدادون حـجة إلـى حـجـجهم بانـضمام العوام إلـيهم فـمن ادعى أن مـن الـاجمـاع ما هـو قـطـعى يـستغنى عـنه بالكـتاب المتواتر والسـنة المتواترة ، وما دونه يـتسـكع فـي الظن فقـد حـاول رد حـجة الـاجمـاع واتـبع غير سـبيل المـؤمنين ، وشرح ذلك فـي الكـتب المـبسـوطة ولا يـتحـمل هـذا المـوضع لـلافاضة فـيه . وماذا عـلى الـاجمـاع مـن كـون بـعض أنـواعه ظـنـيا ؟ وجـحد ما هـو يقـينى مـنه كـفر ، وانكار ما جـرى مـجرى الخـبر المشـهور مـنه ضلال ، وابتـداع ، وجـاحـد ما دونه ذلك كـجـاحـد ما صـح مـن أخـبار الآحاد عـلى حد سـواء .

والدليل الظنى ما يـحتـج بـه فـي الأحكام العـملية عـند جـمهور الفقهاء لأدلة قامت عـلى ذلك ، وإن أدى قـول بـعض الأئمة بـتـجـويـز الزيادة عـلى الكـتاب بخـبر الآحاد بـطائفة الظاهـرية إلـى القـول بأن خـبر الآحاد يـفـيد العلم مـطلقا وبأنه لا حـجة فـي الظن أصلا ، كما أن قـوله فـي الـاجمـاع السـكـوتى بأن السـاكت لا يـنسب إلـيه قـول — مـع أن الشرع يـنسب إلـيه القـول فـي كـثير مـن المـواضع كـالبكر ، والمأموم ، والسـكـوت ، فـي مـعرض البـيان ونحوها — أدى بـهم إلـى التـوسـع فـي نفى الـاحتـجاج بالـاجمـاع ، وكـذلك قـوله فـي قـول الصـحابى والحديث المرسل شـجـعهم عـلى الـاعراض عـن أقـوال الصـحابة — فـي غير الـاجمـاع — وعن الأحاديث المرسلة بالمرة فـقـاهـم شـطر الشرع . ثم ما أورده عـلى الاستـحسان جـر أهم أيضاً عـلى الإعراض مـن القياس باعـتبار أن ما أورده عـلى الاستـحسان إن كان وارداً

عليه فهو وارد على القياس أيضاً على حد سواء كما قال ابن جابر .
حد قدماء الشافعية حينما سئل عن سبب انتقاله إلى مذهب
الظاهرية . ولكن أين ملحق الإمام الشافعي رضي الله عنه من مزاعم
هؤلاء .

ولما شاهد نبهاء الشافعية اتخاذ هؤلاء مذهب الشافعية قنطرة إلى
ضلالهم ساءهم ذلك جداً . وصاروا من أشد العلماء رداً عليهم .
(وينكشف كثير من الحقائق بالمقارنة بين أصول المذاهب . وأما المقارنة
بين الفروع فقط فقليلة الجدوى في التفقه والتفقيه ، لأن كلا منها مطر-
التفريع على أصوله ، ووزن هذا بمقيار ذاك إحصار في الميزان) .

وزد على ذلك تشكيك إبراهيم بن سيار النظام في الإجماع والقياس
فإنه أول من قام بنفيهما . وسرعان ما تابعه حشوية الرواة ، والداودية ،
والحزمية ، وطوائف من الشيعة والخوارج في نفى الاحتجاج بهما .
فهؤلاء وأذنابهم من نفاة الإجماع والقياس ، إنما تراهم يرددون مدى
القرون في نفيهما كلام النظام فحسب المدون في كتب الأقدمين .

وباليتهم حينما حاولوا أن يتابعوا أحد المعتزلة تابعوا من لا يتهم
منهم في دينه لكن الطير على أشكالها تقع . وقد ذهب جماعة من
العلماء إلى أن النظام كان في الباطن على مذهب البراهمة الذين ينكرون
النبوة ، وأنه لم يظهر ذلك خوفاً من السيف فكفره معظم العلماء بل
كفره جماعة من المعتزلة : كأبي الهذيل ، والاسكافي ، وجعفر بن حرب ،
وصنف كل منهم كتاباً في تكفيره . وكان مع ذلك فاسقاً مدمناً على
الخمر . قال ابن أبي الدم ، في الملل والنحل : كان في حداثة سنه
يصحب الثنوية ، وفي كهولته يصحب ملاحدة الفلاسفة ، كما في عيون
التواريخ ، وهذا هو إمام نفاة الإجماع والقياس . نسأل الله السلامة .
فمن أصابه بعض شظايا من تشكيكهم في الإجماع ، والقياس ، فليراجع
أصول الجصاص إن كان له حظ من النظر أو إلى الفقيه والمتفقه للخطيب
إن كان ميله إلى الرواية فقط ففيهما ما يشفي غلته .

وأما القول الشاذ إزاء القول المجمع عليه فكالقراءة الشاذة في جنب القرآن المتواتر ، بل هو أنزل من القراءة الشاذة ، فإن القراءة الشاذة قد تعلم بها صحة التأويل في الكتاب بخلاف القول الشاذ فإنه لا يصلح لغير الهجر .

ولعل هذا المقدار من البيان يكفي للفت النظر إلى مبلغ خطورة ما زعمه المتمجد من أن ما يدعيه الأصوليون في الإجماع خيال .

الطلاق والرجعة يصحان بدون إشهاد

أما اقتراح المؤلف اشتراط الاشهاد على الطلاق والرجعة في صحتها جميعاً لقوله تعالى (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم) استناداً على ما روى في تفسير هذه الآية عن ابن عباس وعطاء والسدي بأنه الإشهاد على الطلاق والرجعة ، فقول محدث يغضب جماعة السنة من غير أن يرضى جميع الامامية ، ولا شك أن آية الإشهاد ذكرت بعد الأمر بالتخير بين الإمساك والمفارقة ، فسبيل الأمر بالإشهاد كسبيل الأمر بالإمساك والمفارقة ولو كان الأمر للموجب لذكر الإشهاد قبل قوله تعالى : (وتلك حدود الله ...) على أنه لا يوجد رأى أسخف من جعل الاشهاد شرطاً في صحة الطلاق على تقدير القول ببطلان الطلاق في حالة الحيض لأن الشهود لا يمكنهم أن يشهدوا بأن الطلاق وقع في حالة الطهر من حيث أنه لا يعرف إلا من جهة المرأة وأما إذا اكتفى في الشهادة على ايقاع الطلاق فقول المرأة (إن الطلاق كان في الحيض) يهدر قول المطلق وشهادة الشهود جميعاً فيعيد الرجل الطلاق الى أن تعترف المرأة بأن الطلاق وقع في الطهر ، فيطول أمد النفقة على الرجل وهو مصمم على الطلاق وفي ذلك عدوان وأى عدوان ، وإذا عاشرها وهو يعلم أنه كان طلقها في ثلاثة أطهار ، عاشرها معاشرة غير شرعية لا يثبت معها نسب ولا إرث في نفس الأمر ، وقبول قول المرأة فيما لا يعرف إلا من جهتها مقصور

على ما يخصها فتعدية ذلك للآخرين تعدد ياباه الشرع ، وجعل القول للرجل فيما لا يعرف إلا من جهة المرأة تفقه ظريف في صدد التخلص من تلك الشناعة وأين موضع استنباط ذلك من الكتاب والسنة ؟ يا من لا يزداد إلا تمسكا بهما في زعمه كلما ازداد بعدا عنهما في الحقيقة !

فالإمساك هو الرجعة ، والمفارقة تركها وشأنها حتى تنقضى عدتها لا الطلاق نفسه حتى يلاحظ الأشهاد عليه ولم يذكر الإشهاد إلا عند ذكر الإمساك والمفارقة فبالنظر الى أن الرجعة إليها . وتركها وشأنها حتى تنقضى عدتها ، حقان متمحضان للزوج فقط لا يشترط في صحتهما الإشهاد كما لا يشترط الإشهاد في صحة الطلاق بل لو كان المراد الإشهاد على الطلاق مباشرة لذكر الإشهاد عقب (فطافوهن) قبل المضي فيما يترتب على الطلاق من إحصاء العدة وإقامة المطلقة في البيت إلى آخر ما ذكر فيكون حمل الآية على الإشهاد على الطلاق إجحاما لشيء في غير محله ، وهذا مما تأباه بلاغة القرآن .

وما يروى عن هؤلاء في تفسير الآية ليس فيه ما يدل على الاشتراط مع ما في أسانيده من الكلام كما أنه ليس في الآية ما يدل إلى الاشتراط بإحدى الدلالات المعتمدة عند أهل الاستنباط ، ومجرد ذكر آية الإمساك والمفارقة - لا الطلاق - بعيد عن الدلالة على اشتراط الإشهاد في شيء منهما ، بل فيها إرشاد الى طريق إثبات الحجة فيما يمكن أن يكون عرضة للانكار من تلك الأمور ، بل الذي يظهر لمن تبصر في الآية ولا حظ سباقها وسياقها أنها تشير إلى الإشهاد على أداء ما على الزوج من حق مطلقته عند انتهاء العدة لأن المفارقة بمعروف هي أداء حقها قبله عند اقتضاء العدة ويكون الإشهاد على هذا بمنزلة الإشهاد على الطلاق لأن هذا مترتب على ذاك وهو ظاهر ويكون الأمر بالإشهاد لمجرد التمكن من إثبات أنه أدى ما عليه ولا دخل له في صحة الطلاق أصلا .

فتبين مما ذكرناه أن القول بالاشتراط رأى محض من غير كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا قياس ، وليس أحد يقول في الوصية في

السفر أو المداينة أو المبايعة أو رد الأموال إلى اليتامى ، أنها تبطل إذا أهمل الإشهاد فيها بتصادق أهل الشأن فيها مع قيام نصوص الإشهاد فيها ، بل عد الأمر بالإشهاد عليها لمجرد الإرشاد إلى طريق إقامة الحجة عند التجاحد .

ولم يرد في القرآن ذكر لاشتراط الإشهاد في النكاح مع خطورة أمره ، فكيف يعد الطلاق والرجعة أخطر منه !! وإنما جرى أكثر الأئمة على الإشهاد في النكاح لورود الاشتراط في السنة .

أما الطلاق فلم يشترط أحد منهم الإشهاد ، وإن روى اشتراط الإشهاد في صحة الرجعة عن بعضهم ، على أنه قلما يتصور التجاحد في الرجعة . قال أبو بكر الرازي الجصاص : ولا نعلم بين أهل العلم خلافا في صحة وقوع الرجعة بغير شهود إلا شيئا يروى عن عطاء ، فإن سفيان روى عن ابن جريح عن عطاء أنه قال : (الطلاق، والنكاح، والرجعة بالبينة) وهذا محمول على أنه مأمور بالإشهاد على ذلك احتياطا ، وحذرا من التجاحد ، لا على أن الرجعة لا تصح بغير شهود ألا ترى أنه ذكر الطلاق معها ، ولا يشك أحد في وقوع الطلاق بغير بينة ، وقد روى شعبة عن مطر الوراق عن عطاء ، والحكم أنهما قالا : إذا غشيها في العدة فغشيانه رجعة أه . وقد دل قوله تعالى (فإمسك بمعروف) على أن الجماع رجعة وهو ظاهر من الإمساك ، فكيف يمكن الإشهاد على الغشيان لو لم يرد عطاء ما ذكره الجصاص . وأما ما يروى عن بعضهم من الإشهاد على المراجعة ، فإنما هو إشهاد على الإقرار بالمراجعة لا على المراجعة نفسها كما يظهر بالتأمل .

فإذا قرر من غير حجة عدم الاعتداد بالطلاق الذي لم يقع الإشهاد عليه عند القاضي أو نائبه أو الشهود ، فهناك اختلاط أنساب ، وقضاء على جميع أنواع الطلاق السابق ذكرها من سني وبدعي ومجموع ومفرق ، نسأل الله السلامة .



دعوى بطلان الرجعة عند قصد المضارة

وأما اقتراح مؤلف الرسالة : الحكم ببطلان الرجعة إذا كانت للمضارة فقول بما لم يقله أحد من الأئمة المتبوعين لا من الصحابة ، ولا من التابعين ، ولا من تابعيهم ، على أنه من أين يهتدى الحاكم الى أن من راجع أراد بمراجعته المضارة حتى يحكم على مراجعته بالبطلان إلا إذا كان يشق قلبه أو يستند في حكمه على الخطرات والوساوس .

والكتاب ينطق بصحة المراجعة مع قصد المضارة ، حيث يقول : (ولا تمسكوهن ضراراً تعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه) ولو لم تصح المراجعة مع قصد الاعتداء لما كان متصوراً أن يكون الزوج ظالماً لنفسه بهذا العمل الذي لم يترتب عليه أثر . ومؤلف الرسالة كثيراً ما يلهج في رسالته ، بأن الطلاق قد جعل بيد الرجل ، مع أن حكم التعاقد ، يستلزم أن يكون إنهاء العقد بيديهما جميعاً ، وهو يحاول أن يبنى على ذلك قصوراً وعلائى أو يمهّد السبيل لما يدور في خلدّه أن يقتصره ، وقد سبق منا في صدر الكتاب هد هذا الأساس الواهن ، وتخيب آمال بناء شيء عليه . ولم أنشط لتعقب باقى سفاصفه لقلّة خطرّها ، وظهور سقوطها .



كلمة ختام

وآخر ما ألفت إليه النظر عند اختتام هذه الأبحاث ، أن التجديد في أحكام النكاح والطلاق وسائر أحكام الشرع بين حين وآخر أمر ميسور جداً لمن توفرت عنده ثلاثة شروط وهي انسحاب واعظ الله من القلب ، والجهل بمدارك الأئمة وبأدلتهم في أحكام الشرع ، ومناطحة السحاب غطوسة وإعجاباً بالنفس . لكن هذا التجديد ليس مما يرقى الأمة الى مستوى الأمم الراقية الرشيدة ، ولا هو مما يجعل للأمة طيارات ، ولا سيارات ، ولا أساطيل ، ولا غواصات ، ولا متاجر ولا دور صناعات . وإنما التجديد النافع في إلقاء الأمة هو السباق مع الأمم الرشيدة في اكتشاف أسرار هذا الكون ، وتعرف القوى الكامنة التي أودعها الله سبحانه في المعادن ، والنباتات ، والحيوانات وغيرها ، ومعرفة طرق استخدامها في إعلاء كلمة الله ، وفي مصالح الأمة ، والذود عن كيانها وما إلى ذلك ، ومثل هذا التجديد لا يعارضه أحد أصلاً . وأما التجديد في أحكام الطلاق ونحوها فليس كذلك ، فيجب أن يترك شرع الله مراعى الجانب مرعى الحدود، بعيداً عن التلبس بهوى . ووصيتى إلى جميع المسلمين في أقطار الأرض إذا أريد تنفيذ أحكام بينهم على خلاف ما شرعه الله أن يبقوا متمسكين بشرع الله سبحانه في خاصة أنفسهم بدون أن يتحاكموا الى الطاغوت وإن أفتاهم المفتون (لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) .

وهنا انتهى ما قصدت تدوينه في هذه الأوراق ، مما يتعلق بأحكام الطلاق أسأل الله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وينفع به المسلمين ، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب . وصلى الله على سيدنا ومنقذنا محمد سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

قد فرغ القلم من تسطير ما رقم ضحوة يوم الخميس
العشرين من شهر ربيع الثانى من سنة ١٣٥٥ هـ
مؤلفه الفقير إليه سبحانه وتعالى محمد زاهد بن الشيخ
حسن بن على الكوثرى عفى عنهم وعن سائر المسلمين .

كلمة في الافتاء (١)

ذكر للامام سفيان بن سعيد الثوري رضى الله عنه كثرة المحدثين في عصره فقال : إذا كثر الملاحون غرقت السفينة ، وقل أنت كذلك عن كثرة المفتين في هذه الأيام •

والصحابه رضى الله عنهم الذين شاهدوا التنزيل وتلقوا علم الدين من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ، كانوا يتهيون الافتاء ويحيل بعضهم على بعض الإجابة عن مسألة يسأل هو عنها خوفا من الزل وفي صحيح مسلم من حديث أبي المنهال أنه سأل زيد بن أرقم عن الصرف فقال سل البراء بن عازب فسأل البراء فقال سل زيدا «الحديث» وأخرج أبو محمد الراهزمي صاحب المحدث الفاصل عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى أنه قال : لقد أدركت في هذا المسجد مائة وعشرين من الأنصار ما منهم أحد يحدث إلا ود أن أخاه كفاه الحديث ، ولا يسأل عن فنيا إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا ، وأخرج أيضا عن الشعبي انه سئل كيف كنتم تصنعون إذا سئلتكم ؟ قال : على الخبير سقطت • كان إذا سئل الرجل قال لصاحبه أفتمهم فلا يزال حتى يرجع الى الأول وقال أحد كبار الأئمة : لولا الفرق من الله من ضياع العلم لما أفقت أحد ، يكون له الهناء وعلى الوزر •

ولولا خوف السلف من إثم كنم العلم لما كانوا يتصدون للافتاء بالمرّة ، وفي هذا الصدد روايات كثيرة عن رجال الصدر الأول تدل على مبلغ احترازهم من تبعة الافتاء ، ولكن نرى الناس اليوم على خلاف ذلك يتزاحمون على الفتيا ويتسابقون في حمل التبعة فما من مجلة أو صحيفة في البلد إلا وفيها فتاوى عن مسائل ، وكذلك ليس لطائفة اللامذهبية مجلس وعظ وتذكير إلا وفيه افتئات على الفتوى في النوحيد والفقبة حتى إن الكاتب البسيط لا يرى بأسا في أن يفتي الناس

(١) سبق نشرها في العدد ٢٦ سنة ١٣٥٥ من مجلة الاسلام •

في أعوص المسائل وأكثرها تشعباً ، وكفى أن تكون عنده فتاوى فرج الله الكردستاني أو الشيخ الحرائي ، فينقل منها صفحاتين من بحث تعليق الطلاق مثلاً ويذيع ما فيها في الصحف والمجلات بدون أن يشعر بحاجة إلى التأكد من مبلغ أمانة الطابع ، ومن عدم تصرفه في نصوص الكتاب زيادة ونقصاً أو تصحيحاً على زعمه أو تصحيحاً أو متابعة للهوى ، ولا إلى التحقق من درجة مطابقة ما في الكتاب للواقع ، وصدق مؤلفه وبعده عن الزيف والزلل فيما شذبه عن الجماعة •

وتلك أمور قد يغلط في تحقيقها كبار أهل العلم فضلاً عن صغار أرباب القلم على اختلاف الفتيا من تلك المصادر المختلفة في مسألة واحدة باسم الشرع تصحيحاً وإبطالاً وتحليلاً وتحريماً يؤدي إلى تفرقة كلمة الشعب المتحد الآمن مطمئن بل إلى تهاونهم بأمر الشرع إلى أن تزول من قلوب الأمة مهابة الافتاء وجلال الشرع وحرمة العلماء حتى إذا شاهد المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها استمرار هذه الفوضى ربما يزول من صدورهم ما كانوا يحمأونه بين جوانبهم نحو علماء مصر من الإجلال والإكبار والثقة والاعتماد • ويعز علينا أن نسمع هنا وهناك من أناس في حق أهل العلم : هؤلاء لا نسمع لهم ركزاً إلا عند قبض المرتب ، أو مسابقة كل من هب ودب ، ولا في توحيد كلمة المسلمين والحيولة دون تفرقهم شيعاً وطوائف يتناحرون ويتنابدون بدل أن يكونوا إخواناً متعاضدين متناصرين متحابين •

والله يعلم ماذا فقدت مصر من سمعتها العلمية في الخارج منذ مات شيخ فقهاء عصره الشيخ محمد بخيت رحمه الله وكان مرجع القضاة والعلماء في أقطار الأرض في حل مشكلاتهم فأى قاض أو فقيه إذا راجعه في مشكلة كان يجد الجواب بما يحل مشكلته على مذهبه حاضراً وأصلاً إليه فيمضى القاضى القضاء ، ويعمل المستفتى بالفتيا ، لأنه كان إذا نقض أوجع ، وإذا أبرم أقنع ، لسعة دائرة بحثه في فقه المذاهب وطول ممارسته للمدراسة والقضاء والافتاء ، ومقدار ذلك العالم العالمى كان عندهم عظيماً •

وإني أعرف من أفاضل القضاة من كان يراجعه فيما يستشكله من المسائل مع كونه ممن له غوص في الفقه ليتأكد مما فهمه من كتب الفقه ، فيجد الجواب عن مسألته يصل إليه في مدة يسيرة ، وبعد وفاته رحمه الله راجع ذلك القاضي ، مصر على ما تعود في عهد الشيخ بخيت رحمه الله ، فانتظر شهراً وشهرين وثلاثة أشهر إلى ستة أشهر بدون أن يصل إليه جواب عن مسألته ، وكان يرجي القضية إلى ورود الجواب إليه في قطر سوى قطر مصر ، أهكذا يحافظ على زعامة العالم الإسلامي !!؟

بل رأينا إفتاء صادراً من مصدر حقه أن يكون ملماً بوجوه الاختلاف في المسألة وبأدلة الجمهور فيها وبوجه سقوط تشغيب من شذ فيها ، ينسب في ذلك الإفتاء ، القول بخلاف ما عليه الجمهور إلى كثير من الصحابة والتابعين وفقهاء السلف اغتراراً بالفتاوى المذكورة ، وتساهلاً في النقل ، مع أن ذلك القول لا يثبت عن صحابي واحد ولا تابعي واحد ولا فقيه واحد من فقهاء السلف ، فضلاً عن أن يثبت عن جمع منهم ، بل المسألة إجماعية سلفاً وخلفاً ، وجميع ما في الأمر أن ابن حزم حول في القرن الخامس قضاء على كرم الله وجهه بسبب الإكراه والاضطهاد إلى صورة الحنث بدون إكراه بقلة ورع ، كما عمل مثل ذلك فيما يرويه عن طاوس خيانة في النقل ، وكما حرف الكلم عن مواضعه في قضاء شريح مع أن نص الرواية (فام يره حدثاً) يدل على أنه كان يحكم بالوقوع لوعده ما فعله المعلق حدثاً .

ففتيا ابن عمر ، وقضاء على وهو يقول (اضطهدتموه) وقول ابن مسعود ، وعمل أبي ذر ، وعمل الزبير رضي الله عنهم من غير أن يسح عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، والإجماع المنقول عن فقهاء التابعين وتابعيهم بالنظر إلى فتاويهم المدونة في مصنف عبد الرزاق ، ومصنف وكيع ، ومصنف ابن أبي شيبة ، وسنن سعيد بن منصور ، وسنن البيهقي ، وتمهيد ابن عبد البر واستذكاره وغيرها ، كل ذلك يتضى على تقولات الشاذ من الظاهرية وأذناهم في المسألة ، ولا ينبغي لعالم أن يتكلم في مثل هذه المسألة بدون إطلاع على أمثال تلك

الكتب • (ومصنف ابن أبي شيبة فى ثمانية مجلدات بمكتبة مراد ملا بالآستانة ، وبها أيضاً مصنف عبد الرزاق • ، وأما التمهيد فثمانية مجلدات منه فى مكتبة كوبريلى بالآستانة أيضاً ، وبها تتم نسخة دار الكتب المصرية) •

وقد فضح أبو الحسن التقي السبكي فى الدرّة المضية خيانة صاحب الفتاوى المذكورة فى نقوله من تلك الكتب ، وفى مطالعة الدرّة المضية فوائد ومنتعة •

ومصدر أقوال الصحابة والتابعين إنما هو أمثال تلك الكتب فمن عزا شيئاً إلى الصحابة والتابعين بدون أن يطلع على تلك الكتب يضع نفسه فى موقف الخجل عند أهل العلم والسقوط من نظرهم ، وما يجر ذلك من الويلات ظاهر مكشوف •

فإذا تحداه أحد من أهل العلم ، وقال : إنما السؤال عن الحكم الشرعى فى المسألة على ما يراه الأئمة المجتهدون المعترف بإمامتهم عند الأئمة لا عن القانون رقم كذا ، ولا النظام تاريخ كذا ، وإن كان من الضرورى ذكر الصحابة والتابعين فى المسألة فأثبت عن صحابى واحد أو تابعى واحد رواية صحيحة صريحة توافق رأى الشاذ ، من أحد كتب السنة ، وقد أعفأك الله عن إثبات الرواية عن جمع من الأصحاب أو التابعين أو الفقهاء من بعدهم حتى تعذر بعض عذر عند الناس — لا عند الله — فى تأييد ما يخالف الإجماع المنقول فى كتاب ابن المنذر وغيره ، فياترى ماذا يكون جوابه سوى أن يعترف بالحق ويرجع عن فتياه ، أو يغالط فيزداد سقوطاً أو ماذا كان يصنع ؟

وأما المستفتى فلا يخلو من أن يكون من أتباع أحد الأئمة المتبوعين عند أهل السنة أو من فريق اللامذهبية ، فإن أتباع الأئمة المتبوعين ، فإن كان مالكيًا ، أو شافعيًا ، مثلاً فإنما يفتى بالقول المقتضى به فى مذهبه قولاً واحداً ، بدون ذكر اختلاف • لأن من المعلوم أن بيان الخلاف فى جواب المستفتى لا يفيد سوى الحيرة ، مع أن الإفتاء لأجل التخليص

من الحيرة ، لا لأجل الايقاع فى زيادة الحيرة ، كما نص على ذلك علماء المذاهب فى كتب رسم المفتى وأدب القضاء ، فلا يجوز للمفتى أن يقول له : فيه قولان عن الشافعى ، وفيه قول قديم وقول حديث ، أو فيه ست روايات عن مالك بطريق ابن القاسم ، وأشهب ، وابن الماجشون ، والليثى . وعبد الملك بن حبيب ، والعتبى مثلاً ، أو فيه خمسة أقوال فى مذهب أبى حنيفة ظاهر الرواية ، وغير ظاهر الرواية ، وقول أبى يوسف وقول محمد ، وقول زفر ، أو فيه عشر روايات عن أحمد فى الرعاية الكبرى ، فإن أصحاب هؤلاء الأئمة قد محصوا الصحيح فى مذاهبهم مدى القرون ، وعينوا قولاً واحداً للإفتاء فى كل مذهب ، فليس للمفتى المقار إلا أن يراجع الكتب المعتمدة عندهم ، فيفتى بالقول الصحيح فى المسألة •

وأما القول بأن فى (على الطلاق إن فعلت كذا) قولين فى مذهب الحنفية مثلاً إغتراراً بمثل قول أبى السعود العمادى ومن تابعه من المتأخرين الذين لا تلحق أقوالهم بالمذهب باعتبار طبقته ، فليس من شأن الفقيه الباحث . وإن غلط الشيخ بخيت رحمه الله فى تأييد هذا القول الذى ليس من المذهب فى شىء حتى ألف رسالة فيه لكن قوله هذا كقوله فى التصوير الشمسى مغبوراً فى زاهر صوابه سامحه الله •

وأى عربى لا يفهم من (على الطلاق) طلاق امرأة المتكلم ولا يعتبر اللام تغنى غناء الإضافة النحوية ؟ • وهذا على بعده عن الذوق العربى بعيد عن النقل بعيد عن المذهب • وآين هذا فى كتب ظاهر الرواية ، أو النوادر أو النوازل التى أفتى فيها مشايخ المذهب ؟

ولسنا فى حاجة الآن إلى بيان أنواع الضعف الموجودة فى معروضات أبى السعود أو فتاويه المستضعفة مدى القرون عند فقهاء دار الإفتاء التى كان هو تولى رياستها فى حين من الدهر •
وأما إن كان المستفتى من طائفة اللامذهبية فلهم طوائف شتى فى البلد منهم من ينشر الاباحة باسم التصوف ، ومنهم من يذيع التجسيم

باسم السلف ، ومنهم من يحاول بعث المذهب الإسماعيلي من مقبره باسم الحديث ، ومنهم من يتوقع إلى حد أن يحاول مزاحمة النبي صلى الله عليه وسلم في وحيه باسم السنة ، وكل هؤلاء اتفقوا على ألا يتفقوا في شيء إلا في الخروج على الأئمة ونبد التمثه ، فلا أظن أن مذاهبهم من المذاهب المعترف بها حتى يعتبر لهم مصدر إفتاء خاص بل إذا لم يستأصل أهل الشأن شأفتهم قبل أن يكون قطره سبيل ، وتركوهم وشأنهم إلى أن يستفحل أمرهم ، ويستشرى شرهم فلا شك أن القطر الآمن - لا قدر الله - يكون عرضة لما لا تحمد عقباه إلا إذا قامت كبار العلماء بواجبهم من الآن ومنعوا المتطفلين على الإفتاء من الإفتاء ، وأرجعوا بحكمتهم دعاة تلك النحل الحديثة المسجوجة إلى صوابهم وقطعوا قول القائلين : أما لهذه الفوضى في الإفتاء ، ولهذا التغاضي عن إحداث نحل جديدة في الإسلام من آخر ؟

محمد زاهد الكوثري

قصيدة أهداها إلى الكتاب

عالم أزهري على القدر ممن ألين له تحت القوافي

أهدى عقود الجواهر	تحية للكوثري
بل الصدى من نهر	كم من صدر أعجزه
نا بورود الكوثري	والحمد لله حظي
با لودعي عبقرى	أتى لنا به كتا
وأهله في الأعصر	ذاد به عن الهدى
من يفترى أو يجترى	حمى حماه عن هوى
في ذا الزمان الأغبر	فيلدعي إمامة
قلامة من ظفر	ولم يكن منها ولا
جو فيضي واصفري	فمن يقل - خاللك ال
ذلكم الليث الجري	يصح به - أطرق كرا -
الزاهد بن الكوثري	لا غزو فهو الأملعي
عن علماء الأزهر	جزاه خيراً ربه
لى من يدان الأزهري	دين به قام وأو
برغم كل ممتري	وفيهمو كفاية
يسبق غير أزهري ^(١)	لكن بفضل الله قد
ء فضله بقدر	والله يؤتي من يشا
ز السبق ذاك العبقرى	فليس بدعا أن يحو
وليس بالمستنكر	وليس أمرا عجبا
يلم فغير معذر	ونحن اخوة فمن
وهو بالسبق حري	والكوثري حجة

(١) ليس في هذه الأبيات عيب الإيطاء لكفالة التغاير بالتعريف والتشكيـ
كما لا يخفى على من له الملم بعلم القافية .

فلنعترف بذلك السبق له ولنكبر
وليغترف من شاء من كوثره وليشكر
وهذه قصيدتي شاكرة للكواثرى
ما ضرها وهى كما ترى عقود جوهر
أن لم تكن للصرى أو لم تكن للبحرى
أزهرى

فهرس مباحث الكتاب

الموضوع	الصفحة
مطلع الكتاب استمداد المذاهب بعضها من بعض في القضاء - استنكار اقامة أنظمة وضعية مقام أحكام شرعية - صلاحية الفقه لكل زمان ومكان	٣
استهجان مسليرة العابثين بالطلاق - عتب أبناء الفقه الذين يسعون في إبعاد الفقه عن المحاكم - الأمل الأكيد في إصلاح الأنظمة كلها بمدد الفقه الاسلامي - قبح تحميل الأدلة ما لا تحتمله خداعا	٤
استقباح إقحام أحكام في الشرع - براءة الشرع من أعمال المتفقهين	٥
ليس الشرع من طراز النظام الوضعي يبذل بين حين وآخر	٦
بشاعة دعوى أن ذكر الثلاث في إنشاء الطلاق لغو ومحال - قمع من يتطلع إلى الاجتهاد من أبناء هذا الزمن - باعث تأليف هذا الكتاب	٧ - ٨
بحث الطلاق الرجعي لا يحل عقد النكاح مادامت العدة قائمة - إيقاع الطلاق على المرأة بالتزامها - دليل بقاء الزوجية بينهما بعد الطلاق الرجعي من الكتاب والسنة ونصوص الفقه - معنى كلام ابن السمعاني	٩ - ١١
بحث وجود تقسيم الطلاق إلى مسنون وغيره في كتب السنة - حديث طلاق ابا عمر من رواية الطبراني والدارقطني وابن قانع والبيهقي - وقوع الطلاق على خلاف السنة مع الاثم	١١ - ١٤
بحث صحة الطلاق في الحيض واستهجان نفى ذلك - أدلة ذلك من الأحاديث المخرجة في الصحيحين - تعيين المعنى الشرعي للمراجعة في أحاديث طلاق ابن عمر - القضاء على تخيال الشوكاني في المعنى اللغوي - الاجمال في رواية أبي الزبير ووجوه الإنكار فيها - الكلام على رواية الخشني على إجمالها - الكلام في ابن لهيعة - رواية ابن وهب في طلاق ابن عمر نص في المسألة - بيان أن ارجاع ضمير (وهي واحدة) الى ما سوى طلبة الحيض ظاهر البطلان	١٥ - ٢٢
بحث جمع الطلاق الثلاث - ورود الطلاق بلفظ (أنت طالق ثلاثاً) في عهد الصحابة والتابعين وفي كلام الأئمة	

الصفحة	الموضوع
٢٦ - ٢٣	المتبوعين وكلام الشعراء الفاء العدد في الانشاء تقول باطل ملك الرجل لزوجه بثلاث تطليقات انما اتى من الشرع - لا شان في ذلك للغة من اللغات بل اللغات كلها سواسية في ذلك
٢٧	بطلان اقياس في مورد النص - ابداء الفوارق في اقيسة الزانعين
٢٨	ادلة جمع الطلقات في صحيح البخارى - موافقة ابن حزم للجمهور في ذلك
٢٩	سرد الاحاديث الدالة على وقوع الثلاث مجموعة
٣٠ - ٣٢	نصوص من كبار الائمة تدل على الاجماع في وقوع الثلاث مجموعة
٣٣ - ٣٤	إتقلاب ابن رجب ضد ابن اقيم وابن تيمية في المسألة - نص ما فانه ابن رجب في كتابه في هذه المسألة - كلمة الحافظ الجمال بن عبد الهادي - عد أحمد بن حنبل مخالفة ذلك خروجاً عن السنة - نص أبى الوفاء ابن عقيل الحنبلى في التذكرة - كلمة المجد بن تيمية « جد ابن تيمية » في المحرر وافترأ حفيده عليه - توسع ابن حزم في التدليل على وقوع الثلاث بلفظ واحد
٣٥ - ٣٧	ادلة ذلك من الكتاب - أدلة وقوع الطلاق في غير العدة - وكون النصوص قائمة تفنى عن الاقيسة وإن صحت - مسحط الطحاوى فيما يذكره من الأنظار
٣٨ - ٤٠	بحث إمضاء عمر للثلاث - أنواع أقضية عمر - حديث ابن عباس
٤١ - ٤٤	رد الاحتمالات في حديث ابن عباس إلى الاحتمالين وتفنيد الاحتمال الذى يتمسك به أهل الزيغ من عشرة أوجه - ونص كلام ابن رجب
٤٥ - ٤٧	يبطال تمسك الشاذ بحديث ركانة - وجوه الانكار فى رواية ابن إسحق - وتحقيق ابن رجب فى ذلك - الاجماع فى المسألة
٤٨ - ٥٠	بحث تعليق الطلاق - الاجماع على وقوع المعلق - سرد أسماء من نقل عنهم الافتاء بذلك من الصحابة والتابعين - خيانة ابن تيمية فى نقل أثر عائشة - عدم الاعتداد بخلاف الظاهرية وكلام الجصاص فيهم - كلمة أبى بكر بن العربى فى ابن حزم - رد العلماء عليه
٥١ - ٥٧	بحث أن وقوع الطلاق البدعى ليس بمسألة خلافية - إجماع الصحابة والتابعين وفقهاء الامة على وقوع الطلاق

- البدعى - الرد على من عول على مثل ابن مغيث في نقل
الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين - تطليق عبد الرحمن
ابن عوف لامراته مجموعة في مرض موته ٥٨ - ٦٣
- تلام اهل النقد في ابن وضاح - نقل ابن حجر الاجماع
في المسألة - الكلام في ابن إسحق وابن أرمطة على اجمال
عولهما - مذهب اهل البيت في المسألة - بلایا ابن تيمية
على الاسلام - اثباته الحركة والجهة لله سبحانه وتجويز
استقرار معبوده على ظهر بعوضة - شواذه التي يسردها
الحافظ صلاح الدين العلانى - وجوه زيغ ابن القيم ٦٣ - ٦٥
- الكلام في الشوكانى - فتنه بين اهل بيت النبوة كفره
للأمة بمناسبة اتباعهم للأئمة - رد ابن حريوة عليه -
محمد بن اسماعيل الأمير - حسن صديق خان تجويزه تعدد
الزوجات بدون حد محدود تبعاً للشوكانى ٦٦ - ٦٩
- بدا انتشار كتب هؤلاء بمصر والأستانة - تغاضى
العلماء عما يحاك حول مذاهب السنة - اضطراب العامة
بين التيارين أهواء الشذاذ من الشرق وهواجس الالحاد
من الغرب - إتياء علماء بقله ورع الى محافل لا تضم
للاسلام خيراً استسلامهم لما يوحى إليهم خلطاؤهم ٧٠ - ٧٢
- بحث الاجماع الذى يقول به الفقهاء - محادثة مع
بعض اهل العلم - علة العلل في استسلام بعض متفقهة
العصر لهواجس والوساوس - الفوضى في التفكير - قول
ابن رشد في الاجماع - تقول محمد بن إبراهيم الوزير
فيه - اسفاف الشوكانى فيه وفي تعدد الزوجات -
الاجماع المعتبر عند اهل العلم - أوسع ما ألف في الأصول
- مراتب الاجماع - الاجماع الظنى - كيف ضلت الظاهرية
السبيل وتابعوا النظام « الملحد » في نفى الاجماع والقياس ٧٣ - ٨٠
- بحث أن الطلاق والرجعة يصحان بدون إشهاد - عدم
بطلان الرجعة عند قصد المضارة - كلمة ختام - كلمة
في الافتاء ٨١ - ٩١
- قصيدة ٩٢ - ٩٢

